الاثنين 14 تشرين الثاني 2022
العدد 4777 السنة السابعة عشرة
Lundi 14 Novembre 2022 nº 4777 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
قنوات رقمية
لاستهلاكٍ متوحّش

● الزراعة في لبنان
من الركود إلى الاحتضار

● ملاذ اليوسف
عن «ثورية»
اقتحام المصارف

غداً في «الاخبار»

وثائق سرية إماراتية - سعودية
الخطة الأميركية لـ«تقويض إيران»

الكهرباء رهينة «تحالف البخاري» [2]

التغريبة الطرابلسية
[4-7]

(هيثم الموسوي)

الحدث

انتكاسة خيرسون
الحرب أمام منعطف جديد

8

اليمن

صنعاء تتحضّر لما بعد الهدنة

10

مونديال 2022

منتخبات أفريقيا
الهدف أبعد من الدور الأول

12

قضية اليوم

الكهرباء رهينة «تحالف البخاري»

(هيثم الموسوي)

بصرف النظر عن الصيغة التي أعلن الرئيس نجيب ميقاتي أمس أنه اتفق عليها مع الرئيس نبيه بري لإقرار سلفة خزينة لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان لشراء الفيول وزيادة ساعات التغذية، فإنها تبقى في حاجة إلى إعداد مشروع قانون للتصويت عليه في جلسة تشريعية نيابية غير مؤمّن «نصابها» بسبب الخلاف المستجد في مجلس النواب حول ما إذا كان يحق للمجلس التشريع في ظل تحوله هيئة ناخبة، فضلاً عن الخلاف على تحديد نصاب الجلسات الرئاسية بكل دوراتها (الثلثان أو النصف زائد واحد). وهو خلاف قد لا تنفع معه مبررات تشريع الضرورة التي جرى الاتفاق عليها في عين التينة لتأمين 300 مليون دولار لشراء الفيول وعد بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على أن يتم بيعها بسعر المنصة لمؤسسة كهرباء لبنان على مدى ثلاثة أشهر بين كانون الأوّل وشباط، إن كان على شكل كفالة أو عبر دفع المبلغ مباشرة، لا يُمكن أن تُنفذ من دون إمرار القانون الذي وضعه الحاكم كشرط، ودون ذلك صعوبة في ظل غياب التوافق السياسي.

وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن جبهة معارضة يجري العمل عليها لـ«تحالف البخاري»، تضم النواب الـ 27 الذين اجتمعوا في «بيت الكتائب» مطلع هذا الشهر وأصدروا بياناً يؤكد على أن «الأولوية هي لانتخاب الرئيس»، إلى جانب نواب مستقلين

أجواء التيار الوطني الحر إيجابية في ما يتعلق بسلفة الفيول لـ«كهرباء لبنان»

يصل عددهم جميعاً إلى حوالي 40 نائباً سيجتمعون غداً للتأكيد على معارضة عقد أي جلسة تشريعية. وفيما تغيب كتلة «الجمهورية القوية» عن الاجتماع، أكدت معلومات «الأخبار» أن التواصل مع «الكتائب» و«القوات» ليس مقطوعاً وهناك اتصالات تنسيقية في هذا الصدد.

أمام هذا الواقع تتجه الأنظار إلى موقف التيار الوطني الحرّ وما إذا كان سيؤمّن النصاب لجلسة تشريعية لإمرار صيغة بري ـ ميقاتي، خصوصاً بعدما كان المجلس قد رفض سابقاً، في عهد الرئيس عون، إعطاء سلفة لمؤسسة كهرباء لبنان ما أدخل لبنان في عتمة شاملة. إلا أن معلومات «الأخبار» تشير إلى أن التيار يتعاطى بإيجابية «في كل ما يتعلق بشؤون الناس، خصوصاً على أبواب الشتاء، بعيداً من الكيدية»، بالتالي فهو على الأغلب لن يعارض إعطاء السلفة التي لطالما طالب نوابه بها.

(الأخبار)

مقالة

المقاومة ضمان الاستخراج مع نتنياهو أو من دونه

علي حيدر

أكثر الأسئلة إلحاحاً بعد أن يُشكّل بنيامين نتنياهو حكومته، بعدما كُلّف بذلك أمس، هو حول مصير اتفاق الحدود البحرية وإمكانية عرقلة تنفيذه ومنع لبنان من استخراج ثرواته الطبيعية، بعدما كان نتنياهو وصف الاتفاق، أثناء الحملة الانتخابية، بأنه «استسلام لحزب الله» وتعهد بإلغائه.

كيف يمكن إلغاء الاتفاق من الناحية القانونية، وما هي العوامل التي تحول دون قرار كهذا، وأي نتائج متوقعة في هذا الاتجاه؟

بداية، أفرزت الانتخابات موازين قوى في الكنيست لمصلحة نتنياهو بعد نيل معسكره 64 مقعداً من أصل 120، ما يفتح الطريق أمامه لتشكيل حكومة يمينية تتمتع بقاعدة برلمانية. بالتالي لا يُتوقع تكرار السيناريوهات التي حالت في السنوات السابقة دون تشكيل حكومة وأدخلت إسرائيل في دوامة الانتخابات المفتوحة.

من الناحية القانونية، الجهة التي تشرعن أي قانون هي نفسها التي تملك صلاحية إلغائه. وبما أن الحكومة أقرت الاتفاق فهي من يملك صلاحية إلغائه من دون الحاجة إلى موافقة أي مؤسسة أخرى. مع ذلك، لا يعني امتلاك الحكومة الصلاحية أنها تملك الجرأة، لوجود عوامل عدة تحول دون المضي في هذا الاتجاه.

عموماً، يمكن التقدير أن ما يكبح العدو عن خيار إلغاء الاتفاق هو نفسه ما فرض على القيادتين السياسية والأمنية الموافقة عليه، بل والإصرار عليه إلى حدّ دفع المؤسستين القضائية والقانونية إلى تجاوز الإشكاليات القانونية حوله. ولم تخفِ قيادة العدو، السياسية والعسكرية، أن العامل الذي دفع إلى تسريع الاتفاق هو تجنب البديل المتمثل بحرب مع حزب الله. فهل يُقدم نتنياهو على خطوة يعلم مسبقاً أنها ستؤدي إلى مواجهة عسكرية قد تتطور إلى حرب كبرى مع حزب الله وربما تتوسّع إقليمياً؟ ومع أخذ الكلفة والجدوى في الاعتبار، هل يُقدم على خطوة كهذه فيما يواجه تحديات متصاعدة في الضفة الغربية وأولويات أخرى تتصل بمواجهة التهديد الإيراني نووياً وأيضاً على مستوى تطور القدرات العسكرية والصاروخية الإيرانية بشكل غير مسبوق؟

إلى ذلك، هل من المنطقي أن يُبادر نتنياهو إلى خطوة عدائية من جانب واحد بشكل فاضح؟ صحيح أن إسرائيل لا تكترث كثيراً لهذا العامل، لكنها عندما تُقدّر أنها ستواجه رد فعل غير مسبوقة في جبهتها الداخلية، يصبح لموقف الرأي العام الإسرائيلي تأثيره الكبير وعلى القيادة أن تبرر له هذه الأثمان، لأن الحكومة ستواجه أسئلة من نوع: ألم يكن بالإمكان تجنب هذه الحرب إذا كانت إسرائيل تعرف نتيجتها، وهل نتائج هذه تستحق هذه الخسائر؟ وماذا لو أدت الحرب إلى توقف صادرات الغاز أو تدمير المنشآت الغازية، وهو ما سيحصل بالتأكيد في حال تطورت المواجهة العسكرية؟

كل هذه السيناريوهات كانت حاضرة لدى الجهات

ما يكبح العدو عن خيار إلغاء الاتفاق هو نفسه ما دفع القيادتين السياسية والأمنية إلى الإصرار عليه

الأمنية التي حرصت على التوصل إلى اتفاق لتجنبها بعدما أيقنت تصميم حزب الله على الذهاب إلى النهاية حتى لو أدى الأمر إلى حرب، لوجود قناعة راسخة لدى قيادته بأن البديل عن الحرب، وهو استمرار الحصار، سيكون أشد خطورة من الحرب نفسها.

وليس أقل أهمية، بالنسبة إلى إسرائيل، أن المقاومة في لبنان ستواجه عدواناً إسرائيلياً في ظل التفاف شعبي غير مسبوق (لا ينتقص من ذلك وجود أصوات معارضة منضوية في الفلك الأميركي ولا يُكترث لموقفها في مثل هذه القضايا)، لأنها ستخوض حرباً من أجل مستقبل لبنان الاقتصادي والمالي، وهو ما يعارض المخطط الأميركي الذي يستهدف تصوير المقاومة على أنها عبء، على لبنان، وليس «درع لبنان» في مواجهة الأطماع الإسرائيلية.

وليس أقل أهمية، في جعل مثل هذا القرار أكثر إشكالية، بالنسبة لنتنياهو وحكومته، أنه يتعارض مع توصيات الجيش والأجهزة الأمنية. فرغم أن الحكومة يمكنها، من الناحية القانونية، اتخاذ قرار عدواني بخلاف هذه التوصيات، إلا أنه عندما تكون الكلفة كبيرة جداً والجدوى مشكوكاً بها، فإن قراراً كهذا يحتاج إلى غطاء من الجيش لأسباب داخلية. ففي العادة، لمواقف الأجهزة الأمنية، حتى لو تباينت، تأثير كبير في بلورة موقف الجمهور الإسرائيلي، فكيف الحال عندما يكون هناك إجماع بينها على ضرورة الاتفاق؟

من جهة أخرى، هناك «ضمانة» الإدارة الأميركية للاتفاق. وهذه بالتأكيد لا تعني تلقائياً ضمانة لاستمراره لأن تاريخ الضمانات الأميركية غير مشرّف. لكن العامل الأساس وراء هذه الضمانة هو أيضاً خشية واشنطن من نشوب حرب لا تريدها في المنطقة.

عليه، من الواضح أن كل العوامل التي تُطرح على أنها قيود كابحة لحكومة العدو عن اتخاذ قرار بإلغاء الاتفاق، تستند بالدرجة الأولى إلى موقف المقاومة وجديتها وتصميمها، وإدراك الجهات الاستخبارية والعسكرية بأن البديل عن الاتفاق هو الحرب مع حزب الله. والأمر نفسه ينسحب على موقف الإدارة الأميركية وخشيتها من تداعيات المواجهة العسكرية على أمن الطاقة في شرق البحر المتوسط. أما في ما يتعلق بالظرف الدولي المتمثل بالحاجة المتصاعدة إلى الغاز بفعل الأزمة الأوكرانية، فتكفي الإشارة إلى إعلان وزارة الطاقة الإسرائيلية (2022/11/12/ i24news)، على هامش مؤتمر المناخ في شرم الشيخ، بأن «إسرائيل ستحتاج إلى ثلاث أو أربع سنوات لتوفير كميات كبيرة تتجاوز احتياجاتها المحلية للتصدير»، وأنه «ليست هناك قدرة فورية على توريد الغاز على المدى القصير»، ما يعني أن الدافع الرئيسي للتوصل إلى اتفاق لم يكن الغاز الذي ستوفره إسرائيل لأوروبا كبديل عن روسيا (وبالمناسبة هي نسبة متواضعة جداً نسبة إلى حاجات أوروبا).

انطلاقاً مما تقدم تصبح المعادلة التي أرساها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في 2022/10/29 (لن يستطيع أحد أن يستخرج نفطاً وغازاً، وأن يستمر في استخراج النفط والغاز وبيع النفط والغاز إذا مُنع لبنان من استخراج نفطه وغازه. وهذا هو عنوان المرحلة المقبلة) هي الضامنة لاستخراج لبنان ثرواته والاستفادة منها. أما أي تأثير آخر مفترض، فما كان ليتحقق لولا حضور عامل المقاومة والمخاوف من تداعيات الخيار الذي ستنتهجه رداً على أي محاولة منع لبنان من استخراج ثرواته الطبيعية.

تقرير

«قانون الشراء العام»: مراقبة أكثر وتأثير أقلّ... واقتراح لإعادة النظر فيه

ثلاثة أشهر انقضت على دخول «قانون الشراء العام» حيّز التنفيذ. كانت كفيلة بترسيخ قناعة أن المشرّع وسّع الرقابة الشكلية على الصفقات العمومية، وقلّص القدرة على ضبط الفساد فيها، مقارنة بما كانت تتمتع به إدارة المناقصات من صلاحيات. القانون الذي بدا الحديث سريعاً عن الحاجة إلى تعديل الكثير من مواده، تتهرّب بعض الجهات الخاضعة لأحكامه من تطبيقه. وفي مقدمها كازينو لبنان. وتستغل أخرى ثغراته للالتفاف عليه. فيما تصعّب المشكلات التقنية العالقة مهمة الهيئة المختصة بالإشراف على تطبيقه

ندى أيوب

يوم أقرّ قانون الشراء العام في 29 تموز الماضي، كان من المنتظر أن ينقل نظام الشراء والصفقات العمومية إلى مرحلة أقل فساداً، إذ تكمن أهميته في أنه وضع اليدّ على مركزيّة موحّدة للإنفاق العام، أخضع من خلالها كل إدارات الدولة ومؤسساتها، من دون استثناء، لرقابة هيئة الشراء العام، لإنهاء مرحلة الصفقات المشبوهة والتفلّت والحدّ من الفوضى. لكن نسب الالتزام بإرسال المستندات المتعلقة بالصفقات والمشتريات إلى هيئة الشراء العام، بعد ثلاثة أشهر على بدء تطبيق القانون، تبيّن وفق رئيس هيئة الشراء العام جان العلية، أن أكثر من 70% من البلديات، وتحديداً الكبرى واتحاداتها، لم تلتزم. وكذلك فعل كازينو لبنان، واللجنة المؤقتة لمرفأ بيروت، فيما التزمت إدارات الدولة بحدود 50%، وبلغت نسبة الالتزام في المؤسسات العامة ومصالح المياه وشركتي الخليوي «ألفا» و«تاتش» 30%. فيما هناك معلومات عن أن «العديد من المؤسسات لا تبلّغ عن كافة مناقصاتها».

إرسال المستندات المطلوبة ليس كافياً للقول إن الرقابة ممكنة، إذ يشير العلية إلى أن «الكادر البشري العامل في الهيئة لا يتخطى الـ11 شخصاً، ما يحول دون إمكانية التدقيق في كل المستندات المرسلة إلى الهيئة من الجهات الشارية. كما لعبت الظروف الوظيفية الراهنة لجهة الدوام الجزئي وغياب التيار الكهربائي، دوراً في تأخير العمل». أي أن الهيئة غير قادرة إلا بحدود دنيا على تلبية احتياجات الجهات الشارية من وزارات وإدارات وسواها... علماً أنه، بحسب نص القانون، من المفترض أن تنجز الهيئة في بداية العام لوائح موحّدة بأسماء لجان التلزيم والاستلام لدى كل الجهات الشارية، وهو ما لا يتفاءل العلية بإمكانية إنجازه للأسباب نفسها، تضاف إليها معضلة عدم التزام الجهات الشارية بإرسال المستندات المطلوبة. وإلى ذلك، فإن إرسال اللوائح إلى الهيئات الرقابية الأخرى لأخذ رأيها بالأسماء المقترحة في اللجان لناحية عدم وجود عقوبات مسلكية بحق المطروحة أسماؤهم، والإجابة على هذه الكتب سيستغرق وقتاً طويلاً، بسبب نقص الكادر البشري، ما يستحيل معه إنجاز اللوائح في بداية العام. ويطرح ذلك أهمية التسريع في إقرار أنظمة الموظفين في هيئة الشراء العام التي يفترض أن ترسلها رئاسة الوزراء إلى مجلس الخدمة المدنية وشورى الدولة لإبداء الرأي بأقصى سرعة.

ولعدم تذرع قوى السلطة بفرض أعباء مالية إضافية على خزينة الدولة، يفضّل العلية «انتداب موظفين من الإدارات الأخرى المتخمة كوزارة التربية إلى هيئة الشراء العام، بدلاً من السير في الخيار الثاني المتاح، وهو التعاقد». المسارعة إلى توسيع الكادر البشري من شأنه تسيير العمل في الإدارات والوزارات وكافة الجهات الشارية التي ترسل دفاتر الشروط الخاصة بصفقاتها والإعلان عنها إلى هيئة الشراء، وعليها أن تنتظر رأيها، وإن لم تفعل ستتحمل لاحقاً التبعات في حال ظهر أي خلل، «وهذه إحدى ثغرات القانون»، برأي العلية.

تقنياً أيضاً، لم تكن الأمور «سالكة» كما كان متوقعاً. إذ إن تأخير تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة حال دون وصل الجهات الشارية بالموقع مباشرة، لنشر الإعلان عن مناقصاتها ودفاتر شروطها على الموقع. وما يحصل حالياً، هو التالي: ترسل الجهات الشارية المستندات إلى هيئة الشراء عبر البريد الإلكتروني، ويتكفّل فريق من الموظفين بالتفريغ ونشرها على الموقع. هذه العملية اليدوية تؤخّر إنجاز المطلوب، وتنعكس سلباً على دورة العمل بأكملها.

على ضوء التجربة، ستبادر هيئة الشراء العام إلى الاقتراح على مجلس الوزراء تعديل القانون مع بداية العام الجديد. وإدخال تعديلات تسهّل تطبيقه، مع الأخذ في الاعتبار «المآخذ المحقة» للجهات الخاضعة للقانون. مسؤولية التشريع، ستتخطى المسائل التقنية، وصولاً إلى إعادة الاعتبار لصلاحيات الهيئة. فالنص الحالي للقانون يقول بانتداب ممثل عن هيئة الشراء العام إلى جلسات التلزيم، مهمته نقل تقرير إلى الهيئة، يمكّنها من طلب ملفات معيّنة، وعلى ضوئها يمكن أن تبدي رأيها بإعادة النظر في أي قرار. وفي حال أصرّت لجان التلزيم على موقفها، يمكن لهيئة الشراء العام الاستعانة بالتفتيش المركزي أو ديوان المحاسبة، أو النيابة العامة المالية إذا كانت هناك مؤشرات على جرم جزائي. وخلال فترة الاعتراض هذه، لا يمكن للمراجع الرقابية النظر في المعاملة إلى أن ينتهي البت بالاعتراضات، ما من شأنه أن يعرقل العمل في الإدارات والمؤسسات العامة. وهنا ستقترح هيئة الشراء العام تعديل القانون لجهة أن تصبح قراراتها ملزمة، مع إمكانية لجنة التلزيم الاعتراض عليها أمام القضاء، وليس العكس. أبعد من ذلك، فإن الوضع القائم على إرسال مندوب من الهيئة لحضور الجلسات، وفق العلية «لا يضمن استقلالية لجان التلزيم عن الجهات الشارية، كما يفرض القانون. وهي ثغرة تحلّ بتوسيع صلاحيات الهيئة نفسها».

شكّلت المزايدات والمناقصات المنجزة في الأشهر الثلاثة الماضية، وأهمها دراسة دفتر شروط امتياز كهرباء زحلة ومزايدة السوق الحرة ومناقصات النفط التي أعلنت الخميس الماضي ومزايدة «البيان بوست» التي ستحصل بعد شهرين، اختباراً لمدى فاعلية قانون الشراء العام. وبالمقارنة مع فترة توليه إدارة المناقصات يقول العلية: «كان لإدارة المناقصات أثر أكبر على صعيد الحد من الفوضى والفساد في الصفقات العمومية، لكن ضمن دائرة نفوذ أضيق. مع قانون الشراء العام، اتسعت الدائرة وقلّ الأثر». بمعنى أوضح، فإن أيادي هيئة الشراء العام، امتدت إلى مؤسسات لم تذق طعم الرقابة يوماً، كشركتي الخليوي ومصرف لبنان، لكن قدرتها على الضبط طوّقتها ثغرات القانون. وهي نتيجة متوقعة، من مشرّعين فضّلوا تطبيق قانون نموذجي أرسلته الأمم المتحدة، استعجالاً منهم لاسترضاء المجتمع الدولي، عوضاً عن تعديله بما يتناسب وأنظمة البلد.

كازينو لبنان والمرفأ و70% من البلديات واتحاداتها لم تلتزم بالقانون

خلاف على الصلاحيات؟

خلال فترة العمل على قانون الشراء العام، شكّلت لجنة وزارية كانت مهمتها «مراجعة مسودة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل التنفيذية تمهيداً لإقرارها، وتيسير تنفيذ خطّة العمل الإصلاحية بما فيه التواصل مع الجهات الدولية لتأمين الموارد اللازمة والمساندة الفنية، متابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلقة بقانون الشراء العام». انتهت المهمة مع دخول القانون حيّز التنفيذ. إلا أن اجتماعاً عقد الاثنين الماضي في وزارة المالية، لإعادة إحياء اللجنة، بإصرار من إدارة معهد باسل فليحان، الذي كان مكلفاً بإدارة أمانة سرّ اللجنة، وذلك من أجل تسهيل حصولها على تمويل من البنك الدولي عبر جمعيات من المجتمع المدني. ما خلق تبايناً بين المعهد ووزارة المالية من جهة، وهيئة الشراء العام من جهة. فقاطع جان العلية الاجتماع، رافضاً «التعدي على صلاحيات الهيئة التي يرأسها، من قبل لجنة وزارية، ستحلّ رديفاً عن مؤسسات وإدارات الدولة».

على الغلاف

«البلدان يخلقها التاريخ، أما أراضيها فتخصّ عالم الجغرافيا، حيث التاريخ ليس أكثر من طيف عابر»
(كمال صليبي - بيت بمنازل كثيرة)

على الطريق الرابط بين بيروت وطرابلس تُفهَم عبارة "كمال صليبي" تماماً. لا تزال هذه المدينة حتى اليوم عابقة بمجد سابق. الدولة اللبنانية لم تعطها إنماءً أو اهتماماً. الطريق بينها وبين بيروت مقطوع إنمائياً. شوارع طرابلس، محالّها وساحاتها تشي بأنّها خارج الوطن، تائهةً، تلاحق لبنان ويهرب منها كما يفعل مع أطرافه كلّها من الجنوب إلى البقاع وصولاً إلى الشمال. ترفد طرابلس لبنان الدولة بأبنائها وخيرة شخصياتها، فيقابلها باعتراف لا يتمثل بأبعد من خطاب شعبوي تنتهي مفاعيله قبل جمع كراسي الحضور وإطفاء الأنوار. في هذا الملف، إطلالة على واقع مدينة باتت تحاصر قاطنيها. تقبض على أنفاسهم إلى حدّ الاختناق، فيما تعصف الأزمة الاقتصادية بها بشدّة، وتحوّل مَن صمد من أهلها إلى أشباح يمشون في طرقاتها على غير هُدى

التغريبة الطرابلسيّة عن لبنان الكبير

يتعمّق الانسلاخ الطرابلسي عن لبنان. عوامل كثيرة تدفع بالفيحاء نحو مزيد من العزلة حتى بات بعض أبنائها يفضلون رمي أنفسهم في البحر. في المقابل، لا يكتفي آخرون بترداد سردية التهميش والمظلومية، بل يتحدّثون عن بدائل اقتصادية وثقافية لاستعادة الدور المحوري المُلغَى

آمال خليل

كيف يمكن نزع نظرية المؤامرة من أذهان الطرابلسيين خلال جردة تاريخ مدينتهم، التي كانت فيحاء، وصارت مصنعاً للمهاجرين غير الشرعيين الذين يفضلون البحر على العيش فيها؟

الأدلة على وجود المؤامرة دامغة برأيهم، لا تبدأ بالانتداب الفرنسي ولا تنتهي بالحروب المحلية الموازية للحرب الأهلية؛ وما بينهما صعود لدور العاصمة الأولى بيروت على حساب العاصمة الثانية، طرابلس. يشعر كثر بسوء تفاهم جغرافي وتاريخي بين طرابلس ولبنان. نفور تكرّس بعد "تشليح" المدينة وظائفها الاقتصادية ولا سيّما الدور الرئيسي للمرفأ والتصدير نحو البرّ. وهنا، يهزأ كثر بلقب "العاصمة الثانية" الذي مُنح للترضية. فالتهميش تكرّس مع الجمهورية اللبنانية بتقسيمها الطائفي، وبقي لها نقابتان مستقلتان للأطباء والمحامين، أنشئتا في الأساس قبل نقابتَيْ بيروت.

طرابلس من الداخل

يجمع كتاب "طرابلس من الداخل"، للأستاذين الجامعيين مهى كيال وعاطف عطية، وثائق عدة تظهر "منهجية تحجيم طرابلس وإهمالها بسبب موقفها السلبي والعدائي من الانتداب الفرنسي". رفضت طرابلس الانضمام إلى دولة لبنان الكبير، بقيادة مفتي طرابلس آنذاك عبد الحميد كرامي. تظاهرت واعتصمت وأضربت للمطالبة بالانضمام إلى سوريا، لكن الانتداب ضمّها بالقوة، ما أدى إلى "استئصالها من جغرافيتها الطبيعية مع بلاد الشام عام 1920". بحسب مواقف كرامي والقيادات الرافضة للانتداب والانضمام إلى لبنان، فإن معظم الطرابلسيين "وجدوا في سوريا، المدى العربي الذي يشبههم، سواء بأكثريتهم السنية أو بتوجهاتهم العروبية". ومن الأدلة على التحجيم "توسعة مرفأ بيروت وفرض رسوم وضرائب كبيرة على التجار في مرفأ طرابلس في مقابل رسوم أقل في بيروت".

النكبة الثانية التي أصابت طرابلس بعد الانفصال الجغرافي عن الشام، كان الانفصال الاقتصادي عنها عام 1950. حينها، أُغلقت الحدود وتوقفت حركة انتقال المنتجات عبرها. وعلى نحو تدريجي، تعطّلت معامل عدة منها معامل الصابون التي كانت تقوم على استيراد زيت الزيتون من سوريا ثم تصدّر الصابون إلى أسواقها ومنها إلى تركيا وأوروبا. ومن نتائجه، انقطاع بذر الزيتون الذي يُصنع منه الجفت، ما أدّى إلى إقفال المصانع الصغيرة التي تصنع الصابون الرخيص منه. عادت التظاهرات إلى طرابلس، رافضة القطيعة مع سوريا. باب التبانة، الذي سُمّي لاحقاً بشارع سوريا ومنطقة البحصاص الصناعية، أعلنا الإضراب. في المقابل، تأثرت قطاعات طرابلسية عدة بعد منافسة بيروت لها، مثل مطاحن القمح.

معرض طرابلس الدولي

بعد وصول رشيد كرامي إلى النيابة والوزارة ورئاسة الحكومة منذ الخمسينيات، حاول تبديد تهميش مدينته. أبرز ما حقّقه، افتتاح معرض طرابلس الدولي الذي تزامن انتهاء بنائه مع بداية الحرب الأهلية. لكن نهاية تلك الحرب، لم تكن نهاية الإهمال. يوقن كثر بأن الرئيس رفيق الحريري تعمّد تهميش طرابلس أيضاً. "لم يسع إلى تشغيل المعرض، بل أنشأ معارض أخرى بعد ردم الواجهة البحرية لبيروت".

الفيحاء تأثّرت أيضاً وبشكل مباشر من سياسات الحريري التي دمّرت الصناعة المحلية خصوصاً. في سوق الأحذية في الأسواق القديمة، لا يزال خالد عيد صامداً في محله الذي ورثه عن والده. ابن الخمسين عاماً، ورث مصنع أحذية وجلديات في الثمانينيات. لكنه انحصر لاحقاً ليقتصر على تصليح الأحذية المستعملة فقط. عيد، وجاره أبو نبيل، جزء من قطاع ضخم في طرابلس التي كانت تضم 360 معمل أحذية حتى التسعينيات ولم يبق منها الآن شيء. يحمّل أبو نبيل المسؤولية إلى سياسات الحريري. "أسّست معملي عام 1971 وأقفلته عام 1994. صمد في أحلك الظروف خلال الحرب، لكنه لم يصمد أمام قرارات تحرير الأسواق أمام الاستيراد ورفع الضرائب على المواد الأولية المستوردة". يستذكر كيف زاره وفد من أصحاب المصانع في قريطم، حاملين مفاتيح مؤسساتهم. "قدّمناها له كعربون شكر على سياساته. لكنه لم يتأثر". تلك السياسات ضربت أيضاً الصناعات الأخرى من الألبسة والأقمشة إلى السكر والزجاج وصناعة القوارب.

«هيثم الموسوي»

> وضع دبوسي خطة لتوسعة مرفأ طرابلس لمواكبة حجم الملاحة الدولية في البحر المتوسط

استعادة الرخاء؟

وإذا كان هناك من يحمّل الحريري مسؤولية تهميش المدينة، إلا أن كثراً يوجهون الاتهامات إلى أثرياء طرابلس "الذين لا ينظرون إلى فقرائها"، والذين شغلوا أيضاً مناصب قيادية في الدولة.

أحد من يطاولهم الهجوم، توفيق دبوسي رئيس غرفة التجارة والصناعة في طرابلس. "لا أستطيع أن أقول لأغنياء طرابلس وزّعوا أموالكم على الناس. الأموال ستنفد، والناس سوف يعتادون على المذلة والتسول والارتهان". في المقابل، لا يستطيع أن يقول لهم شيّدوا مصانع لتوفير فرص عمل للفقراء. "هل الوقت مناسب أو الظروف قابلة للاستثمار؟ بالطبع لا، حتى يحلّ الاستقرار السياسي. الأزمة انعكست أيضاً على القطاع الخاص. 9% فقط من أصحاب المؤسسات المنتسبين إلى الغرفة جدّدوا اشتراكاتهم عام 2020. أصحاب المصالح أفلسوا أيضاً".

لكنّ صاحب المجموعة التجارية الضخمة، استثمر خبرته وعلاقاته بوضع مخطط توجيهي اسمه "طرابلس الكبرى". المخطط نال موافقة وزارة الأشغال العامة والنقل وحظي بدعم عدد من السفراء العرب والأجانب الذين زاروا المدينة وأبدوا رغبة بالاستثمار فيها.

يرفض دبوسي أن يبقى الطرابلسي واقفاً على الأطلال إلى الأبد. يثق بإمكانية استعادة القطاعات الاقتصادية التي ازدهرت قبل عقود من معامل الصابون والسكر والأقمشة والخشب ومخازن تبريد الحمضيات إلى التصدير والاستيراد عبر مرفأ طرابلس والحدود السورية. يسعى في مخططه إلى تطوير مرفأ طرابلس وتشغيل مطار القليعات واستحداث خدمات تشغيلية على الواجهة البحرية ما بينهما، باستغلال المساحات الواسعة. "توصلت إلى أن قوة لبنان من طرابلس" يجزم دبوسي. مرافئ لبنان وسوريا لا تخدم حالياً سوى مليونَيْ حاوية. وبما أن مرفأ بيروت غير قابل للتوسّع جغرافياً، وضع دبوسي خطة لتوسعة مرفأ طرابلس لمواكبة حجم الملاحة الدولية في البحر المتوسط البالغة 60 مليون حاوية بحلول عام 2030. افتراضياً، صمّم المشروع المنتظر. "ردمنا 22 مليون متر مربع شمال المرفأ الحالي في الواجهة البحرية الممتدة حتى مطار القليعات، ومعظمها مملوك من الدولة. فوقها، شيّدنا منصة تخدم حركة الملاحة في شرق البحر المتوسط". ينتظر المشروع دعماً من الدولة. في المرفأ، هناك رصيف واحد للحاويات فقط "ننتظر من الدولة استصدار قرارات ومراسيم للسماح بتطوير مرافق المرفأ لتشجيع الشركات الاستثمارية". وبعد استعراضه لجولاته الناجحة لجذب الشركات من الإمارات إلى الصين، أقرّ دبوسي بأن "الحلم مرهون بتوافق سياسي وغطاء دولي".

من الروابي إلى العشوائيات

يصعب الاستعانة بخريطة المواقع السياحية في طرابلس المتخمة بالآثار. فالمدينة التي ازدهرت منذ قرون، حتى صارت نائبة القاهرة في زمن المماليك، تغيّرت كثيراً. لم تعد فيحاء، بل تكتلات عشوائية لا تنقطع عن الشكوى.

أخيراً، وبعد بحث دام خمس سنوات بين «سيلمايات» طرابلس المقفلة، نجحت جمعية «تيرو للفنون والثقافة» بإقناع ورثة سينما أمبير في ساحة التلّ بترميمها وإعادة افتتاحها. عند تأسيسها في الثلاثينيات، لم تكن السينما الأولى. إذ عرفت طرابلس السينما عام 1910، حتى فاق عددها 36 سينما عند بداية التسعينات. «أمبير» جذبت شباناً وشابات من الأحياء المتباينة طبقياً. تطوّعوا للترميم ورفع الردم والتنظيف والتأهيل، وصولاً إلى التمثيل وتنظيم المهرجانات الفنية. منهم ماهر قشلان الذي لم يكن يعرف ساحة التلّ قبل انضمامه إلى فريق التمثيل. ابن الميناء (26 عاماً) نشأ على طرابلس الجديدة، المنقسمة عمودياً بين مقاهي الضمّ والفرز ومتاجر شارع عزمي الفارهة، و بين أحزمة البؤس والعشوائيات. ينتمي قشلان إلى طبقة كانت متوسطة قبل انهيار سعر صرف الليرة على غرار كثير من الطرابلسيين. قدراته المادية لم تسمح له دوماً بارتياد المقاهي والمحال، لكنه لم يجبر مرة على زيارة التبانة والمنكوبين وحارات «العبيد» والتنك في الميناء القديمة. فوجئ بساحة التلّ التي دخل منها إلى طرابلس القديمة. ومثل كثيرين من أبناء جيله، اهتم قشلان حديثاً بسبر أغوار طرابلس والمساهمة بتطويرها. «ليتني لم أفعل. صرت أشعر ماذا يعني الوقوف على الأطلال».

حافظت «أمبير» على موقعها برغم إقفاله منذ عقود. لكن الدُّور الأخرى، ومعها كثير من المقاهي الثقافية، أُقفلت. في المقابل، توسّعت المحال الشعبية التي تبيع الألبسة والهواتف وصرافة العملات وما بينها العربات والبسطات. لا يمكن أن نجد أثراً لروضة دار البريد ومقارّ القنصليات والمصارف والفنادق ومحطة ترامواي الخيل والحدائق الغنّاء الواردة في المراجع التاريخية. انعدم مسرح الإنجا وصمدت بعض المقاهي. السراي القديمة (كانت تعرف بدار الحكومة في العهد العثماني) حلّت فوق أنقاضها «بورة» رمل مع بضع أشجار ومقاعد مكسورة وأكوام نفايات ومشرّدين يستظلون بالجدران. حتى في محيط برج الساعة الحميدية المتوقفة عند الدوران، تفوح الروائح الكريهة. البعض يبرّرها بعدم وجود مراحيض عامة يمكن لسائقي سيارات الأجرة والمارّة والباعة استخدامها.

انفصال الماضي عن الحاضر

الانفصال الأكبر بين الماضي والحاضر يظهر في الهضاب المحيطة بطرابلس القديمة. أبي سمراء والقبة والتبانة كان اسمها «ربوة». في جمعه لذاكرة المدينة لتأليف كتاب توثيقي، كان طلال شتوي يبحث عن دُرر طرابلس كمن يبحث عن إبرة في القش. بحسرة، يتحدّث عن ربوة أبي سمراء وربوة قبة النصر التي صار اسمها (حي القبة) ويجري بينهما نهر أبو علي. جمال الطبيعة ونظافتها قبل عقود شجع الإرساليات على تشييد مدارس ومقارّ لها بينهما مثل مدرسة «الأميركان». وفي أعلى الروابي، شيّد أثرياء المدينة قصورهم كعائلة الشعراني. وكان حي القبة يجذب أبناء المناطق المحيطة من الكورة وبشري وزغرتا للإقامة الدائمة فيه.

> الانفصال بين الماضي والحاضر يظهر في الهضاب المحيطة بطرابلس القديمة

بحسب شتوي، بدأ شكل الروابي يتبدّل بعد الحرب الأهلية. على سفحها باتجاه النهر، شيّدت العشوائيات وبيوت الصفيح من قبل النازحين من أرياف عكار والضنية الذين شكلوا أحزمة البؤس التي انتشرت لاحقاً في أنحاء المدينة. ومن نتائج التبدل، أقفلت الإرساليات مدارسها هناك وبعضها انتقل إلى أحياء أخرى حديثة. قبل الحرب، صنعت «طوفة» نهر أبو علي عام 1955، حيّ المنكوبين حينها، جرفت السيول منازل عدد من العائلات المقيمة على ضفتي النهر. فقامت مصلحة التعمير بتشييد منازل بديلة لهم عند طرف القبة، جذب خلال الحرب الفقراء ومعدومي الحال. السمة النخبوية التي غلبت على القبة، قابلتها سمة برجوازية اقتصادية غلبت على جارتها ربوة التبانة أو باب الذهب كما كانت تعرف. تركز عمليات التصدير والاستيراد مع سوريا والعالم العربي، جذب إليها فئات مختلفة من الرأسماليين والتجار الصغار إلى «العتالين». أما أسواقها الداخلية من سوق البازركان إلى الخضر، كان مقصد الأرياف.

في بحثه، وجد شتوي بأن الطرابلسيين كانوا مكتفين اقتصادياً. «كان الاصطياف بمتناول الطبقات الغنية والوسطى. وكانت فئات كثيرة تصنّف وسطى كصاحب النمرة الحمراء (سائق السيارة العمومية). مع اقتراب الصيف، تنقل العائلات الأثاث والحاجيات على عربات الخيل إلى حصرون وإهدن وزغرتا وبشري التي كانت مصايف الطرابلسيين قبل الحرب الأهلية التي نقلت بعضهم إلى الضنية».

آمال..

صيادو «الميناء»: كِبر البحر «تعبنا»

زينب حمّود

تخطّت «لعنة» الأزمة الاقتصادية البرّ، ووصلت إلى البحر، لتعبث في أرزاق الصيادين في مدينة الميناء شمالاً، وفي حيواتهم. من جهة، تثقل كاهلهم بتكاليف عدّة الصّيد المرتفعة. ومن جهة ثانية، تهدّد «فلوكتهم» المتوقّفة عن الصيانة بالغرق، خاصة على أعتاب فصل الشتاء وجنون العواصف.

تغزو مراكب الصيد شاطئ الميناء في طرابلس، حاملة أعلام لبنان، من دون أثر لسائقيها. القلّة من الصيادين المتواجدين عند العاشرة صباحاً تعزو هدوء «الميناء» إلى سوء الأحوال الجويّة فجراً، وتفضيل الصيادين عدم المغامرة في تحدٍّ مع الأمواج لأنّ الرياح لم تجرِ لصالحهم. يصبح هذا أمراً واقعاً عندما يحلّ الشتاء وتشتدّ العواصف، حيث يلازم الكثير من الصيادين منازلهم، فيما تفضّل قلّة المغامرة في بعض الأيام.

مصلحة «ميّتة لا تُورَّث»

ينشغل أبو ديب وأبو زهير في تنظيف الشِباك مما علق فيها. عادا للتوّ من رحلتهما البحرية التي بدأت عند الرابعة فجراً. خمسون عاماً قضاها أبو ديب (78 عاماً) صياداً من دون أن يتأثر بمقولة شيوخ الميناء إن «الأب الصالح يورث ابنه قارباً وشباكاً ويعلّمه الصيد». يحمد ربّه أنه لم يصطحب أبناءه إلى البحر ويعلّمهم هذه «المصلحة الميتة». فثمن عدّة الصيد من شباك وحبال ورصاص وفلّين «صار يتعدّى في بعض الأحيان ثمن السمك». يشرح: «كنا نشتري كيلو الرصاص بخمسة آلاف ليرة وصار ثمنه اليوم 120 ألفاً، أما الشبكة الواحدة فصارت بـ300 ألف، علماً أن الصّياد يحتاج إلى لفة من ستة شباك بالحد الأدنى، ويضطرّ أن يغيّرها عندما تهترئ أو تتمزّق». يتدخّل أبو زهير: «أحياناً تعلق الشباك في الصخر أو يبتلعها البحر فنعود من دونها».

خلافاً لما يظنّه البعض أن السمك هو طعام الأغنياء، لا يشكو الصيادون صعوبة في تصريف السمك، بقدر ما تؤرقهم قلة السمك في البحر والسعي الطويل للحصول على «الغنيمة» مقابل ارتفاع التكاليف التي تتطلبها عملية الصيد. بحسب أبو زهير: «إنه موسم البلميد، وهو من أرخص أنواع السمك، يعني أرخص من اللحمة والدجاج». يتحدّث عن أنواع سمك عديدة يصطادونها مثل «الغبّص، اللّقز، السّلطعون، البطريز، القريدس، العرموت، الأسود، الأحمر، الجربيدي»... وجميعها «تجد سوقاً واسعة».

لا يمكنك أن تسأل صياداً عن معدّل تقريبي لربحه اليومي، «فالرزق على الله»، إجابة جاهزة. «قد أجني 50 ألفاً أو 50 مليوناً في اليوم. وربما أعود مكسوراً على سعر المازوت الذي صرفته»، يقول أحمد سبلاني (32 عاماً). وطبعاً، تتوقف كلفة المازوت عند حدود الإبحار، يمكن القول إنها تتراوح بين سعر نصف صفيحة وصفيحة كاملة. يشكو أحمد، إلى جانب ارتفاع سعر المازوت، أعطال الميكانيك والمحرّكات وهشاشة الخشب. يجد «المصالح كلها واقفة، على البرّ والبحر معاً»، ويتعجّب من كونه لا يصطاد سمكاً بقيمة تكاليفه ومصاريفه، ومع ذلك «عايشين، كيف؟ الله أعلم».

> كثر من الصيادين ينزلون إلى البحر على متن قوارب غير صالحة للإبحار

قوارب موت أم صيد؟

يجمع الصيادون على أن سحب «الفلوكة» إلى البرّ، بغرض الصيانة والترميم وتغيير الخشب المهترئ، لن ينتهي بكلفة دون الألف دولار. وهذه «خربان بيوت» بالنسبة إلى مجتمع الصيادين الفقير. وفي حين كان يحصل ذلك بشكل دوري، واحترازي قبل الشتاء، لم يعد هذا ممكناً اليوم. يقول النجّار المنهمك بصيانة «الفلوكة» إن «الترميم ضروريّ كل سنة أو سنة ونصف السنة للتأكد من أن الخشب بحالة جيدة ما يسمح للمركب بالنزول الآمن إلى البحر». يشير بيده إلى «الفلوكة» التي يصلحها، ويقول: «هذه ستكلف صاحبها 80 مليون ليرة»، ليخبرنا أن «كثراً من الصيادين ينزلون إلى البحر على متن قوارب غير صالحة للإبحار، يسرحون أكثر ليعودوا بغنيمة أكبر، ولا يعرفون إن كانوا سيعودون أم لا». غيرهم، ركن القارب على الشاطئ، أو باعه لأنه لا يملك ثمن تصليحه.

صاحب «الفلوكة» التي صعدت إلى البرّ اسمه نادر، يقول: «صبرت عليها حتى صارت في كلّ رحلة تشرب 15 صفيحة ماء». يشير إلى الثقب الكبير الذي يجرّ المياه إلى الداخل، ويحلف أنه «استدان كي يصلحها، لأنه لا يملك مورد رزق آخر».

العائلة البحريّة

على بعد أميال، يجتمع «أبناء البحر». ثلاثة أولاد، محمد وجمال وأحمد (11، 12، و13 عاماً)، يجلسون على كراس تحت مظلّة تقيهم حرّ الشمس. يفرشون الخيطان على الأرض ويثبّتونها بحجارة، ثم يعقدون كل خيطين نصف عقدة، ويسحبونهما إلى وعاء كبير. على رأسهم، يقف جدّهم زكريا الكاخي، الملقّب بأبي عبّود، ليوزّع التعليمات. ويشرح كيف تتحول هذه الخيطان إلى شِباك للصّيد وحبال عريضة تربط المراكب في معمل عبود الكاخي الذي يعود لوالده.

العائلة بحريّة بامتياز. تملك عدا عن المعمل، مراكب للصيد، و«لانشات سياحية». وتشغّل كلّ الأولاد والأحفاد. يشير أبو عبود إلى أحفاده، «الفراخ»، كما يسميهم، ويقول: «لسه في خير الله غيرهم، يأتون بعد قليل»، لا يعرف عددهم. المهمّة واحدة للجميع، وبثمنها، إذ يحصل كل طفل على يومية 200 ألف «ويساهم في مصروف عائلته».

لا يتذمّر الأطفال من هذا العمل. هو برأيهم، غير مملّ وغير متعب ولا يحرمهم من اللعب أو الدراسة. يقول أصغرهم، محمد، إن «العمل سهل جداً، واستغرق تعلّمه ثلاثة أشواط فقط». نزلوا الأولاد البحر عن عمر يناهز الثماني سنوات. هم جيرانه بل أبناؤه. يمضون فيه طفولتهم، ويرسمون على أمواجه مستقبلهم. «أريد أن أصبح قبطاناً»، يحلم محمد وجمال، لذا يملك الأخير قارباً صغيراً جداً، فيما يحلم أحمد على غير موجة: «أريد أن أصبح فلاحاً».

«مروان بو حيدر»

على الغلاف

«باب التبانة»... عاصمة الفقراء

(مروان بو حيدر)

زينب حمّود

تكاد «باب التبانة» تكون الشاهد الأقوى على الفقر المدقع في طرابلس. ففقرها واضح مثل عين الشمس، يطاول الجميع من صغيرها إلى شيخها. تتحسّسه من ملامح المنطقة البالية، والوجوه البائسة التي تعبُر. أما أبشع مظاهر الفقر فهو الجوع الذي يدلّنا إليه طفل يحمل «سندويش» وزّعتها إحدى الجمعيات خلال نشاط للأطفال. نسأله ماذا يأكل، فيجيب بينما يلتهمها بشراهة من دون أن ينظر إلينا، وقد شارف على إنهائها: «أكل السجق». تصحّح له السيدة في الجمعية: «بل هي طاووق». ربما يختبرها للمرة الأولى، أو أنه نسي طعمها. فسائق الأجرة الستيني نسي طعم اللحمة مثلاً، «صرت آمرّ من جانبها، أنظر إليها وتنظر إليّ»، يتحسّر بلهجة ساخرة.

في سوق بيع الخضر بالجملة الحركة خفيفة، والبضاعة مفروشة على الأرض. صناديق الكوسا مكدّسة، وكذلك أكياس البطاطا والباذنجان. يشرح العمّ أحمد ديب، من مولّد خاص يكلّف 30 دولاراً. في زقاق، جدرانه متهالكة يجتمع ثلاثة رجال يشكون «همّهم الأكبر»، انقطاع المياه منذ أن غابت الكهرباء وتعذّر رفعها إلى الأسطح. «كيف نتوضأ؟ كيف نستحمّ؟»، يستنكر خالد. لم يجد أبناء المنطقة في حوزتهم غير تعبئة غالونات ماء من السبيل المجاور لجامع حربة، وحملها إلى منزلهم للاستخدام المنزلي. يتحدثون عن طوابير عند السبيل.

> الخيارات المتاحة مثل الاشتراك في مولّد او تركيب طاقة شمسية تُعدّ ترفاً هنا

وكما يتحوّل أي حديث لبناني «دارج» إلى انقلاب الحياة جرّاء الأزمة الاقتصادية، يشكو محمد ارتفاع سعر كيلو الهريسة، ما جعلها حكراً على طبقة ضيّقة في باب التبانة، وأجبره بالتالي على إقفال فرنه والعمل يومين في الأسبوع، على حدّ تعبيره: «مين قادر يتحلّى؟ الناس بالكاد ياكلون».

بيئة رخوة لصيد الشباب

في هذه الظروف الخالية من أبسط مقوّمات الحياة والعيش الكريم، يكبر الشباب. أنعدمت فرص العمل وتوفرت فرص الانحراف وسط غياب تام لأي رادع قانوني. كيف؟ تغرقهم في البطالة والفقر والعوز وتسحق أحلامهم، وبعد إحباطهم تتركهم يخطئون بلا حسيب أو رقيب. وهكذا، كالسرطان، تفشّت عمليات السرقة والسلب، والنزاعات التي يُشهر فيها السلاح وترمى القنابل لأتفه الأسباب، وتُسفك الدماء ببرودة أعصاب. هذا عدا تعاطي الحشيشة والمخدرات على مرأى العيون. تقول مريم إنه «في الشارع حيث أسكن ينشط البيع والتعاطي في جميع الأوقات، وذات مرة ضُبطت القوى الأمنية أحد التجار ثم أطلقت سراحه بعد يومين».

الأطفال: رجولة مبكرة

من الصعب الإقرار أن الأطفال في باب التبانة لا يزالون صفحة بيضاء بانتظار التجربة. البؤس الذي يسكن وجوههم، وحديثهم الذي يتجاوز أعمارهم، يشعرانك بأن صفحتهم تلوّثت بسرعة. وكان «التبانة» تستعجل تخريجهم من الجامعة ذاتها التي خرّجت شبابها. أيدي الأطفال الصغيرة تزداد خشونة نتيجة عملهم في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم. وبشرتهم الداكنة طبعت عليها الشمس سنوات من البقاء في الشارع. من «الأراكيل»، يتمحور حديث أكثرية الشباب حول «سبل السفر من لبنان، وأخبار الواصلين إلى الخارج، وأحوال العمل إن وُجد، والكثير من هدوء المعارك وسيطرة أصوات السيارات والباعة على الطرقات، فنظرة بسيطة وخجولة نحو سطوح الأبنية، على طرفي المنطقة، تظهر بوضوح «الشوادر»، على السطوح، التي «تُستعمل من قبل القناصين للتخفّي، أو وضعها ناس ليتمكنوا من التحرّك في أملاكهم من دون التعرّض للرصاص»، بحسب سكان أحياء خط التماس، الذين ينصحونك أيضاً بـ«عدم التأشير بيدك أو النظر مطولاً نحوها».

> الخيارات المتاحة مثل الاشتراك في مولّد او تركيب طاقة شمسية تُعدّ ترفاً هنا

صاحب محل الخضر: «لا نربح أكثر من 3 آلاف، لكن وضع الناس صعب جداً والكوسا تحتاج إلى لحمة ولبن، لذا باتت تتكدّس». ينظر بائع آخر إلى صناديق النعنع والخسّ المكدّسة ويأسف لرميها، «نكسر سعر البضاعة، ومع ذلك نُجبر في كثير من الأحيان على رميها».

ماذا يأكل الناس إذاً؟ يجيب ديب: «يتقشّفون، ويستعيضون عن تحضير الطبخات بما تيسّر من لبنة وزعتر». أما الفواكه فتبدو ترفاً نظراً إلى ظهورها الخجول في السوق. المشهد ذاته يتكرّر في سوق بيع الخضر بالمفرق. تذكّر سيدة «كيف كان السوق قبل الأزمة يعجّ بالمشترين ليلاً ونهاراً، وتخلو الطاولات من البضاعة منذ العاشرة صباحاً»، تتفهّم ما يحصل «فالأسعار صارت ناراً، والغلاء يضرب كلّ شيء بما فيه كلفة السكن حتى بلغ إيجار غرفة واحدة مهترئة مليون ليرة».

لا كهرباء ولا ماء

تعود منطقة باب التبانة عقوداً إلى الوراء مع انقطاع التيار الكهربائي والمياه. وطبعاً هذه حال اللبنانيين عامة. إلا أن الخيارات المتاحة لبقيّة اللبنانيين، مثل الاشتراك في مولّد كهرباء خاص، أو تركيب طاقة شمسية، تُعدّ ترفاً هنا. الوضع المعيشي المزري يسحق كل هذه الخيارات ويعلّق مصير غالبية أهالي المنطقة على أشرطة كهرباء الدولة التي تخلو من الطاقة منذ أكثر من شهر. فاشتراك أمبير واحد

جبل محسن: الطمأنينة المفقودة

فوّاد بزّي

لا يخطئ تطبيق الخرائط الهاتفي في إيصال مستخدمه إلى جبل محسن. الشوارع الضيقة التي لا تسمح بمرور أكثر من سيارة مرصودة من قبله، تسير فيها إلى أن تظهر المشاهد العسكرية الرسمية، مع شبه ثكنات للجيش على جانبَي الطريق يمرّ الداخل إلى المنطقة من بينها.

لا تزال آثار المعارك بين جبل محسن وباب التبانة بادية على جدران الأبنية. الرصاص جعل من البيوت «مناخل»، وقذائف يمكن تتبع انفجاراتها من انتشار الشظايا على الشرفات، وأبنية مداخلها شبه مدمرة. لم تنته الحرب هنا، أو هكذا يبدو، على الرغم من هدوء المعارك وسيطرة أصوات السيارات والباعة على الطرقات، فنظرة بسيطة وخجولة نحو سطوح الأبنية، على طرفي المنطقة، تظهر بوضوح «الشوادر»، على السطوح، التي «تُستعمل من قبل القناصين للتخفّي، أو وضعها ناس ليتمكنوا من التحرّك في أملاكهم من دون التعرّض للرصاص»، بحسب سكان أحياء خط التماس، الذين ينصحونك أيضاً بـ«عدم التأشير بيدك أو النظر مطولاً نحوها».

الأمن الهش

لا يزال النفس الأمني مسيطراً بين الناس، فما إن ظهرت الكاميرا لتوثيق الشواهد و«الشوادر»، حتى نادى علينا شخص بلباس مدني من بعيد، مستفسراً ومدققاً في البطاقات الصحافية، لنكتشف لاحقاً أنّه عسكري من أهل المنطقة. بعد التعارف، أفاد العسكري بأنّ «الحذر واجب». ولو سألت عن أسباب جولات القتال لن تجد إجابةً شافيةً بين شباب حملوا السلاح يومها. أحدهم يقول إنّه «دافع عن منطقته»، وآخر يعيدها إلى «الثارات القديمة».

«روقوها ومش رايقة»، بحسب مختار الجبل علي عجايا المعروف بـ«علي الثورة». يروي تاريخ المنطقتين (التبانة وجبل محسن) اللتين انفصلتا خلال الحرب الأهلية بعدما كانتا منطقة واحدة هي «باب التبانة»، والتي كانت تشكّل ثقلاً كبيراً للأحزاب اليسارية والقوى الثورية قبل أن يجري تفريقها طائفياً، وتدميرها بتغذيتها بالسلاح لطرفي النزاع.

شباب واقتصاد

خلال ساعات الظهيرة، في أحدى المقاهي الشعبية، تحلق عدد من الشبان ينفخون دخان نراجيلهم، يتكلمون وعيونهم لا تفارق شاشات هواتفهم. «لا أعمال هنا»، يردّ أحدهم على سؤالنا حول سبل تمضية الوقت، ويضيف آخر «هذه القهوة مركز تجمعنا، من الظهيرة وحتى آخر ساعات المساء». ويعيد سبب عدم وجود أشغال إلى «منعنا من العمل في منطقة التبانة عامة». هي الأقرب إليهم نعم و«لكن السؤال عن الهوية وارد هنالك في أيّ لحظة ما يعرّضك للخطر». من جهة أخرى، «الذهاب نحو زغرتا للعمل أو قرى الشمال صعب بسبب بُعد المسافات». وعليه، يجد ابن الجبل نفسه من دون عمل، ومحاصراً بخيارات منطقته السياسية والمناطق المجاورة. ولكن لا يمكن التعميم، آخرون وجدوا الحل بالنزوح، فرحلت عائلات بأكملها نحو قرى جبيل أو حتى بيروت للعمل.

الوضع الاقتصادي العام في الجبل أفضل بنسبة ضئيلة من جارته باب التبانة، هنا حال الأبنية أفضل، باستثناء تلك المواجهة لخطوط المواجهة. وحتى شكل المحال التجارية وطبيعتها في الجبل تشير إلى مستوى اقتصادي لا بلامس خط الفقر بشكل تام. هذا الأمر يعيده «علي الثورة» إلى «مغتربي الجبل الذين ينعشون أهاليهم بالتحويلات المالية الخارجية»، بالإضافة إلى «أهالي المنطقة الذين انتقلوا صوب بيروت والمدن اللبنانية الأخرى، وساعدوا في تنمية المنطقة». ويعيد أيضاً «الانتعاش المادي النسبي» الذي شهدته المنطقة قبل الأزمة الاقتصادية إلى «انهيار امبراطورية الأحزاب، وانكفاء المقاتلين، ما أعاد بعض الجمعيات وما رافقها من أعمال».

(مروان بو حيدر)

المينا: تهميش وحلم بما وراء البحر

«المينا». البحر من أمامك ومن خلفك، حتى ليخيّل إليك أنك على جزيرة، تعرفها من تمثال يمثل شراع البحر على إحدى المستديرات. على البحر وكورنيشه مراكب الصيادين وورش إصلاح السفن، المقاهي البحرية، والكثير من الكراسي المنتشرة منتظرةً روّادها المختلفين. في الفترة الصباحية، ينتشر كبار السّن المستيقظين مع انسلال أول خيوط الضوء على الكورنيش، وفي فترة الظهيرة والمساء، شباب «على القهاوي» يملؤون فراغاً كبيراً بالنقاش في السياسة والاقتصاد وأحوال العمل إن وُجد، والكثير من «الأراكيل»، يتمحور حديث أكثرية الشباب حول «سبل السفر من لبنان، وأخبار الواصلين إلى ما خلف البحار» ممن عبروا في مراكب التهريب، وعينهم دائماً على المراكب الغريبة وما تحمله، بحسبهم «التهريب يتم بمراكب من خارج المينا».

نزوح وإهمال

كرم الفقراء ملفت للنظر دائماً، تعجّ الأسواق والشوارع الداخلية في المينا، بالقطط متشمّسةً ومنتشرةً على الأرصفة، وتتنقل بين الناس من دون خوف، أما السبب فيعود لقيام أهل المنطقة وأصحاب المحال بمشاركتهم طعاماً عزّ وقلّ في هذه الأيام. إلا أنّ الفقر في المينا لا يختلف عن جارتها طرابلس، ولا يمكن أن تفرّق بين شوارع البلديتين سوى من اللافتات المرحّبة والمودّعة. يعمل من تبقى من سكان أحياء المينا البحرية في المرفأ إما بـ«العتالة» أو «صيادة»، أو «صيانة السفن». في المقابل، تسبّبت الظروف المعيشية القاسية بنزوح أعداد كبيرة منهم عن المدينة بشكل شبه نهائي، وكانت منطقة الكورة الشمالية مقصداً للمسيحيين منهم، فيما توزّع المسلمون بين طرابلس المجاورة وبين بيروت. يعدّد عبد القادر علم الدين، رئيس بلدية المينا السابق، العائلات الراحلة، ويزيد على أسباب الرحيل «التهميش السياسي الذي عانوا منه سيّما في السّنوات الأخيرة».

مشهد الأحياء الداخلية والأسواق يوحي بإهمال مزمن من قبل الدولة، واشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية عليها. بعض المحال شبه خالية من البضائع، وأسعار الخضر ونوعيتها تشي بعدم قدرة أهل المنطقة على الدفع أكثر من حدّ معيّن. في الملحمة كميات قليلة من اللحوم، يشير إليها

> تسبّبت الظروف المعيشية القاسية بنزوح أعداد كبيرة من أبناء المدينة عنها

صاحبها بـ«عيّنة من اللحمة» تباع بـ«نصف وقية أو أقلّ، حسب قلة الليرات».

مشاهد الفقر

مكتبة «دويدي» شاهدة على الوضع. «الصحف المعلّقة في الخارج لا يشتريها أحد، وهي لمسح الزجاج فقط» بحسب صاحبها، ويضيف «نبيع ورق الجرائد لأحقّ بالكيلو». أما الكتب المرصوصة على الرفوف «كلّها مستعمل، ولا يوجد بينها كتاب واحد جديد»، فأهل المنطقة «لا يقدرون على شراء المستعمل حتى». خلال وجودنا في المكتبة يدخل زبون لنسخ ورقة، فيشير صاحب المكتبة إلى آلة التصوير المخبأة تحت شادر، يعتذر منه، ويخبرنا أنّه اختار تغطيتها وتحييدها لأنه لم يتمكن من تغيير قطعة تكلفتها 840، وأنّه لم يعد يعتاش من مردود المكتبة، «بل بأموال قادمة من اغتراب أولاده».

الرفوف الخالية من الأدوية تملأ صيدلية «الجمال». دينا صاحبة الصيدلية ترفض بداية الكلام مع أحد مؤكدة «تخليها عن الدولة بكل أشكالها، الطاقة الشمسية للكهرباء، والبئر الخاصة للماء». عند الإلحاح عليها تعيدنا إلى مشهد الرفوف الخالية، وتتكلم عن «أوضاع ماساوية، الناس غير قادرة على شراء أدويتها، يفتشون عن الدواء الأرخص ثمناً، وإن لم يجدوه لا يأخذون دواء». تتكلم عن أشغال الناس في المنطقة القائمة على «الصيد والأعمال البحرية» لتتساءل عن قدرتهم على دفع أكثر من 500 ألف ليرة ثمن علبة دواء. رفوف حليب الأطفال لا تختلف عن باقي الصيدلية، خالية أيضاً، لا تحتوي سوى 3 علب تؤكد الصورة القاتمة لوضع المنطقة.

في السياسة

همّ الناس لم تكن محرّكاً في السياسة، بل لمنصب رئاسة بلدية المينا ومعها رئاسة اتحاد البلديات الذي يضمّ بالإضافة إلى المينا، طرابلس والبداوي. يتكلم علم الدين بأسى عمّا جرى معه لدفعه إلى الاستقالة من قبل «ناس لا يعرفهم ولا يعرفونه». وهو رئيس بلدية منذ عام 1975، «هاجموا منزلي ومكتبي لأنني لا أمتلك مليشيا لحمايتي، واستطاعوا الوصول لماربهم عندما دفعوا أعضاء البلدية للاستقالة». يحكي عن تدمير ممنهج لطرابلس والمينا والمنطقة، عبر «حماية المخالفين من قبل سياسيّي المدينة»، ويضيف علم الدين بأنّ «الملفات كلّها متروكة دون معالجة»، ويعطي مثلاً على ذلك «ملف جبل النفايات» الذي عولج بـ«إنشاء جبل ثان». من وجهة نظره فـ«تهريب الناس عبر البحر يتمّ بمعرفة الأجهزة الأمنية، وعلى عينها»، وبسبب الانهيار العام لم تعد قوى الأمن تلاحق المهرّبين. ولميناء الصيادين حصة من الكلام، «لا إنماء ولا رقابة، يستعمل بعض الصيادين الديناميت لزيادة إنتاجهم ما يؤدي بالتالي لفقدان الثروة السمكية». يختم علم الدين كلامه بالتأسف والترحم على أيام معامل النسيج والحلويات والسكاكر في طرابلس والمينا، يومها كان الاقتصاد منتجاً، أما اليوم فأصبح ينتظر حسنة.

فؤاد...

علم الدين: تدمير ممنهج للمنطقة من قبل سياسيي المدينة (مروان بو حيدر)

الحدث

هي إذا الانتكاسة الثالثة للجيش الروسي في غضون شهرين. فبعد انسحابه من مدينتَي إيزيوم وكراسني ليمان، كانت الانتكاسة الجديدة بقرار الانسحاب من خيرسون. قرارٌ عزاه قائد القوات الروسية في أوكرانيا، سيرغي سوروفكين، من بين أسباب أخرى، إلى صعوبة توفير الإمدادات للجنود. فضلاً عن نجاعة الأسلحة الأميركية التي تزوّدت بها القوات الأوكرانية. وعلى رغم قرار الانسحاب، تسود الخبراء الروس قناعة بأن العودة إلى خيرسون ستكون قريبة جداً فيما تؤكد كييف، من جهتها، أن الوضع بعد استعادة المدينة ليس كما قبله، كونها مفتاح المنطقة الجنوبية بأكملها. وهو ما سيسمح لها بـ«استهداف طرف الإمداد الرئيسة للقوات الروسية»، و«قطع المياه مرّة أخرى عن شبه جزيرة القرم»

انتكاسة خيرسون: الحرب أمام منعطف جديد

موسكو - الأخبار

أكملت القوات الروسية نقل جنودها من الضفة الغربية لنهر دنيبر إلى الضفة الأخرى، مع سحْبها أكثر من 30 ألف عسكري ونحو خمسة آلاف وحدة من الأسلحة والمعدات الحسكرية، وإنشاء خطوط دفاع على طول النهر. وجاء الانسحاب الروسي من خيرسون بناءً على التوصية التي رفعها قائد القوات الروسية في أوكرانيا، سيرغي سوروفكين، إلى وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، والتي عزاها الأوّل خصوصاً إلى الحفاظ على أرواح العسكريين والقدرات القتالية، فضلاً عن تعزيز خط الدفاع عن الضفة اليسرى للنهر. وإذ أقرّ سوروفكين بأن قرار الانسحاب من خيرسون كان «صعباً»، فهو أكد أن له فوائد بالنسبة إلى القوات الروسية، من خلال إعادة نشرها «في العمليات الهجومية على محاور أخرى». وفيما جاء الانسحاب بعد نحو شهر ونصف شهر فقط على ضمّ خيرسون إلى قوام الاتحاد الروسي، أعلن الناطق باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، إلى أن «خيرسون كيان تابع لروسيا الاتحادية، وهذا الوضع ثابت ولا يمكن إجراء تغييرات عليه».

وكان سوروفكين مهّد لقرار الانسحاب في أوّل حديث صحافي له عقب تسلّمه منصبه قائداً للقوات الروسية في أوكرانيا قبل نحو شهر، حين أشار إلى ضرورة اتخاذ «قرارات مهمّة وصعبة» في شأن خيرسون، وهو ما فسّرته كييف، في حينه، على أنه قرار بالانسحاب من المدينة، لا سيما وأنه ترافق مع عملية إجلاء كبيرة للسكان المؤيّدين لموسكو، وسط التحشيد العسكري الأوكراني، إذ تشير المعلومات إلى أن كييف حشدت نحو 60 ألف جندي لاستعادة المدينة التي سقطت في يد القوات الروسية في 14 آذار الماضي، مع بداية الحرب. ونجحت القوات الأوكرانية، اعتباراً من آب الماضي، في التقدُّم في مقاطعة خيرسون، وبخاصّة على الضفّة اليمنى لنهر دنيبر، في منطقتَي خيرسون ونيكولاييف. وعلى رغم هذا التقدُّم، نجحت القوات الروسية في وقف الهجوم وإلحاق خسائر فادحة بالقوات الأوكرانية، إلّا أنها اضطرت لاحقاً لاتخاذ القرار بالانسحاب. وفيما أشار سوروفكين إلى أن من بين أسباب الانسحاب، «خطورة إقدام كييف على تدمير سدّ محطة كاخوفسكايا الكهرومائية على نهر دنيبر في خيرسون»، وهو ما سيؤدّي، وفقاً له، إلى عواقب وخيمة، برزت أيضاً مسألة إمداد القوات الروسية على الضفّة اليمنى لنهر دنيبر، من بين الأسباب التي دفعت موسكو إلى الانسحاب.

> أكد الكرملين أن خيرسون كيان تابع لروسيا الاتحادية، وأن هذا الأمر لن يتغيّر

وفي هذا السياق، أوضح المحلّل العسكري في صحيفة «إيزفستيا»، أنطون لافروف، أن «التعقيد المتزايد لتزويد القوات الروسية بالعتاد والأسلحة والطعام أصبح مشكلة أساسية»، مشيراً إلى أنه «منذ بداية العملية الخاصة، كان للقوات والسكان المحليّين على الضفّة اليمنى ثلاثة خطوط اتصال فقط مع بقية روسيا من خلال نهر دنيبر: جسر أنتونوفسكي في خيرسون، خطوط سكك الحديد، وسدّ محطة كاخوفسكايا لتوليد الطاقة الكهرومائية». وأضاف أنه على رغم كلّ المحاولات، خلال الأشهر الماضية، «لم تتمكّن القوات الأوكرانية من تعطيل هذه الطرق، لكن الوضع تغيّر مع تسلّمها مقذوفات وصواريخ طويلة المدى وعالية الدقة، وهو ما غيّر في المشهد الميداني، وكانت أولى معالمه ما حصل في معركة جزيرة زميني في نهاية شهر حزيران، حين اضطرّت القوات الروسية للانسحاب منها». ووفق لافروف، فإن انقطاع الدفاع الجوي المتاحة لم تتّجح في اعتراض الصواريخ الأوكرانية إلى الآن، وهو ما أقرّ به سوروفكين نفسه بقوله إن مشكلة الصواريخ لم يتمّ حلّها بالكامل، إذ وعلى رغم كلّ الإجراءات المتَّخذة من قِبَل القوات الروسية، إلّا أن نحو 20% من الصواريخ الموجّهة تصل إلى أهدافها. بالإضافة إلى ما تقدّم، بدأت القوات الأوكرانية، منذ أيلول الماضي، في استخدام قذائف «Excalibur M982A1» مقاس 155 ملم التي حصلت عليها من «البنتاغون»، والتي تم تصحيحها بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وهذه الذخيرة يستحيل بشكل عام اعتراضها بواسطة أنظمة الدفاع الجوي، بحسب ما أشار إليه المحلّل العسكري أنطون لافروف. ولفت لافروف إلى أن القوات الأوكرانية «نجحت في تعطيل الحركة في الجسر وخطط سكك الحديد المؤدّية إلى خيرسون، وكان يمكنها أيضاً إيقاف الحركة عبر سدّ محطة كاخوفسكايا، كما تعرّض ميناء خيرسون لهجمات صاروخية». وبحسبه، فإن النقص في الإمدادات، خصوصاً مع خطوة الحركة عبر العبّارات والعوامات والقوارب، أدّى إلى نقص في الذخيرة والعتاد، وما هو تسبّب في نقص في الاحتياطات المتوافرة للجنود وكذلك عدد المعدّات العسكرية الصالحة للاستخدام.

مهّد سوروفكين لقرار الانسحاب من خيرسون قبل نحو شهر (أ ف ب)

وعلى رغم الضربة المعنوية الكبيرة لصورة الجيش الروسي بعد قرار الانسحاب من خيرسون، إلّا أن الخبراء الروس أجمعوا على أن القرار كان ضرورياً مع اقتراب الشتاء، مع ما يعنيه ذلك من صعوبة في تأمين العتاد والطعام للجنود على الضفّة اليمنى لنهر دنيبر، بخاصّة وأنه لو لجأت موسكو إلى إعادة الانتشار في المنطقة لكانت وضعت جنودها في مواجهة مصيرهم في ما لو أقدمت كييف على ضرب سدّ محطة كاخوفسكايا، وهو ما يعني غرق المنطقة بأكملها.

ويسود انطباع لدى الخبراء الروس بأن معركة خيرسون لم تنتهِ بعد، بل أُجّلت إلى مرحلة لاحقة يكون وضع الجيش الروسي فيها قد تحسّن مع وصول القوات الجديدة الملتحقة بعد عملية التعبئة العامة، إضافة إلى تسلُّم هذه القوات الأسلحة الجديدة التي وعد الرئيس السابق لمؤسسة «روس كوسموس» الفضائية، دميتري روغوزين، بأنها ستضمن النصر لروسيا. وبينما قلّل الخبراء الروس من خطوة الانسحاب من خيرسون، إلّا أن المحللين الأوكرانيين أكدوا أن استعادة السيطرة على المدينة والتي هي مفتاح المنطقة الجنوبية بأكملها، ستسمح لكييف «باستهداف طرق الإمداد الرئيسة للقوات الروسية»، وسيحاول الروس الاحتفاظ بالسيطرة عليها بكل الوسائل». وبحسب المحلّل العسكري الأوكراني، أوليه جدانوف، فإن استعادة خيرسون «من شأنها أن تمهّد الطريق أمام استعادة الجزء الذي احتلّه روسيا من منطقة زابوروجيا ومناطق أخرى في الجنوب». وفي النهاية العودة إلى شبه جزيرة القرم»، موضحاً أن «استعادة السيطرة على خيرسون ستمكّن كييف مرّة أخرى من قطع المياه عن شبه جزيرة القرم، وسيعاني الروس مرّة أخرى من مشكلات المياه العذبة هناك».

فلسطين

أبو العطا في ذكراه الثالثة: مخطّط تفريغ المقاومة لا يمرّ

غزة - رجب المدهون

مثّلت الإهانة الكبيرة التي تعرّض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لدى إنزاله عن المنصّة في مدينة عسقلان المحتلّة، خلال حملته الانتخابية في عام 2019، عاملاً أساسياً في اتّخاذ قرار اغتيال القيادي في «سرايا القدس»، بهاء أبو العطا، والذي فجّر معركة «صيحة الفجر»، التي كانت لها ارتدادات واضحة على دولة الاحتلال من جهة، وعلى الجبهة الداخلية للمقاومة في قطاع غزة من جهة أخرى. على مدار سنوات، مثّل أبو العطا معضلة كبيرة لمنظومة الأمن الإسرائيلية، عبر قيادته سياسة تنقيط الصواريخ على مستوطنات غلاف غزة، والتي حدّد لها موعداً ثابتاً أضحى رمزاً فلسطينياً باسم «تاسعة البهاء»، هو التاسعة من مساء أيّ يوم يسقط فيه شهداء أو إصابات في «مسيرات العودة» أو في الضفة الغربية، وهو ما دفع قيادات أمنية إسرائيلية إلى وصْفه بـ«الشخصية الخطيرة والجريئة والقوية والمحرّك لعمليات الجهاد الإسلامي في قطاع غزة».

واستدعى اغتيال قائد اللواء الشمالي في «سرايا القدس» ردّاً سريعاً من قِبَل الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي» باسم «صيحة الفجر». إذ بعد أقلّ من ساعة على تنفيذ عملية الاغتيال، توالت عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه مستوطنات «الغلاف»، إضافة إلى مناطق العمق في دولة الاحتلال، وخاصّة غوش دان وتل أبيب، حيث سقطت عشرات الصواريخ. إلا أن ذلك التطوّر فجّر في المقابل خلافات داخلية بين حركتَي «حماس» و«الجهاد»، سرعان ما تمّ احتواؤها والاتفاق على تطوير العمل المشترك وتعزيز الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة. وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر «حمساوية»، فقد حاول الاحتلال استثمار الخلافات بين الحركتَين، على خلفية تباين الرؤية حول طبيعة الردّ على جريمة اغتيال أبو العطا، حيث باشرت «الجهاد» الردّ بإطلاق صواريخ، بينما أثرت «حماس» الانتظار إلى حين دفْن الشهداء، ومن ثمّ توجيه ضربة صاروخية كبيرة ضدّ المدن المحتلة والمستوطنات، كما حدث قبلها بعام، عندما ردّ الجناح العسكري لـ«حماس» على دخول وحدة خاصّة إسرائيلية إلى قطاع غزة، بقصْفه مدينة عسقلان ومستوطنات «الغلاف»، في إطار ما عُرف بعملية «حدّ السيف». مع ذلك،

> حاول الاحتلال استثمار الخلافات بين «حماس» و«الجهاد» على خلفيّة تباين الرؤية حول طبيعة الردّ

وعلى عكْس ما توقّعه الاحتلال بأن يستتبع اغتيال أبو العطا خلافات عميقة، تبدأ على مواقع التواصل وتنتهي بالمستوى القيادي، رفعت الحركتان من مستوى تنسيقهما ليجسّد باقوى صوره خلال معركة «سيف القدس»، في العام التالي للاغتيال.

إلى ذلك، حصلت «الأخبار» على معلومات أمنية، تتطابق وتتكامل مع رواية وزارة الداخلية في قطاع غزة في 2019/12/29، حول اعترافات ضباط في جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة الفلسطينية بمتابعتهم الشهيد بتوجيهات من العميد شعبان الغرباوي، مسؤول المحافظات الجنوبية في الجهاز. وكشفت المصادر الأمنية أن الاحتلال حاول، على مدار أشهر، الوصول إلى الشهيد أبو العطا، وكان يراقب منازل عائلته وأقاربه في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. وليلة الاغتيال، عندما زار أبو العطا استثنائياً منزله، وعلى رغم احتياطاته الأمنية العالية وعدم حمْله أجهزة خلوية أو أجهزة اتصالات، إلّا أنه تمّ رصده من قِبَل عملاء للعدو أثناء وصوله متخفّياً، وأبلغوا ضباط المخابرات بدخوله بيته. وبعد وقت قصير، اخترق الاحتلال هاتف زوجته، وتأكّد عبر التجسّس الصوتي من وجوده في غرفته، ليطلق صاروخاً موجّهاً من طائرة حربية إسرائيلية عليها، ما أدّى إلى استشهاده على الفور.

وتبعاً لوسائل إعلام عبرية، فإن قرار اغتيال أبو العطا اتُّخذ في هيئة الأركان في الثاني من تشرين الثاني 2019، أي قبل عشرة أيام من اغتياله، عندما غادر رئيس شعبة العمليات، اللواء أهرون حاليوا، الغرفة، ووجّه تعليمات قائد الأركان، أفيف كوخافي، التي نصّت على البدء بخطوات متدرجة لتنفيذ التصفية. وعلى إثر ذلك، قرّر رئيس «الشاباك» التنفيذ في الثاني عشر من تشرين الثاني، ليتمّ استهداف أبو العطا عبر طائرة «إيتان»، أطلقت صاروخاً من نوع «نمرود»، موجّهاً بالليزر ويمكن تشغيله ليلاً ونهاراً، فصيباً الحائط الذي ارتكز عليه سرير الشهيد. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ مَا سرّع الاغتيال، المعلومات التي نقلها جهاز المخابرات العامة التابعة للسلطة في رام الله، حول تجهيز الشهيد عملية نوعية تستهدف جيشاً عسكرياً شرق مدينة غزة بصاروخ موجّه «كورنيت»، رداً على استهداف العدو المواطنين الآمنين خلال «مسيرات العودة».

قرار اغتيال أبو العطا اتُّخذ في هيئة الأركان في الثاني من تشرين الثاني 2019 (أ ف ب)

وعلى مدار أعوام، كانت دولة الاحتلال تصف أبو العطا بأنه «صانع المشكلات الذي لا يخضع لأحد»، وبأنه «كثير الحركة ولا يمكن توقّع ما يريد»، وهو على اتصال مباشر مع الأمين العام لـ«الجهاد»، زياد النخالة، والقائد العسكري للحركة، أكرم العجوري، الذي نجا من محاولة اغتيال متزامنة، بعدما قصف العدو بيته في العاصمة السورية دمشق.

سوريا

الاهتمام الدولي يتبخّر: المساعدات رهْن السياسة

> حتى تاريخ خروج الفصائل المسلّحة من المدن التي شهدت صراعات عسكرية بين عامَي 2011 و2018، مثل الغوطة الشرقية وداريا وأحياء شرق حلب، استمرّ تدفّق الدعم والتمويل الدوليَّين. لكن مصادر التمويل هذه تبخّرت. وفُرضت محلّها قيود شديدة على الأموال التي تمرّ نحو هذه المناطق، في ظلّ عجز حكومي وربط «المجتمع الدولي» الملفّ الإنساني بالمضيّ قُدُماً في الحلّ السياسي

بلال سليطين

يعيش سكان المناطق الخارجة أخيراً من دائرة الصراع في سوريا، مرحلةَ ما من «التخلّي الدولي»، بعدما كانت احتياجاتهم الإنسانية تتصدّر نشرات الأخبار والبيانات الدولية وتصريحات وزراء الخارجية، وحتى اجتماعات مجلس الأمن. أصبح هؤلاء، الآن، خارج دائرة الاهتمام، ويجري ربط احتياجاتهم الإنسانية بتقدّم الملفّ السياسي. ففي أحياء شرق حلب، يعيش الأهالي بين نار العجز الحكومي عن تلبية احتياجاتهم الرئيسة - حالهم حال معظم السوريين -، بحجّة الحصار والعقوبات، وبين الشروط التي تفرضها الدول الغربية على المشاريع التي يتمّ دعمها في مناطقهم، والقيود التي وُضعت على التمويل المخصَّص لهذه المناطق بعدما كان تمويلاً حرّاً. وتقول مصادر مطّلعة، في حديث إلى «الأخبار»، إنه كان يدخل أحياء شرق حلب ما يزيد على 25 مليون دولار شهرياً، خلال النصف الثاني من عام 2015، تُصرف من دون قيود، سواء لدفع رواتب المسلحين أو لشراء احتياجات ومستلزمات مرتبطة بالعمليات العسكرية، وصولاً إلى توفير المواد اللازمة للسكان. وكانت الأموال تصل إلى ثلاث جهات رئيسة، تنال الفصائل المسلّحة النسبة الأكبر منها، ثم مؤسسات المجتمع المدني، وأخيراً المجالس المحلية والمؤسسات التابعة لـ«الائتلاف» المعارض.

تغيّر السيطرة يغيّر الواقع

في كانون الثاني عام 2016، خرجت «جبهة النصرة» والفصائل المسلّحة المتحالفة معها من أحياء شرق حلب بعد اتفاق تسوية مع الحكومة السورية برعاية روسية ودور تركي. لكن الأحياء بقيت على خرابها ودمارها بعد سنوات من المواجهات المسلّحة التي دُمّرت خلالها البنى التحتية والمباني، وبقي في الأحياء بعض الأهالي الذين فضّلوا عدم الخروج من منازلهم شبه المدمّرة، ولاحقاً عاد إليها الآلاف ممّن كانوا نازحين سابقاً ليستقرّوا في بيئة غير صالحة للسكن.

لكن هذه المرّة لم يكن السكان أولويّة إنسانية كما كانوا عليه قبل خروج الفصائل من الأحياء، وفق مديرة مشاريع في جمعية تعمل في حلب. وتقول إن «التمويل المخصّص للأحياء الشرقية من قِبَل المنظمات الدولية لا يلبّي احتياجات السكان. فالمشاريع التي يتمّ تنفيذها بمعظمها غير ذي جدوى أو منفصلة عن الواقع بشكل تام»، مشيرة إلى القيود المفروضة على المشاريع الحيوية المقترحة، وإلى رفض هذه المشاريع بحجّة أنها مرتبطة بإعادة الإعمار المرهونة بالحلّ السياسي. من جهتها، تعترف مسؤولة في صندوق الأمم المتحدة في دمشق، بوجود أزمة تمويل في المشاريع النوعية، وتقول، لـ«الأخبار»، إن «المانحين يرفضون أيّ مشاريع متعلّقة بالبنية التحتية، والتي تُعدّ من الضرورات الملحّة للتعافي المبكّر. فعلى سبيل المثال، كيف يمكننا مواجهة الكوليرا إذا لم نوفّر مشاريع صرف صحي جديدة للأحياء الخارجة من الصراع وتنتشر فيها حالات كوليرا؟». وتجيب: «لا نستطيع التعامل مع الكوليرا الذي هو نتيجة، من دون علاج السبب المتمثّل في غياب البيئة الصحيّة السليمة التي يحتاجها الإنسان للعيش، مثل الصرف الصحي والمياه والكهرباء والتعليم وصولاً إلى تأهيل المباني وترميمها».

انهيار المباني

سَجّلت بلدية حلب، عام 2019، وجود حوالى 10 آلاف مبنى آيل للسقوط في المدينة، بينما عملت على إجلاء أربعة آلاف عائلة من منازلها حفاظاً على حياتهم وتجنّباً لسقوط المباني

> سجّلت بلدية حلب، عام 2019، وجود حوالى 10 آلاف مبنى آيل للسقوط في المدينة

فوق رؤوسهم. إلّا أن خطة الإجلاء التي نفّذتها البلدية تقوم على نقلهم إلى مراكز إيواء للعيش فيها، بينما تستمرّ أزمة انهيار المباني إلى يومنا هذا، حيث يتكرّر سقوطها فوق رؤوس قاطنيها الذين لا يمتلكون خيارات بديلة، وقد تعبوا من مشوار النزوح واللجوء.

في مقابل هذا الخطر الكبير الذي يتربّص بالناس، فإن التدخّل في تأهيل المباني تمنعه المنظّمات المانحة إذا كان بهدف إعادة الإنشاء، وتسمح به إذا كان مقتصراً على تركيب شباك أو باب أو بناء حائط. وفي هذا الإطار، تقول المسؤولة من صندوق الأمم المتحدة، إن «المانحين يدعمون مشاريع ترحيل الأنقاض من هذه الأحياء، وعندما نقول لهم تأهيل المباني الآيلة للسقوط، يجيبون أن هذا الأمر مرهون بالعملية السياسية، ولن يكون هناك تأهيل من دون مضيّ العملية السياسية إلى الأمام»، مشيرة إلى «عجز منظّمات الأمم المتحدة المختلفة في دمشق عن التدخّل في ملفّ انهيار المباني لأنها لا تمتلك الدعم اللازم للتدخل في هذه المشاريع».

من جهة أخرى، تخشى منظّمات المجتمع المدني المستقلّة، والتي لديها مانحون من القطاع الخاص وتبرعات مباشرة، التدخّل في هذا الملفّ. ويشير مسؤول في إحدى المنظّمات الكبرى العاملة في دمشق، لـ«الأخبار»، إلى أن «هناك مؤسسات سورية تعمل في الخارج تقوم بتتبّع المشاريع ومراقبة المنظّمات التي تعمل في مجال إعادة الإعمار، مثلاً، ومن ثم تقدّم تقريراً بها للمكاتب المعنية في الاتحاد الأوروبي والخارجية الأميركية، فيتم فرض عقوبات علينا. لذلك، فإننا نتجنّب هذا التدخّل للحفاظ على استمرارية عملنا».

في الأثناء، تعيش آلاف العائلات في مناطق خارجة من الصراع كالغوطة الشرقية، ودرعا، وحمص، وأحياء شرق حلب بشكل خاص، في بيوت آيلة للسقوط، وقد سقط العديد منها خلال السنوات الماضية ما أسفر عن عشرات الضحايا، فيما الآلاف مهدّدون بمصير مماثل في ظلّ العجز الحكومي والامتناع الدولي عن التدخّل الإيجابي في هذا الملفّ، وجعل توفير حياة آمنة ومستقرّة للناس أولويّة على الملفّ السياسي، الذي لا يبدو أنه يمضي قُدُماً في ظلّ تعنّت مختلف الأطراف السورية والخارجية.

لم يغدُ السكان أولويّة إنسانية بعد خروج الفصائل من أحياء شرقي حلب (أ ف ب)

اليمن

صنعاء تتحضّر لِما بعد الهدنة: تصعيد تدريجي على مراحل ثلاث

على رغم إرسالها مبعوثين سياسيين إلى العاصمة اليمنية، وإبدائها استعداداً لتلبية جانب من مطالب «أنصار الله» في مقابل تحميل الأخيرة مسؤولية إيجاد المخرج المناسب للمملكة من الحرب، لا تياس السعودية على خطّ موازٍ من خوض منازلة سياسية تستهدف تحقيق الغرض نفسه، وذلك عبر دفْع صنعاء إلى تقديم تنازلات، والتخلّي عن إصرارها على مطالب بعينها في خضمّ المفاوضات الساعية إلى تجديد الهدنة وتوسعتها. في المقابل، تتمسّك صنعاء برؤيتها الكيفية التمهيد للحلّ النهائي، مهدّدةً في حال استمرار «التحالف» في «التعنّت»، بالتصعيد أفقيّاً، مستفيدةً من كونها تفاوض من موقع القوّة والردع اللذين راكمتهما طوال سنوات الحرب، واللذين يشكّل الضغط على العمقَين السعودي والإماراتي أبرز عناصرهما

لقمان عبد الله

انتقلت المعركة المستمرّة في اليمن، من الميدان العسكري إلى ميادين السياسة، حيث تخوض دول العدوان منازلة ضارية، عبر استخدام وسائل الخداع والتضليل، ومن ثم الضغط والابتزاز، لدفع صنعاء إلى تقديم تنازلات، أو بحدّ أدنى التخلّي عن المطالب التي تصرّ على تحقيقها، من جهتها، تضع «أنصار الله» نصب عينيها أهدافاً واضحة، وهي لا تزال مصرّة على فرض المطالب الإنسانية، وفي مقدّمها دفع رواتب الموظّفين وفق كشوفات عام 2014. ومع مضيّ الوقت، باتت لصنعاء خبرة واسعة في مجال التفاوض، وفَهْمٌ لحدود قوّة الطرف الآخر، وهو ما أهّل وفدها المفاوض إلى عدم الوقوع في الفخاخ والكمائن، التي عادة ما تُنصب له.

وسمح الانتهاء الرسمي للهدنة، نهاية الشهر الماضي، لليمن، بالاستفادة قدْر الإمكان من مفعول التهدئة السابقة، حيث لا تزال سفن المشتقّات النفطية تصل إلى ميناء الحديدة بانسياب، كما أن الرحلات الجوية من صنعاء إلى العاصمة الأردنية عمّان لا تزال قائمة، فيما تستمرّ المفاوضات الساعية إلى تجديد الهدنة وتوسعتها. وسمحت هذه الوضعية لصنعاء بالتحلّل من بند وقف إطلاق النار، وإنْ كانت على التزامها إزاء تطبيقه في الجبهات البرية، فيما اضطرّت إلى تجاوزه خلال ما عُرف بعمليات وقف نهب النفط من المحافظات الشرقية، وبالتحديد حضرموت وشبوة، بواسطة الرسائل العسكرية التحذيرية بسلاح الجو المسيّر، الذي نفّذ، حتى الآن، ثلاث عمليات استطاع عبرها وقْف شحن النفط من ميناءَي الضبة وقنا، وعمليات أخرى غير معلَنة في الموانئ غير الرسمية في المحافظتَين المذكورتَين. كذلك، وضعت صنعاء خططاً معلَنة لمواجهة تصلّب العدوان برفض المطالب الإنسانية، وأبرزها رواتب الموظّفين الحكوميّين، مدنيّين وعسكريين. وهي لا تهدف من وراء خططها هذه إلى التصعيد الحربي والعودة إلى القتال، بل تتقصّد تحقيق المطالب الإنسانية، لتعود إلى الالتزام بتجديد الهدنة وتوسعتها. في هذا الوقت، تبدو دول العدوان أمام تصعيد تدريجي مشكَّل من ثلاث مراحل:

وضعت صنعاء خططاً معلنة لمواجهة تصلّب العدوان برفض المطالب الإنسانية (أ ف ب)

- الأولى: محلّيّة، تهدف إلى منع سرقة النفط اليمني، من خلال منع الشركات والسفن الغربية من استخراجه وتهريبه من موانئ المحافظات الشرقية. وفيها تعتمد القوات اليمنية على العمليات العسكرية التحذيرية، وتحرص على عدم إيقاع إصابات بشرية أو أضرار مادية، فيما هي تُصعّد أفقيّاً.

- الثانية: استهداف المنشآت السعودية والإماراتية الحيوية. وتبدأ هذه المرحلة حين تتأكد صنعاء من أن دول العدوان لن تستجيب للمطالب الإنسانية. وتعمل استناداً إلى العمليات التصاعدية التدريجية، وقد افتتحتها «أنصار الله» عقب الانتهاء من الهدنة بشكل رسمي بداية الشهر الماضي، حين أصدرت بياناً تحذيرياً على لسان الناطق باسم الجيش اليمني، العميد يحيى سريع، من أن «القوات المسلّحة اليمنية تمنح الشركات النفطية العاملة في الإمارات والسعودية فرصة لترتيب وضعها والمغادرة»، على ضوء عدم التزام «التحالف» بـ«هدنة تمنح الشعب اليمني حقّه في استغلال ثرواته النفطية لمصلحة رواتب موظّفي الدولة اليمنية».

- الثالثة: استهداف الأهداف المعادية في البحر الأحمر وباب المندب، ونسبياً في بحر العرب، إذ أكدت قيادة صنعاء، في أكثر من مناسبة، قدرتها على إصابة أيّ هدف في البحر الأحمر. وهو ما كشفَة رئيس الاستخبارات العسكرية والاستطلاع، اللواء عبد الله الحاكم، المعروف بأبو علي الحاكم، عندما أعلن أن «المواجهة البحرية المتوقّعة قد تكون من أشدّ المعارك مع تحالف العدوان».

إذاً، تفاوض صنعاء في ظلّ معادلات القوّة والردع اللذين رأكمتهما طول سنوات الحرب، واللذين يشكّل الضغط على العمقَين السعودي والإماراتي أبرز عناصرهما. ويمكن القول إن المفاوضات الجديّة تأخّرت كثيراً بسبب سياسة الرياض في التجاهل والمكابرة. وفي معركة الإرادات السياسية الدائرة حالياً، يراهن تحالف العدوان، ومن خلفه واشنطن، على تكثيف الضغوط حيناً والإغراءات الزائفة أحياناً أخرى، فيما يحاول تحقيق نتائج في السياسة عجز عن تحقيقها في الميدان. كذلك، ترى دول العدوان أن تلبية مطالب صنعاء المتعلّقة برواتب العسكريين تُعدّ انتصاراً كبيراً للأخيرة، وتطالب، في مقابل ذلك، بأثمان سياسية من المفترض طرحها في مفاوضات الحلّ النهائي. وفي هذه الحالة، يرى التحالف الخليجي - الغربي أنه ليس في حالة خسارة راهنة، إذ يَعتقد أنه ينفّذ أجندته القاضية بدفع «أنصار الله» إلى تقديم تنازلات. كما أنه يَخشى من أن موافقته الكاملة على مطالب الحركة، من شأنها تشجيعها على الانتقال إلى مطالب أخرى. وعليه، يرى «التحالف» أن المراوحة في هذا المربع أفضل من تلبية المطالب الحالية، لأن ذلك سيجرّه لاحقاً إلى تقديم تنازلات جوهرية تتعلّق بمطالب صنعاء بانسحابه من المناطق المحتلّة في الجنوب والشرق. وثمة في دول الحلف الخليجي - الغربي مَن يعتقد أن «أنصار الله» محرّجة أمام الشعب اليمني في شأن الرواتب، وخصوصاً أن البلد شهد، في زمن الهدنة، حالة من الرخاء والراحة النسبية جرّاء الرفع الجزئي للحصار، وأنها أيضاً لن تتجرّأ على العودة إلى القتال بعدما استطعمت فوائد الهدنة. ويرى أصحاب هذه النظرية أن السماح بوصول المشتقّات النفطية والرحلات الجوية إلى الأردن سيقيّد القيادة اليمنية، وسيمنعها من الانتقال إلى تفعيل الخيار الميداني. وتغتنم قوى العدوان، وفق هذه النظرية، الفرصة لاستمرار الضغط بالوتيرة الحالية (ضغط ميداني - مالي)، واضعةً «أنصار الله» أمام خيارَين: إمّا تقديم تنازلات مقابل رواتب الموظفين؛ أو تقديم أثمان سياسية تتعلّق بمفاوضات الحلّ النهائي غير المدرَج حالياً في أجندة صنعاء. ويقود هذا الاتجاه في المفاوضات، كل من: بريطانيا بالدرجة الأولى، تليها فرنسا (النشطة حالياً بدافع تشغيل منشآة بلحاف الغازية في سواحل شبوة من قِبَل شركة «توتال»)، والولايات المتحدة.

وليست صنعاء، من جهتها، في وارد القبول بأيّ اتفاق لا يَلحظ حقوق العسكريين، الذين لهم قدم السبق في فرض المطالب الإنسانية للشعب اليمني. وقالت مصادر مطلعة على المفاوضات، لـ«الأخبار»، إن «تحالف العدوان بشقّيه الخليجي والغربي، يخطئ إنْ فهم أن التريّث في الردّ الميداني - العسكري ناجم عن تردّد أو ركون للوضع الناتج من فوائد الهدنة السابقة كما يزعم البعض». وكشفت أنه «في حال استمرار الوضع الراهن لغير مصلحة الشعب، فاليمن يعمل على خطّيْن متوازيين: - الأول: وقد أُنجز، وهو بناء مشروعية شعبية من خلال التمسّك بالثوابت، وأبرزها حقوق العسكريين؛ والثاني: الاستمرار بتوجيه الرسائل الميدانية التصاعدية». ورأت المصادر أن «المماطلة السائدة حالياً لا تقلّ ضراوة عن العدوان العسكري. صنعاء لن تكتفي برسالة محدّدة إنْ لم تكن كافية، وإنّما تعمل على التدرّج التصاعدي، والأيّام المقبلة ستثبت أن تقديرات التحالف بتقييد أنصار الله بالسقف المحلّي للحرب ما هي إلا أوهام لا أساس لها، على المستويَين السياسي والعسكري».

> تفاوض صنعاء من موقع القوّة التي يشكّل الضغط على العمقَين السعودي والإماراتي أبرز عناصرها

وفي هذا الإطار، يرجّح الخبراء أنه حين تتلمّس دول العدوان جديّة اليمن في الذهاب حتى النهاية في خطّته المتدرّجة والمترقبة بالرسائل صعوداً، وصولاً إلى تنفيذ المراحل الثلاث، فإن خياراتها ستصبح محدودة، إذ إن كل الدلائل والمؤشرات تفيد بأن الخيار العسكري لم يَعُد مجدياً بالنسبة إليها.

«الانتقالي» يضيق ذرعاً بـ«الرئاسي»: فلْتكن هيكلةً جديدة

أحمد الحسني

قبل أن يفتح «المجلس الانتقالي الجنوبي» النار على «المجلس الرئاسي»، ويضع أمامه اشتراطات للعودة إلى عدن، شهدت المحافظات الواقعة تحت سلطة الرياض وأبو ظبي، تطوّرات متسارعة، أفضت إلى أفول قوى، في مقابل صعود قوى أخرى. ففي الوقت الذي يضيّق فيه «التحالف» الخناق على حزب «الإصلاح»، فهو يسمح للمكوّنات الموالية للإمارات بالتمدّد في أكثر من اتجاه، وخصوصاً منها قوات ما يسمّى «المقاومة الوطنية» التي يقودها طارق صالح. تلك التحوّلات غيّرت من معادلة الصراع بين المكوّنات الموالية لـ«التحالف»، ليحتدم أخيراً بين «الانتقالي» من جهة، و«الرئاسي» من جهة أخرى.

> طالب «الانتقالي» صراحةً بإجراء هيكلة سريعة لـ«الرئاسي» تلافياً لفشله

وبعد سبعة أشهر على تأسيسه في الرياض، يبدو «الرئاسي» وقد وصل إلى حائط مسدود، سواء لجهة الالتئام مجدّداً في عدن، أو في ما يتّصل باتخاذ القرارات المتعلّقة بمشروع الهيكلة والدمج الذي نصّ على توحيد كل الميليشيات في إطار مؤسساته. ليس هذا فحسب، بل إنه فشل حتى في إمرار قرار تعيين محافظي بعض المحافظات وتعيين مديري أمن فيها. وعلى رغم الفشل الذي يخيّم على أدائه منذ تأسيسه، إلّا أن «المجلس الرئاسي» لم يتفكّك رسمياً، وظلّت المكوّنات المنخرطة في تركيبته في مواقعها، وإنْ كانت تتزّر أنه في طريقه إلى الفشل، وهو ما أكده «الإصلاح» إثر مواجهات شبوة مطلع آب الماضي، والتي أفضت إلى تدمير القوات العسكرية التابعة له وإخراجه من المحافظة. لكن المفاجأة لم تكن هنا، بل في موقف «الانتقالي» الذي أعلن فشل «الرئاسي» رسمياً، مهدّداً بالعودة إلى الإدارة الذاتية وحكْم المحافظات الجنوبية منفرداً.

ولعلّ موقف «الانتقالي» أماط اللثام عن حجم الخلاف بين المكوّنات التابعة لـ«المجلس الرئاسي»، وخصوصاً أن الأوّل طالب صراحةً بإجراء هيكلة سريعة للأخير لتلافي الفشل. هذا الموقف الذي عبّر عنه رئيس وحدة شؤون المفاوضات في «الانتقالي»، ناصر الخبجي، تعود أسبابه إلى فشل الاتفاق على توحيد الميليشيات الأمنية والعسكرية المنقسمة بينه وبين الحكومة و«المقاومة الوطنية» و«النوبة العمالقة»، فضلاً عن الخلاف حول قضايا تتعلّق بنقل مقرّ «الصندوق الاجتماعي للتنمية» ومشروع الأشغال العامة، من صنعاء إلى عدن، وتفعيل بعض المؤسسات في المحافظة الجنوبية تحت إشراف «الانتقالي»، كشركات الاتصالات والبنك المركزي. إلى جانب هذه المطالب، لفت «الانتقالي» إلى أن أكبر تحدٍّ يواجه «الرئاسي»، يتمثّل في صعوبة اتخاذ القرار من جانب أعضائه الثمانية، مقترحاً أن يعيّن رئيساً شمالياً ونائباً جنوبياً، أو العكس، بعد هيكلة المجلس الحالي. وبرأي بعض المحلّلين، تتعدّى المشكلة ما تقدّم ذكره، إلى واقع مصادرة القرار داخل «الرئاسي» من قِبَل الرياض وأبو ظبي، واللتين لا تسمحان للسلطات المتعاقبة الموالية لهما، منذ ما بعد الحرب، بأن تتّخذ أيّ قرار من دون الرجوع إليهما، وهو ما جعل من سلطة عبد ربه منصور هادي السابقة، وسلطة «الرئاسي» الحالية، أشبه بالسكرتاريا في مكاتب القيادتَين السعودية والإماراتية.

يبدو أن «المجلس الرئاسي» وصل إلى حائط مسدود (أ ف ب)

الخلاف بين «الانتقالي» من جهة، و«الرئاسي» من جهة أخرى، ألقى بظلاله على وحدة الأوّل وتماسكه، وخصوصاً أنه يضمّ فريقاً يتماشى مع الطبخة السعودية - الإماراتية، في مقابل فريق آخر يتمسّك بضرورة تمكين «الانتقالي» من إدارة المحافظات الجنوبية منفرداً. هكذا، يبدو الخلاف الذي يعصف بتركيبة «المجلس الرئاسي»، وكأنه يدور حول الاستحقاقات السياسية والعسكرية لكل طرف. فلم يقتصر الخلاف على موقف «الانتقالي» و«الإصلاح» منه، بل إن قائد «المقاومة الوطنية»، طارق صالح، وضع هو الآخر شروطاً لمن يرغب في العودة إلى عدن والمشاركة في اجتماعات «الرئاسي»، من ضمنها نشر قوات تابعة له في عدد من المحافظات الجنوبية، إضافة إلى لواء في عدن، وكتيبة داخل قصر معاشيق، حيث مقرّ «المجلس الرئاسي».

وفيات ◄

ذكرى ◄

إنا لله وإنا إليه راجعون
لمناسبة ذكرى وفاة فقيدنا الغالي
الحاج حبيب مصطفى حرب (ابو محمد)
والد الشهيد محمد حرب
سيُقام مجلس فاتحة ومجلس عزاء حسيني وذلك في مجمع المجتبى السان تبريز يوم الثلاثاء 2022/11/15 من الساعة الثالثة إلى الرابعة والنصف بعد الظهر.

مبوب ◄

للإيجار ◄

شقة للإيجار سوبر دولوكس 260 م2 مقابل قصر الصنوبر، أول أوتوستراد قصقص 550 $ شهرياً موقف سيارتين ومياه ساخنة 76834352 - 70658216

استراحة

كلمات متقاطعة 4172

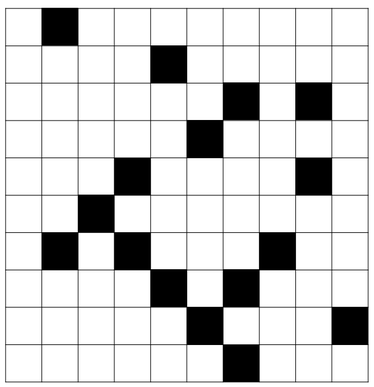

أفقيا

1- دولة أوروبية – 2- وعاء ذو سعة معيّنة – عاصمة الاسكا – 3- أسطول ضخم أرسله ملك إسبانيا فيليب الثاني لغزو إنكلترا فاغرقته العواصف – 4- عاصمة أوروبية – أرقام متسلسلة – 5- ذو قيمة ثمينة – فرص محدّدة – 6- دولة آسيوية – مصّ العظم – 7- بحر – ليّن ومبلل – 8- رف من الطيور – ماركة محركات كهربائية – 9- نعت – مدينة تركية – 10- أبو البشرية – مدينة عراقية

عمودياً

1- ملكة أشورية أسطورية – 2- خاصتك – أول جبّار في الأرض – 3- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – ختم بإبهامه – 4- نوتة موسيقية – غروب الشمس – 5- أداة إستثناء – قصر تركي – 6- شاعر وكاتب مسرحي فرنسي راحل – للإستدراك – 7- بلغ الشمل بعد أن تفرّق – أراد الشيء – 8- شرفاء مهذبون – فرعون مصري – 9- نهاجم العصابة في مخبئها – من الأمراض – 10- إحدى جزر سليمان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر خورشيد – 2- زامبيا – قرن – 3- تجّار – كار – 4- أين – برواي – 5- لن – عابر – كب – 6- دولار – يبرع – 7- ور – أسوار – 8- رست – دهار – 9- برشقهم – مرض – 10- بولس سلامة

عمودياً

1- عزت الدوري – 2- ماجينو – سرب – 3- رمان – لوتشو – 4- خبر – عار – قل – 5- وي – بار – دهس – 6- بركار – أهمس – 7- أوديسّا – 8- بُقرن – بورما – 9- در – اكرا – رم – 10- نسيب عريضة

sudoku 4172

3		2		1				8
5	9	1						
				9			5	2
	5		3				4	
4	1			2	6	9		
6	2		9					
				6			2	1
	7	5			9		6	
2				7		5		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4171

5	8	2	7	3	6	9	4	1
1	6	3	2	9	4	5	8	7
7	4	9	8	1	5	3	2	6
4	2	6	3	8	1	7	5	9
3	5	7	4	2	9	1	6	8
9	1	8	6	5	7	2	3	4
8	7	5	9	6	3	4	1	2
6	3	4	1	7	2	8	9	5
2	9	1	5	4	8	6	7	3

مشاهير 4172

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ملحن فلسطيني (1934-1998) متخصص في علم موسيقى الشعوب. من أبرز علماء الموسيقى العرب في العالم. توفي في برلين
8+6+7+3+10 = وكالة أنباء ايرانية ■ 1+2+5+4 = اقتطف حبات من عنقود العنب ■ 9+11 = للندبة

حل الشبكة الماضية: **دافيد شتراوس**

إعداد
نعوم مسعود

تمتلك السنغال منتخبا رائعا احرز بطولة افريقيا الاخيرة (افب)

منتخبات أفريقيا جاهزة
الهدف أبعد من الدور الأوّل

تُزيّن المواهب الافريقية دوريات النخبة في عالم كرة القدم، حيث تعوّل الفرق الكبرى على لاعبي القارة السمراء بهدف المنافسة على الالقاب المتاحة، وذلك بسبب ادائهم المميز، ونضجهم الكروي الكبير. ورغم الزخم في الاسماء، يستمر تخبط اداء المنتخبات الافريقية في بطولة كأس العالم، فما هي الاسباب الكامنة وراء ذلك؟

حسين فحص

تحتكر منتخبات أوروبا وأميركا الجنوبية لقب «المونديال» منذ انطلاقته في عام 1930. بالنسبة إلى منتخبات أفريقيا، فإن الإنجاز الأكبر تمثّل بالوصول إلى الدور ربع النهائي من البطولة في ثلاث مناسبات سابقة. كان ذلك عبر الكاميرون (1990)، السنغال (2002) وغانا (2010).

قامت القارة السمراء بجهود كبيرة بعدها للتحسن على المستوى الدولي، إلا أن المردود أخذ بالانحدار مع توالي نسخ كأس العالم. يعكس ذلك مونديال روسيا 2018 الذي كان بمثابة أسوأ ظهور لممثلي أفريقيا، حيث فشلت كل المنتخبات المشاركة في تجاوز دور المجموعات، وهي مصر ونيجيريا والسنغال والمغرب وتونس.

ضعف الأداء الأفريقي في العرس الكروي الكبير ليس وليد الصدفة، بل إنه نتيجة تراكمات من فساد الاتحادات المستشري والعديد من العوامل الأخرى.

يلعب سوء إدارة الموارد والبنى التحتية دوراً بارزاً في تراجع المردود الفني للاعبين، كما أن الاضطرابات الإدارية والفوضى والتغيير المستمر للمدربين دون وجود خطط بعيدة الأمد، كلّ ذلك يؤثر سلباً في وضع هذه المنتخبات ومشاركاتها الخارجية.

ومن أبرز الأمثلة على فساد الاتحادات الأفريقية، مشكلات المكافآت والمقاطعة التي ظهرت في كأس العالم 2014، والتي تصدّرت كل من الكاميرون وغانا عناوينها الرئيسية، حينها قاطع لاعبو منتخب غانا التدريبات احتجاجاً على عدم تلقيهم مستحقات، أو مكافآت التأهل إلى البطولة التي استضافتها البرازيل. استمرت المقاطعة إلى أن أرسلت الحكومة ثلاثة ملايين دولار نقداً بالطائرة.

وفي البطولة نفسها، وصل لاعبو منتخب الكاميرون متأخّرين عن موعدهم بسبب خلافات حول المكافآت.

نسخة جديدة من كأس العالم تنطلق بعد أيام في قطر، تأمل من خلالها منتخبات القارة السمراء تجاوز خيبات الماضي. هناك آمال معلقة على منتخبَي السنغال والمغرب لاجتياز عتبة ربع النهائي، والمنافسة ربما على البطولة الأهم والأغلى بالنسبة إلى المنتخبات. السنغال التي تشارك للمرة الثالثة في كأس العالم تمتلك منتخباً مميزاً للغاية في ظل وجود نجم باير ميونيخ ساديو ماني (التحق بالمنتخب حالياً وهو مصاب)، إضافة إلى الحارس المتألق إدوارد ميندي وغيرهما من اللاعبين الذين ساعدوا منتخب بلادهم على التتويج ببطولة أفريقيا الأخيرة. وبالنسبة إلى المغرب الذي يشارك في كأس العالم للمرة السادسة في تاريخها فهو يمتلك أسماء مميزة أبرزها أشرف حكيمي وأمين حارث وحكيم زياش وغيرهم الكثير...

في هذا الصدد، يعتقد قائد منتخب السنغال خاليدو كوليبالي أن ممثلي أفريقيا بحاجة إلى التفكير بشكل أكبر من مجرد التأهل، إلى مرحلة خروج المغلوب من المونديال. وقال مدافع نادي تشيلسي الإنكليزي الحالي ونابولي الإيطالي السابق لموقع «بي بي سي سبورت أفريكا»: «تفتقر الدول الأفريقية إلى احترام الذات والوعي بأن بإمكانها حقاً الفوز بكأس العالم. نحن نعتبر أن تجاوز مرحلة المجموعات أمر جيد، لكن يجب أن نضع أهدافاً أعلى لأنفسنا». وأضاف: «لا أعتقد أن المنتخب الفرنسي أو الإنكليزي سعداء بتجاوز دور المجموعات، إنهم يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك. يجب أن تكون لدينا العقلية نفسها. هذا ما أحاول أن أحضره إلى السنغال. أعتقد أن الوقت قد حان لأن يفوز بلد أفريقي بكأس العالم، لأننا قارة موهوبة للغاية. لدينا لاعبون رائعون».

تغييرات واعدة

العديد من المؤشرات الإيجابية برزت خلال السنوات القليلة الماضية، والتي تعد ربما بتحسن ملحوظ في المستقبل القريب. تغيرت أساليب إدارة الأجيال الصاعدة في كرة القدم الأفريقية، وانضم في الفترة الأخيرة العديد من اللاعبين الشبان الذين ولدوا وتأسسوا في أوروبا، إلى منتخبات بلدانهم الأفريقية الأصلية. وفي هذا الإطار يبرز نجم برشلونة وإنتر ميلانو السابق صامويل إيتو الذي بات على رأس الاتحاد الكاميروني لكرة القدم.

ترافقت هذه الظاهرة الكروية مع تراجع العديد من منتخبات النخبة على مستوى العالم، ما يفسح المجال أمام منتخبات جديدة للمنافسة، كما الحال مع منتخب كرواتيا الذي احتل وصافة المونديال الماضي.

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية، هو تطور الكادر التدريبي الأفريقي حيث أصبحت العديد من منتخبات القارة السمراء تعتمد على مدربيها المحليين في المحافل الدولية.

تبقى البنى التحتية غير المتطورة والفساد المستشري في الاتحادات أبرز ما يهدد الكرة الأفريقية، غير أن نسخة قطر قد تشهد بداية جديدة للقارة السمراء. الأيام المقبلة ستكشف الكثير.

> آمال كبيرة تعلقها القارة الافريقية على منتخبي السنغال والمغرب

نجوم كبيرة في تشكيلة الـ«بلاك ستارز»
غانا تبحث عن كسر عقدة جنوب افريقيا

عاد منتخب غانا إلى نهائيات كأس العالم لكرة القدم في مشاركة رابعة من بوابة نيجيريا طامحاً الى تكرار انجاز دورة جنوب افريقيا 2010 عندما بلغ الدور ربع النهائي. وكان قاب قوسين او ادنى من ان يكون اول منتخب أفريقي يصل إلى الدور قبل النهائي في العرس العالمي

ياسمين عبيد

تحظى كرة القدم بشعبية كبيرة عند الغانيين، وخاصة في العاصمة أكرا. جولة صغيرة هناك ترى من خلالها الكرات موزعة في كل بقعة. هنا يلعب الأطفال، وخاصة الفتية، في كل مكان وفي أي مكان وفي كل مساحة صغيرة يجدون أنفسهم فيها. كل ما يحتاجون إليه هو كرة.

قدمت كرة القدم للغانيين في منتصف القرن التاسع عشر من قبل المستعمرين، وخاصة من قبل البحّارة والتجّار البريطانيين، الذين كانوا يرسون بسفنهم على طول المناطق الساحلية الجنوبية. في ذلك الوقت، تاق التجّار والبحّارة إلى نشاط ترفيهي في أوقات انتظار عمليات تفريغ البضائع وتحميلها، والتي كانت تستمر لأيام. وبدلاً من انتظارهم لإنهاء المعاملات، اختاروا أن يقدموا كرة القدم كشكل من أشكال الترويج عن أنفسهم.

في البداية، كانت اللعبة مخصصة للنخب، لكنها سرعان ما اكتسبت زخماً واسعاً بين السكان المحليين. عام 1903، تأسس أول ناد لكرة القدم في غانا، وقد أسسه جامايكي بريطاني، كان حينها مدرّساً رئيسياً لمدرسة «فيليب كواكي» الحكومية للبنين في كيب كوست. وفي عام 1911، تأسس أول فريق محلي، يدعى «هارتس أوف أول»، ثم توالت الفرق حتى عام 1935. وفي تلك الفترات، تأثرت كرة القدم بالاستعمار الفرنسي والبريطاني لدول عدة في أفريقيا ومنها غانا، حتى باتت كرة القدم بشكل أو بآخر كأداة للمقاومة، فكان الناس يتجمّعون حول كرة القدم للمطالبة بحقوقهم.

وبعدما ولدت كرة القدم، تأسس الاتحاد الغاني لكرة القدم عام 1957 بعد أشهر قليلة على استقلال البلاد، وانضم إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) والاتحاد الأفريقي لكرة القدم (كاف) في عام 1958.

> تضم تشكيلة منتخب غانا لاعبين ينشطون في أبرز الدوريات الكبرى

جماهير غانا حاضرة في قطر (افب)

تاريخ حافل

قبل مشاركته في مونديال قطر، تأهل منتخب غانا لنهائيات كأس العالم 3 مرات، أولاها في نسخة ألمانيا 2006، حيث سجل مشاركة خجولة بعد خسارته من إيطاليا، وفوزه على تشيكيا والولايات المتحدة تواليا، قبل الهزيمة أمام البرازيل في ثمن النهائي. في نسخة جنوب افريقيا عام 2010، سطع نجم غانا، وبات ثالث منتخب أفريقي بعد الكاميرون (1990) والسنغال (2002) يبلغ ربع نهائي المونديال، حيث نجح في التأهل عن مجموعة ضمت ألمانيا وصربيا وأوستراليا، ثم هزم منتخب الولايات المتحدة (2 ـ 1) في ثمن النهائي، قبل أن يودع البطولة في سيناريو مثير أمام الأوروغواي في ربع النهائي بركلات الترجيح. وفي دورة البرازيل 2014، اكتفت غانا بالدور الأول بعد خسارتين وتعادل واحد (2 ـ 2) أمام ألمانيا التي توّجت في ما بعد باللقب.

ولم تتأهل غانا إلى مونديال روسيا في 2018 بعد احتلالها المركز الثاني خلف منتخب مصر في تصفيات قارة أفريقيا وقتها.

مجموعة صعبة

في المرحلة النهائية من التصفيات الأفريقية المؤهلة الى مونديال قطر، تفوق المنتخب الغاني على نظيره النيجيري بفارق الأهداف المسجلة خارج الأرض ليتأهل للمرة الرابعة إلى كأس العالم.

يلعب المنتخب الغاني ضمن المجموعة الثامنة مع البرتغال وكوريا الجنوبية والأوروغواي. ويستهلّ «البلاك ستارز» مشاركته في مونديال قطر بملاقاة البرتغال يوم 24 تشرين الثاني الجاري، ثم يلاقي كوريا الجنوبية في 28 تشرين الجاري، ليختتم الدور الأول بمواجهة الأوروغواي يوم 2 كانون الأول المقبل.

وتعزّزت قوة غانا الهجومية بعد إعلان نجم أتلتيك بيلباو، إيناكي وليامز، تمثيله غانا. النجم «الإسباني» مثل منتخب «لا روخا» في مباراة دولية واحدة، ما دفع الاتحاد الغاني إلى التحرك وإقناعه، وخاصة أن والديه غانيان، ما يتيح له الحصول على الجنسية الغانية، بالرغم من ولادته في بلباو. وبالإضافة إلى وليامز، أقنع المنتخب الغاني عدداً من لاعبي الدوري الإنكليزي الممتاز لتمثيل غانا في المونديال.

أبرز هؤلاء: الظهير طارق لامبتي، نجم برايتون، وجناح تشلسي كالوم هادسون أودوي، ومهاجم آرسنال الصاعد إيدي نكيتياه.

كما أعلن مدافع ساوثهمبتون المخلّق، محمد سالیسو، استعداده لتمثيل منتخب بلاده، بالرغم من أنه لم يشارك في أي مباراة سابقة مع «النجوم السوداء».

كما أقنع المنتخب الغاني 3 لاعبين من منتخب ألمانيا للشباب، لتمثيل غانا، وهم: ستيفان أمبروسيوس (هامبورغ) ورانسفورد يباوه كونيغسدورفر (هامبورغ) وباتريك فايفر (دارمشتاد).

اخبار محلية

زعيتر ونجيم بطلا الماراثون لبنانياً

احتضنت شوارع بيروت 12000 عداء وعداءة يمثلون 60 دولة أجنبية وعربية حول العالم شاركوا في ماراثون بيروت لعام 2022 انطلاقاً ووصولاً من منطقة واجهة بيروت البحرية وذلك تحت شعار: «أنا بيروت». تحدى المشاركون وخصوصاً اللبنانيين منهم الصعوبات التي يمرون بها وحافظوا على جمالية هذا السباق السنوي الذي يعتبر بارقة أمل لبنانية. وفي القراءة الفنية للسباق لم يتم تعزيز رقم سباق الماراثون لمسافة 42,195 كلم عند الرجال وهو 2 : 10 : 41 ساعة والمسجل باسم كل من الإثيوبي دومينيك روتو عام 2017 والمغربي محمد العربي عام 2018 وعند السيدات البحرينية يونيس شومبا وهو 2 : 28 : 38 ساعة والمسجّل بالعام 2017.

وجاءت النتائج على الشكل التالي:

سباق الماراثون (42,195 كلم) للأجانب:

الرجال: 1 – الإثيوبي ميتكو ديكيبا 2 : 10 : 21 ، 2 – الإثيوبي مولينا فيلاتي 2 : 28 : 21 ، 3 – الكيني بنجامين 2 : 30 : 35 .

السيدات: 1 – الإثيوبية مولوغو أمبي 2 : 57 : 28 ، 2 – الكينية تشايلا كيبلاغات 2 : 37 : 27 ، 3 – الإثيوبية ليلسي بيرو 2 : 44 : 14 .

سباق الماراثون (42,195 كلم) للبنانيين واللبنانيات:

الرجال: 1 – صالح زعيتر (يلا نركض) 2 : 37 : 57 ، 2 – بلال عواضة (الجيش اللبناني) 2 : 41 : 00 ، 3 – داوود مصطفى (تشامب ران) 2 : 42 : 51 .

السيدات: 1 – شيرين نجيم (إنتر ليبانون) 2 : 02 : 44 ، 2 – كاتيا راشد (الأرز) 3 : 11 : 49 ، 3 – ندى رزق (إنتر ليبانون) 3 : 03 : 12 .

صراع صدارة في سباحة الجامعات

في موازاة إطلاقه بطولات كرة القدم، كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة اليد، وكرة القدم للصالات، نظّم الاتحاد اللبناني الرياضي للجامعات المرحلة الثانية من بطولة لبنان الجامعيّة للسباحة في جامعة القديس يوسف، وذلك بحضور رئيس الاتحاد الجامعي سامي غرابديان وإشراف الأمين العام للاتحاد اللبناني للسباحة فريد أبي رعد.

وكانت المرحلة الأولى التي استضافتها الجامعة الأميركية في بيروت أواخر الشهر الماضي مقدمة دسمة لما يخبّئه الموسم من منافسات قويّة بين الجامعات المشاركة خصوصاً بين الثلاثي الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت.

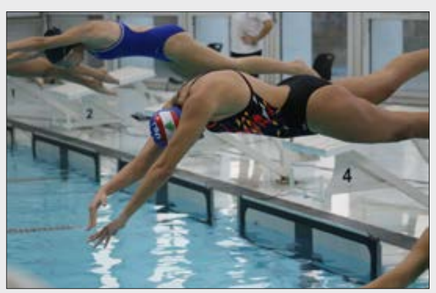

وجاءت نتائج المرحلة الثانية شبيهة بالأولى فعززت جامعة القديس يوسف صدارتها عند السيدات، ومثلها عملت الجامعة اللبنانية الأميركية عند الرجال. وشاركت 6 جامعات في المرحلة الثانية وهي: الجامعة اللبنانية، الجامعة الأنطونية، جامعة بيروت العربيّة، جامعة القديس يوسف، الجامعة الأميركية بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية.

ترتيب المرحلة الثانية:

سيدات: جامعة القديس يوسف: 96 نقطة، الجامعة الأميركيّة بيروت: 71، الجامعة اللبنانية الأميركية: 64، الجامعة الأنطونية: 15.

رجال: الجامعة اللبنانية الأميركية: 85، جامعة القديس يوسف: 70، الجامعة الأميركيّة بيروت: 39، جامعة بيروت العربيّة: 18، الجامعة اللبنانية: 18، الجامعة الأنطونية: 7.

(الأخبار)

سينما

All Quiet on the Western Front مشهد من

إدوارد بيرغر يُدين الحرب... ويقع في سحرها!

عام 1933، أُحرقت رواية أريك ماريا ريمارك، «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» (1929) إلى جانب العديد من العناوين الأخرى في نار أشعلها النازيون، بدعوى أنها «غير وطنية» لأنّ موضوعها المركزي اعتبر أنّ لا بطولات في الحرب، بل مجزرة شباب يموت في مفرمة لحم ودم، أرسلته إليها حفنة من الجنرالات العواجز المهووسين بالأساطير.

كتب ريمارك كتابه بناءً على تجربته الخاصة في الحرب العالمية الأولى، خصوصاً موت ملايين الجنود في جبهات مجمّدة لم تتحرك مترًا واحداً لسنوات. قبل ثلاث سنوات من الحرق، عرض المخرج لويس مايلستون (وهو نفسه محارب قديم) في هوليوود أول فيلم مقتبس عن الرواية حمل العنوان نفسه. فاز العمل بجائزة أوسكار أفضل فيلم وأفضل مخرج. كان الشريط عظيماً، وصوره خالدة في ذاكرة كل من شاهده، خصوصاً مشهد الخندق بعد انفجار كبير دمّر كل شيء، ولم يبقَ منه سوى يد جندي مقطوعة معلّقة على الشريط الشائك. مشهد بطل الفيلم بول (لو أيريس) أوصله إلى النجومية. بعد ثوان قليلة من توقيع الهدنة في الفيلم، يخرج بول من الخندق لتلمّس فراشة، فيصاب برصاصة في الرأس. مرة أخرى، عام 1979، حوّل المخرج الأميركي الرواية إلى فيلم، بالعنوان نفسه، عُرض يومها على الشاشة الصغيرة.

اليوم، قرّر المخرج الألماني إدوارد بيرغر تحويل الرواية إلى فيلم طُرح أخيراً على نتفليكس بعدما عرض في مهرجانات سينمائية عدة، وشُحته ألمانيا ليمثّلها في الأوسكار. لا يضر أبداً العودة إلى الكلاسيكيات (الأدب والسينما في هذه الحالة) عندما يتعلق الأمر بتعزيز الرسالة المناهضة للحرب، والإفادة من التكنولوجيا المتاحة للأفلام المعاصرة. لهذا راهن «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» (2022) على أن يكون «فيلماً ملحمياً يحمل رسالة مناهضة للحرب». ولكن في الوقت نفسه، هناك شيء قديم ومتكرر في هذا الرهان، يعتمد على الجديد الذي يحمله الفيلم بعيداً عن رسالته البديهية، والتوقعات الذي نحملها مسبقاً عن أفلام الحروب، وفي هذه الحالة يمكننا القول باريحية بأنّه ليس هناك أي جديد أو شيء غير متوقع.

الدقائق الأولى من الفيلم رائعة: نحن في منتصف ربيع عام 1917 وقد مرّت ثلاث سنوات على الحرب العالمية الأولى. مجزرة كبيرة تحدث في أحد خنادق القتال. جثث الجنود الألمان التي تراكمت في أكوام، تنزع عنها البدلات الملطخة في الدماء، يتم وضعها في أكياس، وإرسالها بالقطار، غسلها في برك كبيرة، إعادة تخييطها في معامل ثم تسليمها إلى المجنّدين الجدد. أحدهم بول بومر (فيليكس كاميرر) المتعطش للذهاب إلى الحرب، يبدأ مشواره كحلم قومي لكنه ينهار على الفور ويصبح صراعاً من أجل البقاء. في الساعتين القادمتين، سنرى رعب تلك الحرب، الذي ينتقل من الوطنية الفائضة إلى المعاناة من اللامبالاة المتزايدة لرؤسائه، وعناد الجنرال أولبريشت (ديفيد سترايسو) الذي يعتبر أنّ الشباب جزء من التضحية التي يجب تقديمها لغرض اسمى. في الوقت نفسه، نشاهد قصة جانبية بطلها ماتياس أرزبيرغر (دانيال برول)،

> **إذا كان الفيلم يتمتع بحظوظ لنيل أوسكار، فهو بسبب السياق الحالي الذي يأتي فيه**

أحد أولئك الذين غيّروا موقفهم في الحرب وترأس الوفد المفاوض لإيجاد تسوية لإنهاء النزاع مع الفرنسيين. وقت كبير من الفيلم نقضيه في الخنادق، ومشاهد الحرب صوّرت بطريقة جيدة للغاية مع الكثير من اللقطات التي رأيناها في أفلام سابقة مثل «1917» لسام مندز و«إنقاذ الجندي راين» لستيفن سبيلبيرغ ووثائقي «إنهم لن يشيخوا» لبيتر جاكسون. الفيلم بطبيعته الحربية غامر، يتبع الجنود من مسافة قريبة جداً ويخوض معهم الصعوبات والقتل وساحات المعارك المليئة بالجثث والدماء. القصة الفرعية والسياسية باكملها بسيطة إلى حد ما، كأن المخرج لم يكن مهتماً بها كثيراً كاهتمامه بتصوير أهوال الحرب. إنه ليس فيلماً يراهن كثيراً على تطوّر شخصياته. الجميع جنود شباب تستهلكهم الوطنية ويواجهون المصير نفسه. لذلك، يصعب التواصل أو التعاطف معهم حتى لا نستطيع تمييزهم عن بعضهم بسبب الوحل والدماء على الوجوه. تدريجاً، تتطوّر شخصية بول عندما يرى الفظائع في القتال، فيمتزج عنصر التعاطف الإنساني مع الطبيعة العدوانية التي يحتاجها لإنجاز مهامه. لكنّ العديد من هذه العواطف عديمة الفائدة في الحرب وفي الفيلم، كعدم فائدة رؤية جندي يعتذر من جندي قتله قبل لحظات.

هناك تناقض موجود في كل أفلام الحروب، إنهم يخبروننا عن أعمال بطولية للجنود، ومع ذلك يريدون من الفيلم أن يكون تعليقاً على الوحشية الرهيبة للأحداث. يريدون إظهار فظاعة الحروب، ومع ذلك يعيشون على اساس القصص التي تنتجها الحرب، ازدواجية يصعب تحمّلها. كان يمكن أن يكون «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» مختلفاً عن تلك الأفلام، بسبب مصدره الأدبي المناهض للحرب، لكنه وقع في الفخّ كما وقع آخرون قبله. يتبع عمله الوصفة الكاملة لأفلام الحروب التي تصوّر الحرب بالحقائق التاريخية والجنود المتألمين والجنرالات المتغطرسين، حروب صغيرة، قليل من الحزن، عدد من الجرائم البشعة.

«كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» ليس بالضرورة فيلماً سيئاً، إنه فيلم حرب نموذجي آخر. لا يقول شيئاً جديداً لم تقله أفلام الحروب السابقة، إذ يفتقر إلى التفرد تحديداً. يقع بيرغر أيضاً في الخطأ العام لأفلام الحروب، التي صاغها فرانسوا تروفو وهي أنّ فنّ الصور المتحركة بحكم طبيعته ينحت الجمال من الأحداث غير الممتعة في الواقع. انفجار قنبلة بدوية أو سحابة سوداء هي ظاهرة مرعبة ومميتة لجندي في ساحة المعركة، في حين أنها مشهد ترفيهي على الشاشة الكبيرة. لذلك من المستحيل صنع فيلم مناهض للحرب، لأن الصورة المتحركة تخلق عامل الاستمتاع من أحلك لحظات تاريخ البشرية. فيلم «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» نظيف جداً، ومصوّر بطريقة جيدة لمثل هذا الموضوع الشنيع. وإذا كان لهذا الفيلم المقبول حظوظ لنيل أوسكار أفضل فيلم أجنبي، فهو بسبب السياق الذي يظهر فيه اليوم. إنه فيلم عن التضحية والموت وعدم جدوى الحروب، يأتي في وقت تحدث فيه كل هذه الأشياء.

All Quiet on the Western Front
على نتفليكس

يكتبها شفيق طبارة

«مارفل» تكسب رهان «النمر الأسود»

الدقائق الافتتاحية من «النمر الأسود: واكندا للأبد» مرؤعة، ليس فقط بسبب الطريقة المباشرة وغير الغامضة التي يتعامل بها الفيلم مع موت تشالا (تشادويك بوسمان 1976 – 2020)، بل أيضاً بسبب كيفية تأثير الحدث المأساوي على بقية الشخصيات وعلينا نحن. كان واضحاً أنّ غياب تشالا سيكون محور الفيلم، واتضح هذا من المقدمة المثيرة، وهي أحد أكثر مشاهد أفلام

> **ريان كوغلر أولى أهمية كبرى لتطوير الشخصيات**

«مارفل» دراماتيكية حتى الآن. يستمر تأثير هذا الموت طوال الفيلم، الذي يولي اهتماماً خاصاً بتلك الشخصيات التي عانت أكثر من غيرها بسبب خسارة النمر الأسود. في فيلم المخرج ريان كوغلر، يعتبر الاختفاء الجسدي للملك، حدثاً يهز أسس الحياة في المملكة الخيالية. في الوقت نفسه، يترك أثراً عميقاً على كل فرد من عائلته، إلى درجة أن وتيرة ونبرة الفيلم مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بتتابعات الافتتاحية المؤلمة. لا أحد ينجو من زوال تشالا، وفي الوقت نفسه، يأتي الفيلم أكثر بكثير من مجرد انعكاس للخسارة. إنه أيضاً نظرة على مفهوم الألم بحد ذاته. «النمر الأسود: واكندا للأبد» هو أول فيلم من عوالم «مارفل» يكشف حقيقة موت شخصية من دون اللجوء إلى الخيال. كما أنه يفسّر بحساسية مدهشة أنّ موته حقيقة طبيعية. هذا كان أفضل تقدير يمكن تقديمه إلى تشادويك بوسمان وقبول خسارته بشكل واقعي من خلال الشاشة. وهذا ما منح أول انتصار روائي رئيسي للفيلم. الأخير هو تكريم لوفاة بوسمان بمهارة مدهشة، وأيضاً نظرة سياسية وثقافية على عالم جديد بعد وفاة الملك.

في واكاندا، التقليد هو حرق الملابس لوداع المتوفي. هذه هي الخطوة الأولى التي يجب اتباعها لقبول رحيله. أما بالنسبة إلى شوري (ليتيتيا رايت)، فلا يزال هذا العبور غير وارد ويشمل ألماً عقلياً وروحياً حتى بعد مرور عام على وفاة تشالا، الذي قضى بمرض لم يذكر اسمه. شوري لم تستطع محاربة ما لا مفر منه. موت شقيقها يثقل كاهليها ويحوّل المراهقة إلى امرأة عليها أن تكبر بسرعة. الشيء نفسه ينطبق على روماندا (أنجيلا باسيت) الملكة الأم الوحيدة. شيئاً فشيئاً يكشف «النمر الأسود: واكندا للأبد» أنّ موت تشالا ليس مجرد مصيبة عائلية، إنها حقيقة ذات طبيعة شاملة دمّرت شخصية أولئك الذين نجوا منها. والأكثر من ذلك أنّها تركت واكندا منطقة هشّة، ثرواتها محاصرة اليوم. تحاول شوري توليف النبات المقدس الذي أحرق في الفيلم الأول («النمر الأسود» 2018) الذي يعطي أيضاً النمر الأسود قوته وصلاحياته. بعد وفاة الحاكم الشاب، ارتدت شوري ملابس حداد بيضاء، وتولت رامونده العرش الشاغر، ودخلت العائلة المالكة في صراع مع الأعداء بعد هجمات متكررة على احتياطات الفيبرانيوم التي لا تقدر بثمن، ولا تزال واكندا ترفض بيعها للدول الأخرى. للحفاظ على الفيبرانيوم، يجب على شوري وناكيا (لوبيتا نيونغو) مواجهة التهديد الجديد لضمان سلامة الدولة الأفريقية التي تُركت بدون مدافع.

مع هذا الفيلم، تنتهي المرحلة الرابعة من عوالم «مارفل» السينمائية، ومعها، بلغت أفلام «مارفل» أخيراً التوازن المطلوب بين القوة الخارقة والشخصيات الخيالية والقتال والحروب وبين الإنسان والدراما والموت والحداد. لتوضيح الأمر، فإن «النمر الأسود: واكندا للأبد» ذو محورين رئيسيين: الأول نرى كيف تتعامل واكندا مع الموت، والثاني القصة الحتمية للتهديد الكبير الذي يتعين على الأبطال مواجهته. وكوغلر تمكّن من ربطهما بطريقة مُرضية للغاية، ومنح الفيلم عمقاً دراماتياً، حتى في موضوع مبتذل مثل الانتقام. تحرك الفيلم بسهولة أكثر بكثير من المعتاد وبطريقة غير متوقعة. عرف المخرج كيفية توجيه غياب تشالا وفقاً للاحتياجات السردية، حتى إنّه في المشهد المعتاد بعد تتر النهاية، أعطى بذور هذا التوازن فرصة أن تنمو لاحقاً (بالإضافة إلى مفاجأة كبيرة). كل شيء في الفيلم تضاعف أهميته بالحزن وأصبح أكثر خطورةً. المواضيع التي تكلم عنها الفيلم الأول وكونت سمعة «الفهد الأسود» على أنه فيلم «مارفل» للكبار، تظهر هنا مرة أخرى في حزمة أكثر كثافة من الجدية الجيوسياسية مثل الاستعمار والثورة والحرب. تمكن الفيلم من إيجاد إيقاع رشيق وجيد البناء، سواء في التكلم عن الثقافات والأعراق وكذلك في تصوير الخير والشر. اهتم كوغلر بتطوير شخصياته أكثر من سناريوهات الحرب والقتال التي تعودنا عليها في أفلام «مارفل»، وتوحيد المملكة والمستقبل له وزن أكبر من مجرد عنف على الشاشة.

«النمر الأسود: واكندا للأبد» أحد أفضل أفلام «مارفل»، وسبب ذلك من بين أمور أخرى هو أنّ صنّاع الفيلم عرفوا كيف يكبحوا جماح روح الدعابة ونكات «مارفل» بشكل كبير، وقد أصبحت الآن مملّة ومتكررة إلى حد ما. وأيضاً، لا أبيض وأسود، أو شرير وبطل في الفيلم، فالأمور هنا أكثر تعقيداً. نجح المخرج في كسب انتباهنا واهتمامنا لمدة ساعتين ونصف الساعة. «النمر الأسود: واكندا للأبد»، أكثر جمالاً وإثارة من الكثير من أعمال «مارفل»، وقد جلب روحاً وتوازناً جديداً لهذا العالم المكتظ. الآن في فيلمها الثلاثين، أصبح كل شيء واضحاً ومهماً أكثر، تماماً كوضوح الحزن على الموت باللون الأبيض.

Black Panther: Wakanda Forever
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 14 تشرين الثاني 2022 العدد 4777

موسيقى

«بيروت ترنّم» من نادي اليخوت

في نادي اليخوت في بيروت، احتشد الصحافيون قبل ظهر السبت لتغطية المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة المنظّمة لمهرجان «بيروت ترنّم» لإطلاق برنامج الدورة الخامسة عشرة، التي تقام بين 1 و23 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، ويحييها موسيقيون عالميون ولبنانيون مرموقون (جوناتان فورنيل/ الصورة، يكوون سونوو، جيوزيبيه جيبوني، شانتال باليستري، بينيديكت كلوكنر، جاهدة وهبي، غادة شبير، عبير نعمة، رافي مندليان، بشارة مفرّج، ميرا عقيقي...) يقدمون الكلاسيك الغربي بشكل أساسي، بالإضافة إلى الترنيم والإنشاد الشرقي والجاز.

بوفيه مرتّب ينتظر المدعوّين بعد المؤتمر، سبقته أطراف أحاديث تبادلها الحاضرون حول فنجان قهوة على التيراس حيث يجلس غاضباً «عباس» (اسم مستعار) خلف البار خادماً القوم، لاعناً المكان الذي لا يشبهه والمساهم ربما بوضعه المادي المزري ووضع البلد. لم نفهم للوهلة الأولى لِم «عباس» كان عابساً، حتى رأينا واضع نظرية «اقتصاد الواتسآب»، محمد شقير، وبَطَلُ العجب. «لين» (اسم مستعار) كانت ألطف، فهي ربما لا يهمها سوى تمرير المهمة بهدوء وجني بعض المال وتوفير قسط دراسة ما، قد تقيها «الشحار» لاحقاً وتمنح أهلها بعض الفخر.

في البداية، وثائقي قصير يعرض سيرة «بيروت ترنّم» ودوره والمحطات الأساسية. تلته كلمة رئيسة المهرجان ميشلين أبي سمرا التي حيَّت جمهور المهرجان ثم الشركاء الداعمين وأبرزهم بعض السفارات (سلوفاكيا، تشيكيا، إيطاليا، البرازيل...) والأفراد، وكذلك وجّهت التحية للمهرجانات الأخرى والصحافيين وغيرهم قبل أن تعطي الكلام للمدير الفني الأب توفيق معتوق الذي استعرض البرنامج الممتاز (الذي نتناوله بالتفصيل عشية الافتتاح) نسبةً إلى ما هو متوقّع في «الجحيم».

بعد البرنامج أطلق المهرجان، على لسان ريشار عازوري، مبادرة El Sistema على غرار البرنامج التربوي الذي وضعته فينزويلا عام 1975 لتعليم فقراء البلد الموسيقى. دول أخرى سبقتنا إلى هذه التجربة الممتازة، لكن هنا تأتي بدعم من السفارة الأميركية ورعاية السفيرة ذات الشفتَين «المزمزمتَين» لشدّة الـ«سمسمة» ربما. هذه مصيبة، فالدولة هي التي من واجبها رعاية هكذا مشروع. لكن، هل يُلام المهرجان على القبول برعاية الـ US-AID ودعوته الجمعيات غير الحكومية لدعمه في مهمّته؟ بالطبع لا. فالدولة التي لا توفّر أياً من حاجات شعبها، عليها أن تتوقع «أنجَزة» (من NGO) كل شيء... بدءاً من المقاومة وصولاً إلى تركيب لمبة في قرية.

انتهى المؤتمر الصحافي وحسناً فعلت ميشلين أبي سمرا بأن نسيَت الإفساح في المجال أمام أسئلة الصحافة. فرح أبو الواتسآب وأسرع متفقّداً البوفيه الشهي مُرندِحاً: أنا مش كافر، بس الجوع كافر... في حين راح «عباس» يبحث عن «فهد» ما، ينضم إليه لاحتجاز الحاضرين وإعلانها ثورة، لكن هذه المرة من نادي اليخوت لا من «نزل السرور».

المفكرة

«مذكّرات أيّوب» بين روجيه والياس

■ بين 24 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي و4 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، يعود مهرجان «أرصفة زقاق» بنسخة محليّة بعد غياب قسري لثلاث سنوات. في ليلة الافتتاح، وتحديداً عند السادسة مساءً، سيكون الجمهور على موعد مع قراءة ولقاء يجمع بين روجيه عسّاف والياس خوري (الصورة) حول «مذكّرات أيّوب» في مسرح «زقاق» (الكرنتينا). في عام 1994، أخرج عسّاف هذه المسرحية وأطلقها للمرة الأولى على خشبة «مسرح بيروت»، مجسّداً الشخصية الرئيسية الخيالية ـ الواقعية: «أيّوب». يتمحور هذا العمل حول 20 ألف مخطوف ومخفي خلال الحرب الأهليّة اللبنانية. ويسلّط الضوء على قضايا الحرب الطويلة الأمد التي لم تُحلّ، والتي تبعتها سياسات ما بعد الحرب وذهنيّتها.

«مذكّرات أيّوب: قراءة ولقاء»: الخميس 24 تشرين الثاني 2022 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «مسرح زقاق» (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 01/570676

«أشكَرة» في الحمرا

■ في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، يحتضن «مترو المدينة» (الحمرا) حفلة موسيقية جديدة بعنوان «أشكَرة»، يحييها ثلاثة من أبرز الموسيقيين على الساحة الفنية المحلية: اللبنانيان المغني وعازف البزُق فرج حنّا (الصورة ـ يعزف فقط على آلته في الأمسية) وعازف الإيقاع ذو الخبرة الطويلة في هذا المجال خالد ياسين، وعازف الباص السوري المقيم في لبنان منذ سنوات خالد عمران. في رصيد كلّ من هؤلاء مشاريع خاصة ومشاركات عدّة مع فنانين محليين وأجانب، لكنهم في هذا العرض يجتمعون للارتجال انطلاقاً من منظومة الإيقاع والنغم الشرقي. علماً أنّ القاعدة التي

تستند إليها هذه الارتجالات سبق أن بُنيت من خلال لقاءات تحضيرية في الأشهر الماضية.

أمسية «أشكَرة»: السبت 26 تشرين الثاني 2022 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

بيروت... صور وخرائط

■ تحت عنوان «بيروت 1840 ـ 1918 صور وخرائط»، يفتتح «متحف نابو» (الهري) في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي 2022، معرضاً جديداً برعاية وحضور وزير الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى. الحدث الشمالي المستمرّ لغاية 31 أيّار (مايو) 2023، يهدف من خلال الصور الفوتوغرافية إلى التذكير بـ «بيروت كما كانت» والحثّ على «المحافظة على ما تبقّى والنهوض مجدداً». يضمّ المعرض صوراً وخرائط عن بيروت، بعضها يُنشر للمرّة الأولى، من عام 1840 ولغاية نهاية الحرب العالمية الأولى. بالإضافة إلى لوحتَيْن بانوراميتَيْن متفرّدتَيْن، رُسمتا بالألوان المائية وتعودان إلى عام 1845. يوثّق المعرض «ما أمكننا

من اقتنائه أو الحصول عليه من صور شمسيّة موزّعة في مجموعات خاصة، أو في مكتبات عمومية، ومتاحف، إلى جانب مجموعة «نابو» الخاصة»، وفق ما يؤكّد الكاتب والباحث اللبناني بدر الحاج في مقدّمة الحدث. ويتزامن انطلاق المعرض مع الكشف عن كتاب Beirut 1840-1918/ A Visual and Descriptive Portrait (النسخة الإنكليزية من كتاب «بيروت ضوء على ورق 1850ـ 1915» الصادر في 2014) لبدر الحاج وسمير مبارك، الصادر عن «دار كتب» و«نابو». العمل المقسّم إلى مجلّدَيْن، يولد بعد فترة بحث طويلة، ويوثّق ويختصر تاريخ التصوير الفوتوغرافي في العاصمة اللبنانية مع أوائل المصوّرين الذين زاروها في تلك الحقبة.

افتتاح معرض «بيروت 1840 ـ 1918 صور وخرائط»: السبت 26 تشرين الثاني 2022 ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ «متحف نابو» (الهري ـ شمال لبنان). للاستعلام: 06/541941 أو 70/107504 أو info@nabumuseum.com

وصفولنا الصبر: حكايا ست ستّات

■ «وصفولنا الصبر» هو عنوان العرض الجديد الذي يجري على خشبة «مسرح مونو» (الأشرفية) في 29 و30 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي. نص العمل من كتابة لينا أبيض التي تتشارك التمثيل مع جوزيان بولس ولى مرعشلي ومايا حبلي وسلمى شلبي ودارين شمس الدين التي تتولّى مهمّة الإخراج. أما الموسيقى، فألّفها سمير نصر الدين. في قالب كوميدي، يقدّم العمل «حكايا من يوميات ست ستّات».

«وصفولنا الصبر»: الثلاثاء 29 والأربعاء 30 تشرين الثاني 2022 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/421870 أو 03/539382

على بالي

أسعد أبو خليك

مروان حمادة يُكثر من إطلالاته 1) يسألونه عن صورة له مع غازي كنعان فيقول إنه كان يختلف معه في السياسة. أنتَ تختلف معه في السياسة وكنت نائباً ووزيراً مستمراً في حقبة تقول إنها كانت حقبة القمع السوري؟ وتجرؤ على الاختلاف مع غازي كنعان؟ وصورتك الضاحكة مع حافظ الأسد، كنتَ مكرهاً يومها؟ سُدِّدَ المسدّس إلى صدغك قبل الصورة كي تضحك؟ وماذا عن مرثيّتك الشعريّة عن باسل الأسد (الرديئة المليئة بالكليشيهات: من نوع: هو حيٌّ فينا)؟ كنتَ مكرهاً أيضاً؟ هل تظنّ أنّنا جميعاً نسينا خطبك الطويلة والرتيبة في مديح حافظ وبشار الأسد والسياسات السوريّة؟ لماذا تظنّ أنّنا نسينا؟

2) تتحدّث عن ميشال سليمان، فتقول إنه في أوّل سنتَين من رئاسته، ساير الحزب لكنه تحوّل لأن مناقبيّته العسكريّة غلبت. هل تقول إن المال السعودي لم يلعب دوره في هذا التحوّل؟ هل تقول إنه كان في منأى عن الفساد وانتقاله من محور إلى آخر لم يكن من أجل المال؟

3) تدعو إلى عزل لبنان عن المحاور. حسناً: هل مارستَ السياسة يوماً ولم تكن فيها في محور؟ من المحور السوري ـ الإيراني إلى المحور الغربي ـ الخليجي، هل تركتَ محوراً يعتب عليكَ؟ بالإكراه كنت تنضم إلى المحاور؟ ثم، ألم تكن تتنقّل ـ مثل المُعلِّم وليد ـ بين المحاور أثناء الانضواء الشديد في المحاور؟

4) تنفي أن يكون بشير الجميّل انعزاليّاً وطائفيّاً كما جبران باسيل. السبت الأسود لم تكن طائفيّة؟ سياسة التحالف مع إسرائيل على مرّ سنوات الحرب الأهليّة (لا بل قبلها بكثير) لم تكن سياسة انعزاليّة؟ كل ما قاله الجميّل عن المسلمين من تحقير — في خطب بُثّت وفي خطبٍ لم تبثّ حتى وفاته ـ لم تكن انعزاليّة؟ الطرد الجماعي للمسلمين (حتى لا نتحدّث عن الفلسطينيّين الذين باعهم جنبلاط بمجرّد أن وصلت جحافل الغزو الإسرائيلي إلى لبنان عام 1982، لأن المال هاجر معهم عن لبنان) لم يكن سياسة انعزاليّة طائفيّة؟

5) تريد من الذين قاوموا إسرائيل أن «يعودوا» إلى لبنان. أنتَ أكثر وطنيّة من الذين حرّروا لنا لبنان؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 14 تشرين الثاني 2022 العدد 216
Lundi 14 Novembre 2022 no216

الأخبار

رأس المال

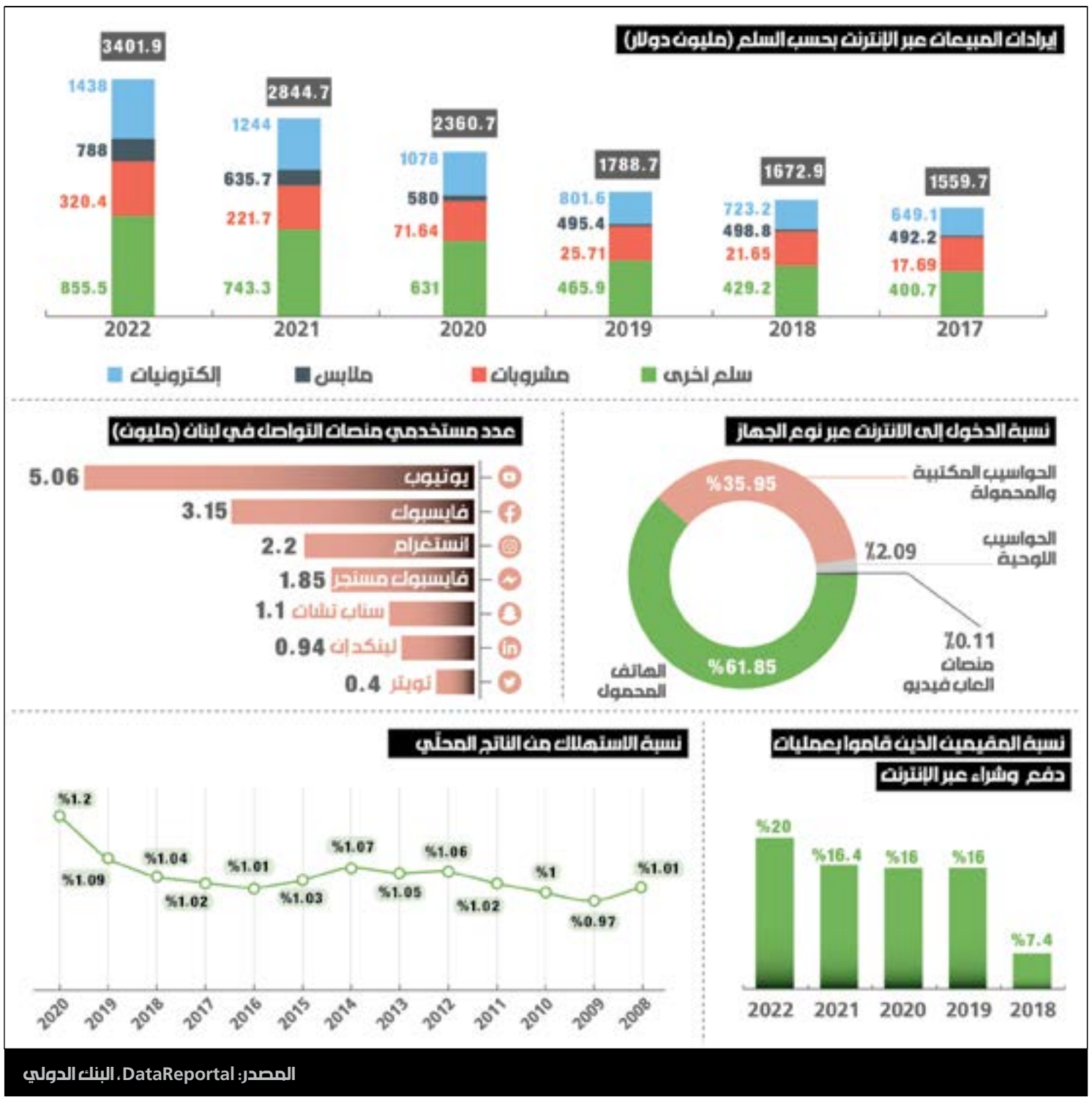

المصدر: DataReportal ، البنك الدولي

في العدد

03-02
الزراعة في لبنان
من الركود إلى الاحتضار

04
الاستثمار الصناعي يتقلّص

06
علي عوّاد
نهاية نموذج التصنيع بـ«قانون مور»

07
أنيس شودر وجوموسونداراما
توقفوا عن تأليه المصارف المركزية!

08
ملاذ اليوسف
عن «ثوريّة» اقتحام المصارف

قنوات رقمية لاستهلاك «متوحّش»

كريم عبد الله

لم ينشأ النمط الاستهلاكي المصطنع والفاحش في لبنان عن عبث. فاستمرارية نموذج التمويل كانت تتطلب رفع الأكلاف المحلية بنسبة كبيرة ليس ممكناً للمجتمع استيعابها من دون دعم قدرته الشرائية. وجزء من هذا النموذج كان مبنياً أيضاً على صناعة الاغتراب التي تنطوي على مردود مالي كبير عبر تحويلات المغتربين إلى ذويهم في لبنان، يوازي ربع الناتج المحلي الإجمالي. في ظل هذا النموذج لم يكن ممكناً إلا نموّ الاستهلاك بشكل مطّرد.

وكان الشكل الأساسي لهذا النمط، يتخذ من الاستهلاك التقليدي ظاهرة واضحة للعيان. واستمرّ ذلك، حتى الربع الأخير من عام 2019. ففي ذلك الوقت بدا أنه لا مفرّ من الانهيار النقدي والمصرفي، وأن فيروس كورونا سيتحوّل إلى جائحة تصيب سكان الأرض وتعطّل قدراتهم الإنتاجية. هكذا بدأ يظهر التحوّل في الاستهلاك من التقليدي إلى الرقمي. استعمال الإنترنت للتسوّق وشراء الحاجات، حتى الأساسية منها، وتسليمها بواسطة «الدليفيري»، سيطر على نمط الاستهلاك، من دون أن يؤثّر بشكل جوهري على نسب الاستهلاك. فبحسب أرقام البنك الدولي، بلغت نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي 121,7% عام 2020 مقارنة مع 92% عام 2008. الارتفاع لا يدلّ بالضرورة على زيادة في الاستهلاك، بل يرجح أن سببه انخفاض قيمة الناتج، واستمرار ثبات الاستهلاك الذي يدلّ عليه الاستيراد طالما أنه لا إنتاج محلياً يعوّض السلع المستوردة.

ما حصل أيام كورونا والانهيار، أن شكل الاستهلاك تبدّل. ففي السنوات الخمس الأخيرة، بدأ المستهلكون ينخرطون أكثر في عالم التجارة الإلكترونية. فقد ازداد عدد مستخدمي الإنترنت واستخدامه كأداة لشراء سلعة أو تسديد فواتير من 4% عام 2018 إلى 20% عام 2022 بحسب إحصاءات مصدرها «DataReportal». جاء ذلك نتيجة ارتفاع عدد مستخدمي منصّات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 5 ملايين يمثّلون هدفاً إعلانياً لشركات الإعلانات. وتقول الإحصاءات، أن عدد مستخدمي يوتيوب (المستهدفين بالإعلانات) يصل إلى 5,06 مليون، أي ما يوازي 75,2% من عدد سكان لبنان. وعدد مستخدمي فايسبوك يصل إلى 3,15 مليون مستخدم، أي 46,8% من السكان. فالإعلانات على هذه المواقع تعمل بمساعدة برامج الذكاء الاصطناعي، لاستهداف المستخدم وفقاً لاهتماماته وسلوكه. فهذه المنصّات تجمع بيانات المستخدمين وتصنّفها ثم تبيعها لشركات الإعلان. علماً بأنه يتم جمع البيانات من مستخدمي الإنترنت الذين يستعملون الهاتف الخلوي بنسبة 61,85% من مجمل مستخدمي الإنترنت، وبنسبة 35,95% عبر جهاز الكومبيوتر.

في الواقع، لا يمكن للمستخدم الاستفادة من هذه المواقع من دون «قبول» شروط تسمح بجمع بياناته. وغالبية المستخدمين في لبنان يوافقون من دون الاطلاع على مضمون ما يُوافَقون عليه من شروط ضرورية لاستخدام هذه المواقع. هكذا جمعت إدارات المواقع، كميات هائلة من البيانات سمحت باستعمالها تجارياً ومراكمة أرباح خيالية، وفتحت الباب أمام التجارة الإلكترونية، ليصبح المستهلك على تواصل مباشر مع الشركات، ولاقتطاع حصّة سوقية واسعة من قطاع التجزئة.

التجارة الإلكترونية كشفت عن الصورة الشرسة للنمط الاستهلاكي في لبنان. فعلى سبيل المثال تظهر أرقام «DataReportal» أن كل مستخدم لمنصة فايسبوك في لبنان ينقر على ما معدله 17 إعلاناً شهرياً. وحتى في ظل الانهيار ساعدت هذه التجارة المستهلك على توفير حاجاته وتلبية رغباته. فعلى سبيل المثال، ومع تحول المصارف اللبنانية إلى «دكاكين»، ظهر مفهوم الـ«cash on delivery» أي الدفع نقداً عند الاستلام ليحلّ مكان البطاقات المصرفية.

والمفاجأة أن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي ارتفعت بالتوازي مع زيادة الاستهلاك عبر التجارة الإلكترونية. إذ تشير أرقام «DataReportal» إلى أن نسبة المستهلكين عبر التجارة الإلكترونية ازدادت أكثر من 100% بين عامَي 2017 و2022. يقدر حجم هذه التجارة حتى شهر حزيران 2022، بنحو 3,4 مليار دولار، النسبة الأكبر منها يُصرف على الإلكترونيات أو ما قيمته 1,4 مليار دولار، وعلى الأزياء بقيمة 780 مليون دولار.

لكن من يستفيد من هذا الاستهلاك؟ تقول الإحصاءات الرسمية أن 50% من اللبنانيين لا يستهلكون إلا 20% من فاتورة الاستهلاك، فيما 20% يستهلكون نصف هذه الفاتورة، سواء كان مصدرها الاستهلاك بشكله التقليدي أم بشكل الرقمي. الشريحة العليا من المستهلكين هم الأكثر ثراء في المجتمع والأكثر قدرة شرائية، وهم يمثّلون الطبقة التي كانت الأكثر استفادة من نموذج التمويل.

الزراعة في لبنان من الركود إلى الاحتضار

اعدّ رئيس المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية، رياض سعادة دراسة عن تطوّر الزراعة في لبنان بعنوان: «تشخيص وضع الزراعة اللبنانية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة: حلول فورية ورؤية مستقبلية».» الدراسة لم تستند إلى المنهج التقليدي في تشخيص اسباب فشل الزراعة التي تُكرّر يومياً مثل «محدودية المساحات للاراضي الزراعية، الحيازات الصغيرة للاراضي، كلفة العمالة، كلفة المدخلات (المواد الاولية وغيرها)، كلفة التمويل، غياب تنظيم الاسواق، وغيرها، بل انطلقت من امرين اساسيين هما: الدراسة بالارقام، عملية التدمير الممنهج لهذا القطاع واعتباره إحدى قنوات التوزيع للمال العام ولاموال المشاريع الممولة خارجياً أيضاً. وبعد ذلك، اتت الازمة النقدية والمصرفية لتحشر اركان القطاع في «حلزون انتحاري» للنموذج التمويلي. وبلغنا اليوم مرحلة احتضار الزراعة اللبنانية. كل ذلك اتى على حساب المزارع بشكل اساسي وعلى حساب المستهلك ايضاً. لذا فإن اي خطة للإنقاذ يجب ان تتضمن اربعة ابواب رئيسية: المجتمع، الاقتصاد، الامن الغذائي والبيئة. الهدف ان يحتلّ المجتمع الريفي حيّزا اوسع من الاهتمام الحكومي حتى تزداد مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديد اهداف واضحة ابرزها التوازن في الميزان التجاري الغذائي وتأمين بيئة ملائمة لتنمية قطاعات تحرس البيئة. يُفترض ان ياتي هذا المسار في خطة تنموية متوسطة الاجل وقانون زراعي يرسم الاطر التوجيهية. وكل ذلك يتطلّب قراراً سياسياً

يملك المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية بيانات محدّثة سنوياً منذ عام 1951 عن القطاع الزراعي. وهذه البيانات هي المصدر الوحيد الذي تعتمده إدارة الإحصاء المركزي. تظهر هذه البيانات أن الناتج الزراعي في لبنان انخفض مقارنة مع ما كان عليه في عام 1962 (الدراسة تستند إلى حساب الأسعار الثابتة التي يتم فيها تعطيل التضخّم من أجل احتساب كميات الإنتاج بأسعار الفترة الماضية). لكن حتى عام 1988 كان القطاع الزراعي ينمو لبلوغ أكثر من ضعفي ما كان عليه في عام 1962، ثم بدأ المسار الانحداري.

تقسّم الدراسة مراحل تطوّر القطاع الزراعي إلى أربعة:

1962- 1966: في هذه الفترة ازداد الناتج الزراعي اللبناني بنسبة 48%. كان ذلك في عهد الرئيس فؤاد شهاب نتيجة السياسات التي اتُبعت في ذلك الوقت.

1967 - 1975: مرحلة ركود مع تفكيك بطيء لمؤسسات الدولة مع بدء الحرب الأهلية.

1975 - 1988: تدمير القطاع الزراعي مع تعطل هيكلية التسويق وازدهار المحاصيل المحظورة.

1998 - 2021: احتضار الزراعة اللبنانية.

بمقارنة الناتج المحلي الزراعي للبنان مع دول أخرى مثل أميركا واليابان والاتحاد الأوروبي، يتبين أنه بين عامي 1970 و1996 شهدت الزراعة العالمية تطوراً لافتاً تمثّل في زيادة هذا الناتج بنسبة 544% في الاتحاد الأوروبي، وبنسبة 384% في الولايات المتحدة، وبنسبة 686% في اليابان، أما في لبنان فقد انكمش بنسبة 10,45%.

نهب التمويل العام والخاص

إذاً، كيف تدهور القطاع وصولاً إلى الأزمة الراهنة؟ على صعيد القطاع العام، الذي يفترض أن مهمته الأساسية تكمن في تنظيم وتوجيه ودعم القطاع الزراعي بعلاقاته مع باقي حلقات سلسلة الغذاء بهدف الوصول إلى أفضل جودة ممكنة، وتحقيق أعلى المداخيل، رسمت الدراسة أربعة مسارات لتدخّل القطاع العام في القطاع الزراعي موزّعة على النحو الآتي:

1967 - 1970: في هذه الفترة، كان هنالك انتقال بطيء في مسلكية الإدارة العامة من عقلية «الخدمة المدنية» إلى عقلية الخدمة الذاتية، ما خلق عقبات داخل الاقتصاد الزراعي وعرقل دعم الدولة.

1970- 1975: خلال هذه السنوات استُخدمت المناصب الإدارية الرسمية لمصالح شخصية ولتعيين أشخاص غير محترفين في مناصب حساسة، ما أدّى إلى سرقات علنية و«مشرعنة» للأموال العامة.

1975 - 1992: في هذه المرحلة، استُبدلت الإدارة العامة بالميليشيات المحلية التي لم تهتم بالزراعة، بل تحكّمت بأسواق الجملة، فعانى المزارعون من سوء تأمين المدخلات (المواد الأولية...) وتعرّضوا للاستغلال، بالإضافة إلى سيطرة مقاولين غير لبنانيين على أسواق التصدير، ما أدّى إلى تدني عائدات المزارعين.

1992- 2021: لم تبدِ دولة إعادة إعمار لبنان اهتماماً بالقطاع الزراعي إلى حدّ تجاهله فيما البعض اعتبره غير ضروري.

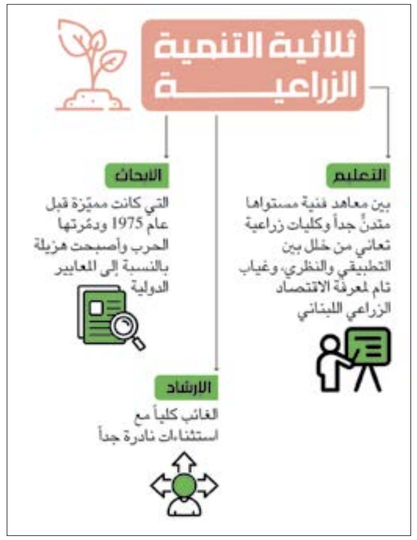

المرحلة الأخيرة اتّسمت بشكوى من وزراء الزراعة المتعاقبين مفادها أن حصّة وزارة الزراعة من مجمل الموازنة العامة للدولة لم تتجاوز 1%. كانوا يستعملون هذا الرقم للإشارة إلى ضعف الاهتمام بالقطاع، لكنهم تناسوا أن هناك مليار دولار تدفّقت على هذه الوزارة منذ عام 1992 على شكل هبات وقروض. وهذا الأمر لم يتوقف، إذ يتبيّن أنه في شباط 2022 لدى وزارة الزراعة نحو 32 مشروعاً قيمتها 3,630,000 يورو و89,000,000 دولار. وهو أمر يثير الاستغراب لأن هذا التمويل من المجتمع الدولي يشي بعكس الشكوى من ضالة الموازنة.

عائدات المزارعين الضئيلة لم تعد تسمح بسداد ديونهم بالكامل لتجار التجزئة والمقدّرة بنحو 80 مليون دولار

بالفعل، لقد استفاد لبنان طوال «عملية إعادة الإعمار» من دعم دولي هائل على يد منظمة الأغذية والزراعة «FAO» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» والبنك الدولي وغيرها من المنظمات، وبالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي والدعم الثنائي، إنما أخفقت كل المساعدات في تطوير الزراعة اللبنانية لأن مَن صمّم المشاريع هم خبراء أجانب معظمهم لديهم معرفة معدومة أو ضئيلة عن الزراعة اللبنانية، ولم يكن لديهم نظراء لبنانيون يتحدّون مقاربتهم بمهارة كافية، لذا جاءت نتائج مشاريع المجتمع الدولي عشوائية وفشلت في تحقيق أهدافها. فمنذ عام 1992 تم تنفيذ 263 مشروعاً رئيسياً في لبنان بقيمة 285 مليون دولار، و5,7 ملايين يورو، و167 مليار ليرة لبنانية (على سعر صرف 1500 دولار). ولكن لم يكن لها تأثير كبير في الناتج المحلي الزراعي.

وليس ذلك فقط، ففي عام 2020 قرّرت الدولة أن تدعم استيراد مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني، لكنّ اللافت أن الدعم كان موجهاً إلى شركات تجارية غالبيتها متعثّرة مالياً، وتم فرض نظام يتطلب ضعف كلفة المشتريات: فهو أولاً يتطلّب من المستوردين إثبات وجود ما يوازي سعر البضاعة المستوردة على أساس سعر صرف 3900 ليرة للدولار في حساباتهم المصرفية باللليرة اللبنانية، بينما توجب عليهم في الوقت نفسه تحويل المبلغ المستحقّ للموردين الأجانب بالدولار الـ«فريش».

أدّت سياسة الدعم هذه، إلى عمليات تلاعب اغتنى منها بعض التجار، علماً بأن بعضهم استفاد من تهريب كميات كبيرة من المدخلات إلى سوريا حيث تباع بأضعاف سعرها اللبناني. فضلاً عن أن انعدام الشفافية وتدخل المحسوبيات، أدّيا إلى أوضاع شاذّة على صعيد المستفيدين من الدعم. لاحقاً ظهرت النتائج على شكل إغراق الأسواق بالمبيدات المغشوشة والممنوعة وبأسمدة كيماوية هي بمثابة ملح ضارّ بالزراعة.

التجارة تقود الزراعة

على صعيد القطاع الخاص، تحوّلت الشركات التجارية مع بداية الحرب عام 1975، في مرحلة ما قبل الإنتاج والجني «upstream»، إلى المحفّز الرئيسي للحفاظ على القطاع الزراعي. الشركات هي عبارة عن مستوردي المستلزمات الزراعية الذين لعبوا كل الأدوار في القطاع، إذ بات المزارع يلجأ إليهم باعتبارهم طبيباً يشخّص الأمراض الزراعية، وصيدلانياً لوصف الأدوية، ومستشفى لمعالجة المزروعات، وممولاً للمزارعين. ففي ظل غياب الرقابة، بات يُهرّب إلى لبنان مستلزمات زراعية محظورة. ومع «الربيع المزدهر» الذي وعد به الرئيس رفيق الحريري في خريف عام 1992، تحول نظام المبيعات النقدية الذي اعتمدته شركات المستلزمات الزراعية خلال الحرب (1975-1990) إلى مبيعات ائتمانية. ولكن بسبب الفوائد المصرفية المرتفعة، أصبحت الشركات تموّل بالمجتمع الريفي وبالاقتصاد الزراعي الذي سيضمن تنمية مستدامة لهذا المجتمع.

لإنجاح خطة الطوارئ الفورية على صعيد إدارة الأزمة، يجب أولاً تأليف غرفة عمليات من أهل الاختصاص الفعلي الميداني (وليس المكتبي) بالشؤون الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، تكون هذه الغرفة مستقلّة عن أي خط سياسي استغلّ مؤسّسات الدولة وموازنتها لمآربه الخاصة. وثانياً تجييش المهارات الموجودة حالياً في القطاع العام، والاستعانة بالمهارات الموجودة في القطاع الخاص.

أما على الصعيد العملي، فيجب تأمين جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي وجدولة دقيقة للنشاطات الفورية المطلوبة لضمان توافر المدخلات في الوقت المحدد مع سهولة تسليمها للمزارعين. تفعيل فوري لقنوات تسويق المنتجات الزراعية (أسواق الجملة المحلية ودوائر التصدير) ومراقبتها بطريقة تضمن دخلاً عادلاً للمزارعين وتحد من الهدر الناتج عن نظام التسويق. والأهم وقف هدر إنفاق الهبات والقروض في أي نشاط غير مُجدٍ.

أما بخصوص الخطة المتوسطة والطويلة الأمد، فرغم أن إجمالي الناتج الزراعي لا يتعدّى 4% من الناتج الوطني في عام 2019، إلا أن النشاطات الصناعية والخدماتية التي لا وجود لها بغياب الإنتاج الزراعي تحتلّ ما يوازي بين 8% و10% من إجمالي الناتج الوطني. تعود ضآلة هذا المجموع بين 12% و14% إلى إهمال حكومات إعادة الإعمار للقطاعين الزراعي والصناعات الزراعية. حتمية إعادة تنشيط هذين القطاعين سترفع نسبة مساهمتهما في إجمالي الناتج الوطني.

وعلى صعيد الأمن الغذائي تشير تحاليل المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية إلى أنه في حال استثمار صحيح لقطاع الزراعة، يمكن الوصول إلى ميزان تجاري متوازن للمواد الزراعية. ولكنّ المشكلة الراهنة في الميزان سببها المواد الغذائية المصنّعة التي هي غالباً مستوردة بنسبة 80%. تنشيط الصناعات الغذائية من شأنه أن يخفف من هذا العجز.

يتوجب وضع إطار لطريق التنمية المستدامة. أولاً، علينا الاتفاق على الخيارات الاجتماعية للأرياف، أي المجتمع الريفي الذي نريده، وبناءً على ذلك يتم رسم خيارات اقتصادية واقعية، وبعد ذلك يتم وضع خطة تنموية متوسطة الأجل تُنفذ بحسب جدول زمني واضح يضمنها «قانون زراعي» يكون الإطار التوجيهي للوزارات والإدارات المتعاقبة. وأخيراً يتم رسم سياسة زراعية.

علينا الاتفاق على الخيارات الاجتماعية للأرياف وبناء على ذلك يتم رسم خيارات اقتصادية واقعية

في عام 2020 دعمت الدولة استيراد مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني، لكنّ الدعم كان موجهاً إلى شركات تجارية غالبيتها متعثّرة مالياً

وقف النزيف ثم رؤية مستقبلية

تقترح الدراسة حلولاً فورية ورؤية مستقبلية على النحو الآتي: أولاً، خطة طوارئ فورية لإنقاذ الموسم الزراعي الحالي. ثانياً، خطة متوسطة وطويلة الأمد تُعنى بالمجتمع الريفي وبالاقتصاد الزراعي الذي سيضمن تنمية مستدامة لهذا المجتمع.

أسواق الخُضر ينعكسان بشكل خطير على دورة الإنتاج الزراعي. خلص تشخيص الدراسة إلى الآتي: إلى أن ينتقل السوق إلى العمليات النقدية ويعتمد حصرياً الليرة اللبنانية، وإلى أن يتم تحديد سياسة ثابتة للعملة الصعبة من قبل السلطات النقدية، ما يتيح استيراد المستلزمات في الظروف المناسبة وتصدير المنتجات الزراعية اللبنانية بشكل يحقّق أفضل العائدات، وإلى أن يتّبع سوق تجارة المدخلات المحلية والمنتجات الزراعية بالجملة نظاماً عادلاً لجميع المشغّلين، نتوقع اضطرابات خطيرة على جميع المستويات: انخفاض في حجم المحاصيل المنتجة، انخفاض في العائدات وفي الجودة، تسويق غير فعّال ولكن وقبل كل شيء، اضطرابات في المجتمع الريفي ومزيد من النزوح الريفي نحو أزمة البؤس حول المدن اللبنانية.

أما في مرحلة ما بعد الجني «Downstream»، أي في ما يتعلق بأسواق الجملة المحلية التي تتعامل على أساس البيع بالأمانة وتستعمل الليرة اللبنانية مع دفع مؤجّل للمزارعين (بعضها أقرض المزارعين مقابل المحاصيل وكانت محجوبة عنهم القروض المصرفية)، فإن الأزمة التي انفجرت في عام 2019، خلقت فراغاً في السيولة مع تأجيل أطول في الدفع للمزارعين، وظهور حالات الإفلاس لدى تجار الجملة، أثّر ذلك بشكل خطير في الدورة المالية لسلسلة الغذاء.

أما قنوات التصدير فقد تدمّرت تماماً في حرب عام 1975 ولم تعد تعمل بشكل فعّال. هي الحلقة الأضعف في سلسلة الغذاء رغم أهمية صادرات المنتجات الزراعية والصناعة، في إدخال عملة صعبة إلى لبنان. وبعد الأزمة بات التعثّر المالي للشركات التجارية وفوضى

بالأرقام

263
مشروعاً نُفذت في لبنان منذ عام 1992 إلى اليوم في القطاع الزراعي بقيمة إجمالية تبلغ 285 مليون دولار و507 ملايين يورو و167 مليار ليرة

30%
هو الانخفاض في المحاصيل الحقلية وهو أمر يُعدّ خطيراً لجهة انعكاساته السلبية على الأمن الغذائي

190,6
مليار ليرة هي قيمة الاعتمادات التي رُصدت في موازنة 2022 لوزارة الزراعة، بينما لدى هذه الوزارة كليرة وتصدير بقيمة 3.6 ملايين يورو و89 مليون دولار

رسم بياني

1,4 مليار دولار هو الناتج الزراعي في عام 2020

يُقسم الناتج الزراعي إلى قسمين: الناتج النباتي والناتج الحيواني. وبحسب تقديرات المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية، فإن الناتج النباتي بلغ في عام 2020 نحو 763,8 مليون دولار، أي بانخفاض نسبته 33% مقارنة مع عام 2019، وأن الناتج الحيواني انخفض بنسبة 14% ليبلغ 696 مليون دولار، أي أن الناتج الزراعي الإجمالي بلغ 1,4 مليار دولار، بانخفاض نسبته 25,7% أو ما قيمته 496 مليون دولار.

ومنذ عام 2015، فإن أعلى ناتج زراعي محقّق سُجّل في عام 2018 بالغاً 1,93 مليار دولار، علماً أنه في عام 2016 انكمش هذا الناتج بنسبة 7,3%.

والناتج متصل بشكل مباشر بالحلقة المتكاملة لسلسلة الغذاء، بكل قدراتها الإنتاجية وبالأسعار أيضاً. وقد سجّل المركز الملاحظات الآتية على الناتج الزراعي لعام 2020 (آخر سنة صادرة)، على النحو الآتي:

- بالنسبة إلى الناتج النباتي، فقد نتج الانخفاض بنسبة 30% في قيمة المحاصيل الحقلية، وبنسبة 25% في قيمة محاصيل الفاكهة، وبنسبة 42% في قيمة محاصيل الزيتون، وبنسبة 79% في ناتج التبغ، وبنسبة 40% في قيمة محاصيل الخضر.

- بالنسبة إلى الناتج الحيواني، فبالرغم من التدني الحاد لناتج الألبان والأسماك والعسل، فقد تمكّن الناتج الحيواني من التعويض نسبياً، والحدّ من التدني في نسبة إجماله. وعند مقارنة إجمالي الناتج الحيواني بين عامي 2015 و2020 يتبين أن هنالك انحداراً حاداً في ناتج الحليب بنسبة 61%، وانخفاضاً في ناتج اللحوم بنسبة 19%، وارتفاعاً في قطاع الدواجن بنسبة 52%، وأزمة مستمرة في قطاع صيد الأسماك وتربيتها بنسبة 52%، وانخفاضاً في تربية النحل إنتاجاً وتسويقاً بنسبة 82%.

الانتاج الزراعي في لبنان (2015-2020) (دولار)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوّر إجمالي الإنتاج الزراعي النباتي	969,810,000	855,850,000	918,020,000	1,122,440,900	1,113,005,000	736,782,000
نسبة التطوّر		-12%	7%	22%	-1%	-33%
تطوّر إجمالي الإنتاج الزراعي الحيواني	750,750,000	737,850,000	742,700,000	810,950,000	815,850,000	696,074,000
نسبة التطوّر		-2%	1%	9%	1%	-14%
تطوّر إجمالي الإنتاج الزراعي	1,720,560,000	1,593,700,000	1,660,720,000	1,933,390,900	1,928,855,000	1,432,856,000
نسبة التطوّر		-7%	4%	16%	-0,2%	-26%

المصدر: حسابات الكاتب

تقرير

الأزمة لم تتحوّل إلى فرصة
الاستثمار الصناعي يتقلّص

يمثّل استيراد الآلات الصناعية مؤشّراً قوياً على زيادة القدرة الإنتاجية في القطاع الصناعي، والرغبة في تطويرها. فزيادة الاستثمار في القطاع سيكون مبنياً على فرصة يراها الصناعيون في اتساع السوق وانخفاض كلفة الإنتاج. لكن رغم أن الفرص تكون واضحة أيام النمو، فإنه أيام الأزمات تكون أوضح. ففي كثير من الأزمات كان انهيار سعر صرف العملة المحلية سبباً في انتعاش القطاع الصناعي، لكنه في لبنان خلافاً لهذه القاعدة، لم تشهد الصناعة انتعاشاً ملحوظاً، بل ربما سجّلت خسائر إضافية في مصانعها. ويُعتقد على نطاق واسع، أن الأمر متصل بغياب سياسات صناعية واضحة المعالم والأهداف، فلم تتمكن الصناعة من منافسة التجارة على الدعم الذي ضخّه مصرف لبنان. غياب السياسات الصناعية كان أحد أهم أسباب التراجع السريع في الاستثمارات الصناعية أثناء الأزمة. إذ أدّى ذلك إلى ضياع فرصة انخفاض قيمة العملة، وفرصة تركيز أعلى في استثمارات منتجة تخلق فرص العمل وتنتج سلعاً يحتاجها السوق المحلية ويمكن تصديرها أيضاً. الفرصة أصبحت عبئاً على المستثمرين الصناعيين.

نظرياً، إن التراجع في قيمة العملة المحلية، يحسّن القدرة التنافسية للبضائع المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية، فتنخفض أكلاف الإنتاج المحلية مثل العمل والأرض ما يؤدي إلى انخفاض كلفة الإنتاج بشكل عام، ويسهم في هامش مهم لخفض أسعار المنتجات النهائية في الأسواق. هكذا تصبح هذه المنتجات ذات تنافسية عالية مقارنة مع المنتجات الآتية من مصادر أخرى. إلا أن هذا الأمر لم يحدث، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب أهمّها: التراجع في قيمة العملة أدّى إلى انهيار قدرة الدولة على توليد الطاقة الكهربائية ما ترك المصانع في لبنان فريسة لتوليد الطاقة ذاتياً بأكلاف مرتفعة. ومع انهيار المصارف، لم يعد لدى المصانع، ولا للقطاعات الأخرى أيضاً، قنوات للتمويل تسهّل عمله وتخفّض مخاطر الاستثمار فيه. من أبرز المؤشرات على هذا الأمر، استيراد الآلات الصناعية في لبنان. فمنذ بداية الأزمة في لبنان تراجع استيراد الآلات الصناعية بشكل حادّ، إذ انخفض بين عامَي 2019 و2021 بنحو 41%. عملياً، صار الاستثمار في القطاع الصناعي محدوداً جداً بسبب المعاناة التي فرضها انتشار جائحة كورونا، والانهيار النقدي والمصرفي. وهذا الأمر استمر بشكل نسبي، لغاية نهاية شهر تموز من عام 2022 إذ بلغ استيراد الآلات الصناعية نحو 87,36 مليون دولار فقط.

يعود تراجع القطاع الصناعي إلى النمط الاقتصادي الذي أرسي بعد عام 1992، والذي كان قائماً على تقديس التمويل. جرى تحويل اقتصاد لبنان إلى مدمن على التدفقات الآتية من الخارج، من دون أي تفكير في توليد قسم من هذه التدفقات عبر الإنتاج المحلي. وهذا الأمر مستمرّ اليوم في ظل ضعف الاستثمار في الآلات الصناعية بما يعنيه ذلك لجهة تراجع حجم إعادة الاستثمار. بعبارة أوضح، القطاع ذاهب نحو الأسوأ. فإعادة الاستثمار، وهي عبارة عن استبدال الآلات أو زيادة عددها، تعني أن مالك المصنع يحتاج أن يطمئن بأن إعادة استثمار رأسماله تدرّ عليه عائداً مجدياً للاستمرار باستثماره. لكن مع عدم توفّر الضمانات اللازمة للحصول على العوائد، يُصبح ميله نحو التراجع عن استثماراته أكبر. والظروف الحالية في الاقتصاد اللبناني تساهم في زيادة المخاطر بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تراجع وضع الكهرباء في لبنان يُسهم بشكل كبير في ارتفاع كلفة الإنتاج على أصحاب المصانع، ما يؤدّي إلى الحصول على هوامش ربح أقل، وهو أمر يُسهم في توقّف صاحب العمل عن الاستثمار في الآتي بسبب عدم جدواه.

> **صار الاستثمار في القطاع الصناعي محدوداً جداً بسبب المعاناة التي فرضها انتشار جائحة كورونا، والانهيار النقدي والمصرفي**

العامل الأهم لتراجع إعادة الاستثمار في القطاع الصناعي هو تراجع قيمة الليرة بشكل كبير، وهي مفارقة علماً أن هذا العامل كان يجب أن يكون محفّزاً للقطاع بدلاً من أن يكون عائقاً. لكن لماذا أصبح كذلك؟ إن استيراد الآلات يحتاج إلى دولارات، أي أن كلفتها بالنسبة إلى العملة المحلية ارتفعت بقدر ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وإن لم يزِ المستثمر جدوى من استيراد الآلات، بسبب تردّي أوضاع القطاع وارتفاع مخاطره، يُصبح قرار عدم الاستثمار فيها سهلاً مع ارتفاع كلفتها بالنسبة إلى العملة المحلية.

المشكلة الإضافية التي حلّت على القطاع الصناعي هي انهيار القطاع المصرفي، الذي كان يمثّل مصدراً لتمويل الصناعة في البلد. ومع العلم أن هذا التمويل لم يكن يشكّل حصّة وازنة من محفظة التسليفات المصرفية، إلا أنه كان يسهم في تأمين حركة اقتصادية معينة في القطاع. إلا أن محفظة التسليفات الصناعية انخفضت بشكل كبير منذ بداية الأزمة من حوالى 9 آلاف مليار ليرة في نهاية عام 2019 إلى نحو 5 آلاف مليار ليرة في نهاية عام 2021. ويعود هذا الأمر إلى توقّف القطاع المصرفي عن الإقراض بسبب الخسائر الكبيرة التي يعاني منها وأزمة السيولة التي نتجت من ذلك. أهمية التمويل الائتماني تبرز في خفض المخاطر على المستثمرين، وذلك من خلال عدم تحمّل المالك مخاطر استثماره كلّها. عملياً، فقد القطاع الصناعي مصدر تمويله، كما حصل مع معظم القطاعات الأخرى، ولم يعد هناك مجالات لتلافي المخاطر، التي زادتها الأزمة، أو حتى التخفيف من حجمها على المستثمرين.

التدفقات عبر الإنتاج المحلي. وهذا الأمر مستمرّ اليوم في ظل ضعف الاستثمار في الآلات الصناعية بما يعنيه ذلك لجهة تراجع حجم إعادة الاستثمار. بعبارة أوضح، القطاع ذاهب نحو الأسوأ. فإعادة الاستثمار، وهي عبارة عن استبدال الآلات أو زيادة عددها، تعني أن مالك المصنع يحتاج أن يطمئن بأن إعادة استثمار رأسماله تدرّ عليه عائداً مجدياً للاستمرار باستثماره. لكن مع عدم توفّر الضمانات اللازمة للحصول على العوائد، يُصبح ميله نحو التراجع عن استثماراته أكبر. والظروف الحالية في الاقتصاد اللبناني تساهم في زيادة المخاطر بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تراجع وضع الكهرباء في لبنان يُسهم بشكل كبير في ارتفاع كلفة الإنتاج على أصحاب المصانع، ما

الحرب الاقتصادية

الرساميل الغربية تهجر الصين

في إطار الحرب الاقتصادية الغربية على الصين، بدأت الشركات الكبرى تنقل مصانعها إلى دول أخرى تعدّها حليفة أو صديقة وأقلّ كلفة. «أبل»، «مايكروسوفت»، «غوغل»، «سامسونغ»، «أمازون»، وغيرها تغادر الصين تدريجياً نحو الهند وفييتنام

طوال العقود الثلاثة الماضية، تحوّلت الصين إلى مركز الإنتاج العالمي. وجدت الرساميل حول العالم ملاذاً يستهدف استغلال كلفة الإنتاج الزهيدة. هكذا صارت غالبية المنتجات، من الصناعات التحويلية إلى التكنولوجيا، تأتي مدموغة بعبارة «صُنع في الصين». أطلق على هذه العملية «أوف شورينغ». إنما لم يطل الوقت قبل أن تنتقل الصين من «مقلّد» إلى «مُبتكر». فامتلكت التكنولوجيا وباتت متمكّنة من سلسلة الإنتاج بكاملها ما عدا استثناءات ما زالت قيد التطوير. إلا أنه مع تنامي المخاطر الكبرى، من انتشار كوفيد-19 وأثره على سلاسل الإنتاج والتوريد، إلى الحرب الروسية الأوكرانية، رُسمت استراتيجيات إنتاج مختلفة للرساميل الغربية، وبدأ عصر الأقلمة الذي تعبّر عنه الرساميل بكلمة «Friendshoring»، أي نقل الإنتاج إلى دول تعدّها الرساميل الغربية صديقة أو حليفة أو أقلّ مخاطر.

ثمة الكثير من الأدلة على ذلك بحجج ومبررات مختلفة. ففي استطلاع أجرته غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي في الصين في حزيران الماضي، قالت 23% من الشركات الغربية إنها تفكر في نقل العمليات بعيداً عن البلاد، بينما أفاد 50% بأن الأعمال في الصين أصبحت «مسيّسة» في عام 2021 أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة. في المقابل، كانت الغرفة قد أجرت استطلاعاً مماثلاً في عام 2019، أظهر أن الشركات الأوروبية لديها «التزام صارم بشكل متزايد... تجاه السوق الصينية الناضجة والنابضة بالحياة». هذا التغيّر في العقلية الغربية عبّر عنه المدير العام لاتحاد الصناعة البريطانية، توني دانكر، عندما قال لصحيفة «فايننشال تايمز» في تموز الماضي: «كل شركة أتحدث إليها في الوقت الحالي منخرطة في إعادة التفكير في سلاسل التوريد التي تركّز على الصين». ويلفت إلى أن الشركات تتوقع «أن سياسيّي

> **راس المال لا يفكّر سوى في مستويات الربحية. لا يهمّه أن يكون هناك اهتمام بالبشر، لأنه يرى ذلك على حسابه**

بلادنا سوف يسارعون حتماً نحو عالم منفصل عن الصين».

بمعزل عن النواحي الجيوسياسية في كلام دانكر، إلا أن هذه الهجرة لها بعد أيديولوجي يضخّه الإعلام الغربي بالإشارة إلى أن الصين لم تعد جاذبة لرأس المال، كالسابق. «فورين بوليسي» تعزو ذلك إلى عدّة أسباب:

- أولاً، أدّت سياسة «صفر كوفيد» في الصين إلى تعكير صفو سلاسل التوريد وتركت عمال المصانع محجورين في مناطقهم وبيوتهم، ولا تظهر أي بوادر على انتهاء الإجراءات في أي وقت قريب.

- ثانياً، أصبحت العمالة أكثر كلفة، مع سياسات الحكومة الشيوعية التي نقلت مئات الملايين من الفقر إلى الطبقة المتوسطة.

- ثالثاً، طرأت تغييرات على التركيبة السكانية في الصين، إذ تقلّصت مجموعة العمّال المحتملين. فالجيل الذي حمل الصين على ظهره ودفعها إلى الأمام، بات أقرب إلى سنّ التقاعد، وفي المقابل، عدد الفئة الشابة التي ستدخل سوق العمل من بعدهم، أقل بكثير.

إذاً، رأس المال لا يفكّر سوى في مستويات الربحية. لا يهمّه أن يكون هناك اهتمام بالبشر، لأنه يرى ذلك على حسابه، بينما هو يفضّل أن يتحوّل إلى «مصاص دماء» للعمّال. فانطلاقاً من البعد الجيوسياسي، ومن البعد الأيديولوجي لطبيعة الرساميل الغربية، بدأت «أبل» و«مايكروسوفت» و«غوغل» و«سامسونغ» و«أمازون» بمغادرة الصين تدريجياً. وبدأت «أبل» بتحويل بعض إنتاج «آيفون 14» الخاص بها إلى الهند. في حين أن منتجاتها «AirPods» و«Apple Watch» و«iPad» ستذهب إلى فييتنام. شركة «أمازون» أغلقت مصانعها الصينية التي تنتج جهاز «Kindle»، وستنتج أجهزة «FireTV» في الهند. شركة «سامسونغ» بدأت الانتقال خارج الصين منذ عام 2019 عبر تحويل تصنيعها إلى فييتنام، في حين أن «مايكروسوفت» بدأت الآن نقل تصنيع جهاز ألعاب الفيديو «Xbox» إلى فييتنام و«غوغل» أيضاً في إنتاج هواتف «Pixel».

بحسب «فورين بوليسي»، إن «الأصدقاء» في المعادلة الجديدة تعني الدول الحليفة للغرب تقليدياً، مثل تركيا وصربيا والهند وفييتنام، وأيّ دول «لن تكون راغبة أو قادرة على استغلال العولمة لتحقيق مكاسب جيوسياسية». ويبدو أن دول حلف الـ«كواد» ستقدّم نفسها على أنها صديقة في هذه المعادلة أيضاً، إذ إن إخراج الصين من المعادلة سيحتاج إلى كثير من الأصدقاء، حيث لا يمكن لأيّ بلد أن يحلّ محلّ مصنع العالم بمفرده.

240 مليار دولار تبخّرت في سوق الكريبتو
«بايننس» يسقط «FTX» بضربة قاتلة

خلال 48 ساعة، تبخّر نحو 240 مليار دولار من سوق الـ«كريبتو». وهذه ليست حصيلة شاملة لكل الخسائر التي نتجت من حالة هلع دفعت المضاربين حول العالم إلى تصفية استثماراتهم في العملات المشفّرة. تحفّزوا للقيام بذلك بسبب سلوك «بايننس» الذي فرض على منافسته «FTX» التفاوض معها للبيع، ثم التخلّي عن الصفقة وتسريب وجود فجوة مالية ضخمة في بنية الشركة. خلال أيام، أفلست الشركة وصارت ثروة مؤسسها تساوي صفراً. ما حصل هو نموذج من صراع الوحوش في سوق المال.

في أسواق المال يعمل كل طرف على إلغاء الآخرين أو إضعافهم بالحدّ الأدنى. لا يكتفي كل طرف بحصته السوقية، ولا بثروته، بل يسعى دائماً إلى المزيد. يحاول أن يكسر الآخرين بكل الطرق، فيما المضاربون السدّج حول العالم يسجّلون خسائر هائلة. أحدث نسخة من هذا الصراع بدأت في الثاني من الشهر الحالي، حين كشف موقع «CoinDesk» أن أصول صندوق التحوّط «Alameda Research»، وهو يعدّ شركة شقيقة لشركة «FTX» ثالث أكبر بورصة عملات رقمية في العالم، هي بجزء كبير منها عملات «FTT» الصادرة عن «FTX».

بمعنى أن هذه الأخيرة كانت تتموّل من الصندوق الذي تملكه هي، عبر عملات رقمية تصدرها هي. وفي ذلك الوقت، أعلنت شركة «بايننس»، وهي أكبر منصة تداول للعملات المشفرة في العالم، أنها ستصفي حمولتها من العملة المشفّرة «FTT». انطلق مسار تصفية المحافظ وبيع عملة «FTT» المشفّرة، فانخفضت خلال ساعات من نحو 25 دولاراً إلى 2,5 دولار.

لم يكن لانكشاف العملية الاحتيالية التي قامت بها «FTX» أثر واسع في السوق، أي أن الخسائر انحصرت بعملتها فقط. ثم فجأة انطلقت مفاوضات قادتها «بايننس» لشراء «FTX». المفاوضات تعني اطلاع الشاري المحتمل على البيانات المالية للبائع. يومها أشيع في السوق أن هذه الصفقة ستعيد الأمل للمستثمرين بالعملات المشفّرة، علماً بأنهم لم يشفوا بعد من الندوب التي تركتها أزمة «لونا - تيرا» التي كبدتهم خسائر طائلة.

في الواقع، كانت «FTX» فريسة سهلة ورخيصة في حالها الراهن. لكن لم يطل الأمر حتى أعلنت شركة «بايننس» التخلّي عن الصفقة بكاملها، متذرّعة بمشاكل مالية لدى «FTX»، فضلاً عن حصول «إساءة في التعامل مع أموال المستثمرين».

إذ اكتشف المسؤولون التنفيذيون في «بايننس»، فجوة مالية بين التزامات «FTX» وأصولها تتجاوز 6 مليارات دولار. عندها فقط تفجّر الهلع وانخفضت الأسعار وتبخّر نحو 240 مليار دولار من سوق الـ«كريبتو» في 48 ساعة. وما زالت عملية التبخّر للأموال جارية لغاية اليوم. كما أن ثروة مؤسس شركة «FTX» البالغة 16 مليار دولار تبخّرت في أيام.

رغم ذلك، لم يكتفِ مؤسس «بايننس» بهذا النصر، بل قرّر ترويع الآخرين بتصريح لفايننشيال تايمز: في الأسابيع المقبلة، شركات أخرى ستفلس بعد حادثة «FTX».

منصّات التواصل

نحو منصّات تواصل اجتماعي لامركزية

مع اكتمال استحواذ إيلون ماسك على منصة «تويتر»، وتسريح نحو 3700 موظف من الشركة، ثم ميله الصريح، في السياسة، إلى معسكر الجمهوريين عشية انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأميركية، تشكّلت حالة من النقمة تجاه الملياردير ما فجّر حركة نزوح لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نحو منصات أخرى لامركزية مثل «ماستادون» (Mastodon).

تجاوزت شبكة «مَستدون» المليون مستخدم نشط شهرياً، وفقاً للمدير التنفيذي والمطوّر الرئيسي، يوجين روشكو. فقد شهدت هذه المنصة التي تأسست في عام 2016 ومقرّها ألمانيا، نمواً سريعاً مع انضمام نحو نصف مليون مستخدم إليها منذ 27 تشرين الأول الماضي. صحيح أن هذا الرقم يعدّ صغيراً مقارنة بعدد مستخدمي «تويتر» النشطين يومياً والبالغ 238 مليون مستخدم، إلا أن المنصة الجديدة بات ينتسب إليها آلاف المستخدمين في الساعة، ارتفاعاً من بضع عشرات، ما أوقع ضغطاً على الشبكة على شكل صعوبة في الاتصاب.

تصف الشبكة نفسها بأنها «منصة تواصل اجتماعية لامركزية مجانية ومفتوحة المصدر»، وتهدف إلى أن تكون «بديلاً من تويتر»، علماً بأن اسمها مستقى من اسم حيوان منقرض قريب من فصيلة الماموث والفيلة. أما ما يعنيه أن تكون مفتوحة المصدر، فهو أن الكود الأصلي متاح لجميع الناس، فيمكنهم تنزيله وإعادة توزيعه وتغييره، فضلاً عن المساهمة في تطوير برمجية «مَستدون» من خلال إيجاد وإصلاح الثغرات وإضافة ميزات جديدة وترجمة واجهته إلى لغات مختلفة. كما تقدّم المنصّة تجربة تشبه «تويتر» و«تويتش» إلى حدٍ كبير. لكن على عكس «تويتر»، فإن الشبكة خالية من الإعلانات ولا توجد في مركز بيانات واحد، بل تنتشر عبر آلاف الخوادم حول العالم التي تختلف بحسب الاهتمامات. بمعنى أن هناك خادماً للحديث عن الطعام، وآخر عن التكنولوجيا والكثير غيرهم. وينضمّ المستخدم إلى أحد تلك الخوادم التي تثير اهتمامه، لكنه يبقى قادراً على متابعة الاهتمامات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل خادم أن يختار تقييد المحتوى غير المرغوب فيه بحسب ما يراه مناسباً. المنصّة مدعومة من خلال التمويل الجماعي و«منحة صغيرة» من المفوضية الأوروبية، لكنها لا تخضع لأي كيان مركزي. ولا يمكن لمالك خادم واحد فرض إرادته أو إغلاق الشبكة، لكن يمكن لمالكي الخوادم قطع العلاقات بسهولة مع أي خادم يتبنّى السياسات التي يرون أنها متطرّفة للغاية. هذا النموذج اللامركزي، يقلل كلفة عمل الشبكة لأنها موزعة على عدّة جهات. كما أنه يستحيل أن يتملكها كيان أو شخص واحد. هي أشبه بمنطقة جغرافية تحوي شعباً أو عدّة شعوب يختلفون في الثقافة والرؤية. ولهذا السبب، يطلق على هذا المفهوم أيضاً، الشبكة الاجتماعية الفيدرالية.

هناك اختلافات أساسية بين الشبكات الاجتماعية اللامركزية، وبين منصات التواصل الاجتماعي التقليدية مثل «فايسبوك» و«تويتر». فعلى سبيل المثال، يسمح «فايسبوك» للمستخدمين فقط بإرسال واستقبال الرسائل إلى أشخاص آخرين لديهم حسابات «فايسبوك»، ولا يمكن لمستخدمي «تويتر» إرسال رسائل إلى حسابات «فايسبوك» لعدم وجود ترابط بينهم، أما عبر الشبكات الاجتماعية اللامركزية فهذا الأمر متاح. يشبه الأمر أن يرسل شخص لديه بريد إلكتروني على «Gmail»، إيميل إلى شخص آخر لديه بريد إلكتروني على «Outlook».

رغم تصاعد الزخم حول «مَستدون» والشبكات الاجتماعية اللامركزية بشكل عام، إلا أن من المبكر الحديث عن نهاية حياة المنصات التقليدية. بالنسبة إلى «تويتر» تحديداً، لا تزال المنصّة الرقم واحد لنشر الأفكار السياسية والاجتماعية، وخصوصاً أن القيود مشدّدة على «فايسبوك». وهذه المنصّات ليست مجانية للمستخدمين، بل هي تتبع بياناتهم وسلوكهم.

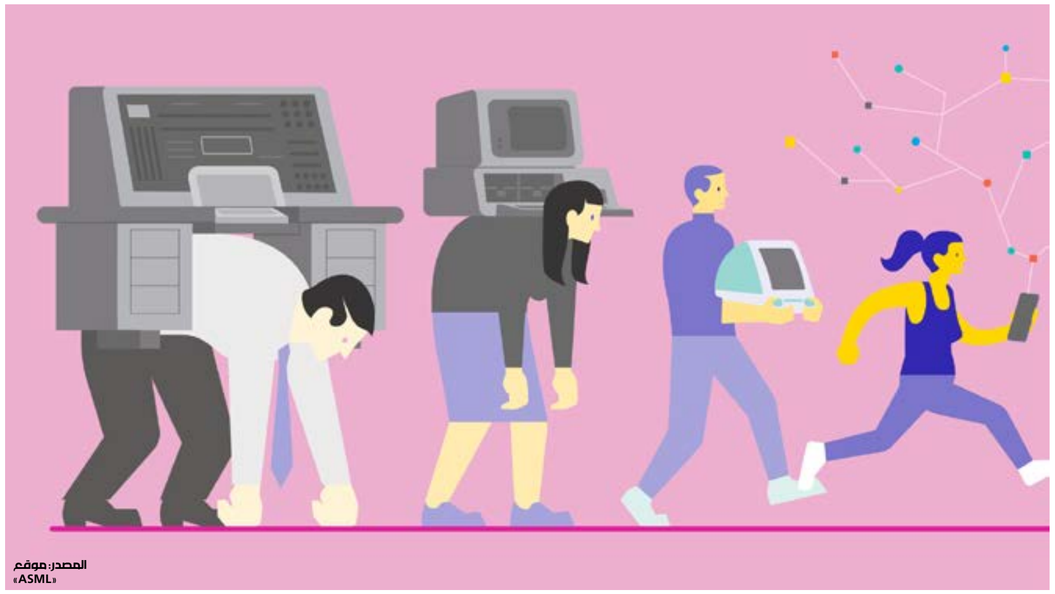

المصدر: موقع «ASML»

نهاية نموذج التصنيع بـ«قانون مور» نحو شرائح الذكاء الاصطناعي

«أكبر عيب في الجنس البشري هو عدم قدرتنا على فهم منحنى التمثالية الهندسية (exponential function)»

البرت الن بارتليت - فيزيائي وأستاذ جامعي من الولايات المتحدة

علي عواد

في عام 1965، لاحظ المهندس الأميركي وأحد مؤسّسي شركة «إنتل»، غوردن مور، أن عدد الترانزستورات في شريحة المعالج (CPU)، يتضاعف تقريباً كل عامين، بينما يبقى سعر الشريحة على حاله. عملياً، كل سنتين يصبح الكومبيوتر أقوى بمرّتين فيما سعره مستقرّ. مع الوقت، تحولت ملاحظة مور إلى عُرف في صناعة التكنولوجيا. بات حال صناعة الشرائح الإلكترونية أشبه بمؤشّرات السوق في النظام الرأسمالي، أي أنها بحاجة لتكون في حالة صعود دائمة. لكن هذا القانون الذي أغدق تريليونات الدولارات على الولايات المتحدة الأميركية، ورسم ملامح العصر الحديث طيلة خمسين عاماً، ضاقت عليه حدود الفيزياء، إذ بات صعباً، وربما مستحيلاً، مضاعفة القدرة الحاسوبية كما جرت عليه العادة. بلغت هذه الصناعة مفترق طرق، إذ أن انهيار «قانون» مور يعني دمار اقتصاد المركز، أو استثمار مئات مليارات الدولارات في الأبحاث الساعية لتطوير القدرة الحاسوبية بلا ضمانات في النجاح. ثمة عبارة استعملها العالم الأميركي راي كورزويل، حول معدّل التغيّر في التكنولوجيا الرقمية في محاولة لاستشراف القوّة المستقبلية لـ«قانون مور»: «الأمور تصبح مجنونة فقط في النصف الثاني من رقعة الشطرنج». أصل هذه العبارة آت من أسطورة قديمة تعود إلى عام 1260 قبل الميلاد، وهي بروايات متعددة، أحدها أن ملك في الهند أُعجب كثيراً بلعبة الشطرنج، وأراد أن يكافئ مبتكرها ومنحه حرية اختيار المكافأة. طلب المبتكر كان غريباً وبسيطاً جداً، إذ أراد حبّة قمح واحدة مقابل المربع الأول من رقعة الشطرنج، وحبتان عن الثاني و4 حبات عن الثالث و8 حبات عن الرابع، وهكذا دواليك... حتى بلوغ الخانة 64 الأخيرة. أمر الملك الخدم بإحضار القمح، وسار كل شيء على ما يرام بداية، ثم تفاجأ الجميع حين وصلوا إلى منتصف رقعة الشطرنج، إذ تبيّن أن المربع الـ32 يتطلب أكثر من مليارَي حبة قمح. هنا، أدرك الملك، أن المكافأة تساوي أكثر مما ينتجه العالم كله من القمح في السنة.

بالفعل هكذا هي مفاعيل منحنى المتتالية الهندسية (exponential function) الذي يضاعف الأرقام إلى حدود لا يستوعبها العقل، إذا طبقت على «قانون مور»، إذ أن المستوى المتسارع للتطوّر التكنولوجي في قدرة الحاسوب، بات في النصف الثاني من رقعة الشطرنج حيث بات يصعب مضاعفة قدرة الحاسوب بالوتيرة نفسها وبالسعر نفسه.

في الواقع، غيّر «قانون مور» نموذج العمل في صناعة أجهزة الكومبيوتر. يعتمد ذلك على عنصر تقني اسمه «ترانزستور» يكون موجوداً في الدوائر التي تشغّل الجهاز. فكلما أصبحت الترانزستورات أسرع وأصغر حجماً، كلما أصبح الجهاز سريعاً وأصغر حجماً. من دون هذا التطوّر لم يكن لنشهد ولادة الأجهزة المحمولة، كالهواتف الذكية وأجهزة الكومبيوتر اللوحية، ولا العاب الفيديو أو أجهزة إنترنت الأشياء وما تجمعه من بيانات، ولا أنظمة تحديد المواقع الجغرافية (GPS)... كذلك لم يكن ممكناً تحسين خدمات النقل والرعاية الصحية والتعليم وإنتاج الطاقة، وصولاً إلى أسواق المال، ولا حتى خلق عالم رقمي موازٍ بات يُعرف بـ«ميتافيرس».

ففي عام 1971 كان هناك 2300 ترانزستور داخل شريحة «إنتل»، إلا أنه في عام 2013 بلغ عددها 7 مليارات. واعتباراً من عام 2022، ارتفع عدد الترانزستور إلى 114 ملياراً داخل شريحة «Ultra M1» التي صممتها شركة «ARM» من خلال تصنيع أشباه موصلات بقياس 5 نانومتر، ونفذتها شركة «TSMC» التايوانية. وحالياً، أصغر شريحة معالج بقياس 3 نانومتر، تنتجها أيضاً «TSMC».

> **يمكن أن توفّر شريحة الذكاء الاصطناعي 26 عاماً من التحسينات على المنتج التكنولوجي المنتجة بواسطة «قانون مور»**

أهمية تصغير حجم الشريحة مرتبط بعملية تبريد الترانزستورات المصنوعة من مادة السيليكون، مع ازدياد عددها داخل الشريحة بات التبريد يستهلك طاقة أكثر من كمية الطاقة التي تمر بالفعل عبر الترانزستورات، بالتالي لم تعد هناك جدوى من عملية التصغير بواسطة التقنيات الحالية. وبهذا المعنى، بلغت الجدوى من هذه التكنولوجيا في إنتاج الشرائح حدّها الأقصى. واستدعى ذلك من الشركات المصنّعة إبطاء عملية تصغير الحجم لإطالة فترة الاستفادة من التقنية الحالية. وبالتالي، مات «قانون مور».

ومن مبرّرات موت هذا القانون أيضاً، أن بنية الكلفة في إنتاج شرائح أقلّ حجماً خلال فترة لا تزيد على 16 شهراً، تكبر بسرعة توازياً مع عملية تصغير الشريحة. إذ إن فتح خطّ إنتاج جديد لتصنيع شريحة 10 نانومتر جديدة يكلّف نحو 170 مليون دولار، ولتصنيع شريحة 7 نانومتر يكلّف نحو 300 مليون دولار، وشريحة 5 نانومتر يكلّف أكثر من 500 مليون دولار. فعلى سبيل المثال، أنفقت «NVidia» أكثر من 2 مليار دولار على البحث والتطوير لإنتاج وحدة معالجة الرسومات المصمّمة لتسريع الذكاء الاصطناعي. ويضاف إلى ذلك فروقات واسعة في أكلاف الإنتاج الإجمالية بين الحجم الأصغر والأكبر. وهذه الحقائق لم تكن بعيدة من أعين مصرف «مورغن ستانلي» الذي خفّض تصنيف (TSMC) بسبب النفقات الرأسمالية للسنوات المقبلة. إذ كانت الشركة تخطط لاستثمار 100 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة في تطوير عمليات تصنيع رقائق قياس 3 نانومتر العالية التقنية، بينما أعرب مورغن ستانلي عن خشيته في أن تضرّ النفقات الرأسمالية الكبيرة بهوامش ربح الشركة الإجمالية. بالتالي فإن كلفة الاستمرار في «قانون مور» ستنعكس سلباً على استرداد النفقات.

بموت «قانون مور» لم تجد الشركات تعويضاً سوى في الاتجاه نحو إنتاج شرائح الذكاء الاصطناعي. وبالفعل، بات كل الإنتاج التكنولوجي مرتبطاً بتطوير نواحي أخرى متصلة بالذكاء الاصطناعي، مثل المساعدين الافتراضيين للهواتف التي يطلق عليها «هواتف ذكية» (Siri وGoogle Now). فالعديد من هذه الهواتف صارت تتضمن برامج وأجهزة ترتكز على الذكاء الاصطناعي مثل أجهزة iPhone وهواتف Google Pixel، ومنتجات أخرى أيضاً. هذا الأمر يثير سؤالاً أساسياً مرتبطاً بنموذج الأعمال القائم على شرائح الذكاء الاصطناعي. إذ أنها أسرع بعشرات أو حتى الآف المرات، وأكثر كفاءة من وحدات المعالجة المركزية (CPU) في عملية تدريب الذكاء الاصطناعي. وهي أيضاً أكثر فعالية لجهة الكلفة، إذ يمكن أن توفّر شريحة الذكاء الاصطناعي 26 عاماً من التحسينات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة «قانون مور».

شراء الوقت

من أجل الانتقال نحو قاعدة جديدة لإبقاء التوازن بين الإنتاج ومستوى تطوير المنتجات التكنولوجية، وبالتالي إبقاء مستويات الربحية في مستواها المرتفع، يتم حالياً إجراء اختبارات على مواد مختلفة للعثور على مادة تستطيع إطالة عمر نموذج العمل الراهن. شركة «TSMC» تدّعي أنها، بالتعاون مع باحثين من جامعة تايوان الوطنية، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أحرزت تقدماً تقنياً يرمي إلى تطوير أشباه موصلات بقياس 1 نانومتر، ما يتيح تصغير الشرائح ويتيح قفزة جديدة في عالم التطوير التكنولوجي، إنما سيكون السؤال متصلاً بالفترة اللاحقة وإمكانات تطوير إضافية. فالتطوير الأخير قد يشتري وقتاً أطول لنموذج العمل، إنما لن يستطيع إحياءه دائماً. قبلها، أعلنت شركة «IBM» عن أول شريحة بقياس 2 نانومتر تتميّز بزيادة قدرتها 45% في الأداء، وانخفاض بنسبة 75% في استهلاك الطاقة رغم أن الإنتاج التجاري من المحتمل أن يكون بعد سنتين أو ثلاث سنوات. لكن «TSMC» لم تحسّن بعد قدرتها على استخدام أشباه الموصلات بقياس 1 نانومتر في التصنيع التجاري بعد، بل ما زالت تختبر هذا الحجم الفائق الصغر.

قراءات

توقفوا عن تأليه المصارف المركزية!

أنيس شودر، جوهو كوامي سوندارام *

بينما هي منشغلة بتعزيز «مصداقيتها» وسمعتها، تدفع المصارف المركزية، الاقتصاد العالمي، مرّة أخرى، إلى الركود والاضطراب المالي وأزمات الديون. يعتقد معظم حكام المصارف المركزية أن «المصداقية» أمر مرغوب فيه ويجب تحقيقه من خلال مكافحة التضخم بأي ثمن. ولتبرير سياساتهم الأكثر ضرراً، يحذّرون من أن التضخم «مضرّ». وهم يجادلون بأن المصارف المركزية بحاجة إلى «الاستقلال» عن الحكومات لاتباع سياسات نقدية «ذات مصداقية». من المفترض أن يؤدّي استهداف التضخّم بهدف «تثبيت» توقّعات التضخم، إلى توليد «الثقة» المطلوبة. لكن المصارف المركزية كانت مسؤولة عن العديد من حالات الفشل المكلفة.

في الواقع، أدّى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى تعميق الكساد الكبير في الثلاثينيات، والتضخّم المصحوب بركود في السبعينيات، وانكماش أوائل الثمانينيات، إلى جانب المساهمة في الأزمة المالية العالمية في عام 2008. لذا، يجب إعادة النظر في مفاهيم المصارف المركزية حول «المصداقية» و«الاستقلالية».

ألقى ميلتون فريدمان، الذي يقدّره الكثير من محافظي المصارف المركزية، اللوم، في الكساد الكبير في الثلاثينيات على تصرفات مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتقاعسه. فبدلاً من توفير السيولة للشركات التي تعاني من مشكلات التدفق النقدي على المدى القصير، ضغط الاحتياطي الفيدرالي على الائتمان والاقتصادات من خلال رفع أسعار الفائدة. لكن لماذا تصرف بنك الاحتياطي الفيدرالي على هذا النحو؟ يصرّ بعض المؤرخين الاقتصاديين على أن الهدف كان «تعزيز مصالح المصارف التجارية، وليس الانتعاش الاقتصادي». إذ تم تصميم السياسة النقدية قبل وأثناء الكساد الكبير «للتسبب في فشل المصارف غير الأعضاء في الاحتياطي الفيدرالي، ما سيعزّز الأرباح على المدى الطويل للمصارف الأعضاء في الاحتياطي الفيدرالي، ويوسّع المجال التنظيمي لهذا الأخير». وخلص آخرون إلى أن «أخطاء الاحتياطي الفيدرالي تُعزى، إلى حدّ كبير، إلى الاستخدام المستمر للسياسات الخاطئة، للدفاع عن «معيار الذهب»، بالإضافة إلى فهم الاحتياطي السيئ للأوضاع النقدية.

البنوك المركزية الأنكماشية

الأسوأ من ذلك كله، أنه بعد كل الأخطاء المرتكبة تم تعلم القليل من الدروس. فبدلاً من حماية «معيار الذهب» أو تطبيق السياسات المضادة لاتجاه الدورة الاقتصادية، أصبحت محاربة التضخّم هي الشغل الشاغل للمصارف المركزية. بل إن معظم المصارف المركزية تلتزم بهدف التضخم الذي يحدّد بشكل تعسفي، بمعدل 2%، وهو المستوى الذي روّج له للمرة الأولى بنك الاحتياطي النيوزيلندي منذ أكثر من ثلاثة عقود.

تسببت التدخلات الرئيسية للمصارف المركزية بالازدهار الاقتصادي في حالات، كما أنها تسبب الفقاعات والانهيارات أو الانكماشات في حالات أخرى، وكان هذا يحدث في كثير من الأحيان من دون قدرتها على الحدّ من التضخم. وتسببت تقلّبات السياسة النقدية «المتقطّعة» هذه، في حدوث فقاعات في أسعار الأصول وهشاشة مالية، إلى جانب الانكماشات الاقتصادية المفاجئة.

وجد فريق بحث تابع لـ بن برنانكي أن الضرر الكبير الناجم عن صدمات أسعار النفط في السبعينيات كان بسبب «تشديد السياسة النقدية»، أي رفع الفوائد. وعزا بحث آخر التضخّم المصحوب بالركود في السبعينيات، إلى السياسة النقدية التي اتّبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي، والتي تفاقمت بسبب «المفاهيم الخاطئة» و«العقيدة الخاطئة» لصناع السياسة النقدية. وعليه، «كان بالإمكان تجنب الركود التضخمي الكبير في السبعينيات إلى حد كبير، لو لم يسمح بنك الاحتياطي الفيدرالي بتوسعات نقدية كبيرة في أوائل السبعينيات».

العمال يدفعون الثمن

وبشكل مماثل، رفع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بول فولكر، أسعار الفائدة بشكل حادّ لتشديد الأموال في عام 2021، يعادل تحرّك السيد فولكر عام 1981». وأيضاً «يمكن أن يشبه اقتصاد عشرينيات القرن الحالي فترة الثمانينيات في القرن الماضي». ومع ذلك، وبالاستناد إلى «مصداقية» البنك المركزي، فإن العديد من أصحاب القوة والنفوذ يحثون مجلس الاحتياطي الفيدرالي على التمسك بأسلحته «بشجاعة فولكر لإخراج مضرب البيسبول لإنقاذ الاقتصاد وقتل التضخم»!

واليوم يحذر البنك الدولي من أزمات ديون شديدة في البلدان النامية، في أعقاب فترات الركود الناجمة عن السياسات النقدية الحالية. في غضون ذلك، حذّر صندوق النقد الدولي الاقتصادات النامية التي تعاني من ديون مقومة بالدولار من أزمات وشيكة في أسعار الصرف.

القاعدة الجديدة: السياسة المتقطّعة

لا تزال مناهج سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وبنك إنكلترا، والبنك المركزي الأوروبي تبرر انعكاسات السياسة النقدية «المتقطعة». كما تظهر فترات الازدهار، أو الفقاعات، والانهيارات الناتجة في الأزمات الأخيرة، على سبيل المثال، الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

في أعقاب الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997، وانهيار «فقاعة الدوت كوم»، والأزمة المكسيكية والروسية، «أراح» بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته النقدية، أي خفّض الفائدة، بشكل كبير لفترةً طويلة جداً خلال فترة ما يُسمّى بـ«الاعتدال العظيم». وقد ساهمت المصارف المركزية في التوسع الائتماني، أي زيادة القروض المعطاة، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبلغت ذروتها عند الوصول إلى الأزمة المالية عام 2008. وما هو أكثر إثارة للقلق، أن «وجهة النظر شبه الإجماعية» هي أن المصارف المركزية المستقلة فشلت في تحقيق الاستقرار المالي، ناهيك عن حمايته.

أدت سهولة إعطاء القروض، وارتفاع أسواق الأسهم والإسكان إلى زيادة الائتمان والقروض بشكل سريع ما أدى إلى تفاقم فقاعات أسعار الأصول. وأصبح الإشراف التنظيمي متساهلاً بشكل متزايد مع «مطاردة المستثمرين للعوائد». ونمت الرافعة المالية، باستخدام المنتجات «المشتقة» المراوغة، ما جعل التقييم المناسب لمخاطرها أمراً صعباً.

أشار جاي ديبيل، الذي خدم نائباً لمحافظ مصرف أستراليا المركزي، إلى أن «هدف الاستقرار المالي قد تُرك بشكل عام غامضاً». ثم فشلت المصارف المركزية في رؤية التراكم الكبير الذي أدى إلى انعدام الاستقرار المالي». بعد فترة وجيزة، أدّى انهيار بنك «ليمان برادرز» إلى إحداث الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

سحر التيسير الكمي: من الفقاعة إلى الكساد

بعد الأزمة المالية سحبت الحكومات حزمات التحفيز المالية قبل الأوان بكثير. ما جعل المصارف المركزية الرئيسية تتّبع بقوة «سياسات نقدية غير تقليدية»، وبخاصة سياسة «التيسير الكمي»، لإبقاء الاقتصادات واقفة على قدميها. وفّر التوسع النقدي غير العادي، الناتج من هذه السياسات، سيولة حيوية، لكن التنسيق الضعيف في الأسواق غذّى أيضاً فقاعات أسعار الأصول. وهكذا، نجت الشركات غير القابلة للاستمرار، ما قوّض نمو الإنتاجية في الاقتصادات. ومع انخفاض الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، تراجعت قدرة العرض عن الطلب المتزايد. ثمّ تسبب الوباء، والحرب والعقوبات في تعطيل سلاسل الإمدادات.

والآن، من خلال رفع أسعار الفائدة، تتسابق المصارف المركزية لعكس اتجاه التوسع النقدي في السنوات السابقة. إن تقلصات الائتمان التي تحصل نتيجة ذلك، تضغط على الاقتصادات، وتؤثر بشكل خاص على البلدان الفقيرة.

بمراجعة البيانات التاريخية، خلص مؤلف «قاعدة تايلور»، التي يزعم العديد من المصارف المركزية اتباعها، إلى أن «التفسير الكلاسيكي للأزمات المالية، التي تعود إلى مئات السنين، هو أنها ناجمة عن الفوائض، التي تكون نقدية في كثير من الأحيان، والتي تؤدي إلى طفرة في الاقتصاد ومن ثمّ انهيار لا مفر منهما».

الاستقلالية من اجل ماذا؟

غالباً ما يدّعي مناصرو استقلالية المصارف المركزية أن التضخم المنخفض خلال فترة الاعتدال الكبير كان بسبب مصداقية المصارف المركزية في الأسواق. لكن التضخم في معظم البلدان انخفض منذ منتصف التسعينيات، مع ومن دون استقلالية المصارف المركزية. لقد تمت المبالغة في هذه العلاقة السببية المزعومة، وهي بالتأكيد نظرية ليست متينة كما يُقال. الادعاء بأن استقلالية المصارف المركزية يضمن معدلات تضخم منخفضة، يرفض المتغيرات الأخرى ذات الصلة، على سبيل المثال، سوق العمل غير الرسمي والعولمة.

لاحظ ديبيل أنه «من الصعب فصل مقدار التضخم المنخفض الذي يمكن أن يُعزى إلى استقلالية المصارف المركزية أو أهداف التضخم التي تضعها المصارف المركزية... التقييم الذي يربط بين الاستقلالية وانخفاض معدلات التضخّم، يعتمد في الغالب على الانحياز، بدلاً من الدليل التجريبي».

وجادل ميلتون فريدمان بأن الاستجابات للأزمات تتضمن قرارات سياسية بطبيعتها، ومن الأفضل عدم تركها لغير المنتخبين. تتداخل مسؤوليات المصرف المركزي الحديث مع الوظائف الحكومية الأخرى، لذلك، يجب أن تخضع المصارف المركزية للسلطة السياسية مع الحفاظ على «الاستقلالية التشغيلية».

كما أتاحت النزعة نحو استقلالية المصارف المركزية لمحافظي هذه المصارف أن يتجاهلوا العواقب التوزيعية للسياسات النقدية. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تمكين مالكي الأصول المالية والمضاربين والدائنين. بالإضافة إلى أن استقلالية المصارف المركزية تعني إهمال مسؤوليات التنمية.

تأكيد استقلالية المصارف المركزية يعني أيضاً «نظرة ضيقة جداً لوظائف المصرف المركزي». وقد جعل هذا الأمر الاقتصادات أكثر عرضة لعدم الاستقرار المالي والأزمات. ومن الواضح أن هذه الاستقلالية ليست «إكسيراً» غير ضار يضمن انخفاض التضخم.

نُشر هذا المقال على موقع networkideas.org في 19تشرين الأوّل 2022

مقال

عن «ثوريّة» اقتحام المصارف

ملاذ اليوسف

بين مؤيّد ومعارض، تنقسم الآراء حول مدى ثورية الأفعال المتكرّرة والمستمرّة لاقتحام المصارف اللبنانية من قبل أفراد. بعض المؤيّدين يرونها أفعالاً ثورية، بينما يعتبرها البعض الآخر أفعالاً فردية قد يفرض تراكمها الكمّي على المدى الطويل، تغيراً كيفياً؛ أي أن تأخذ هذه الأفعال، مع مرور الوقت والتكرار، صيغة ثورية ليتعمّم اقتحام المصارف كفعل ثوري. أما المعارضين لإلحاق صفة «الثوري» بهذه الأفعال فلا يرونها إلا استرداداً فردياً للحقوق لا أفق ثورياً له. هنا يصبح لزاماً البدء بقراءة الاقتصاد السياسي الماركسي للمصارف، ثم محاولة تفنيد الآراء السابقة في ظل هذه القراءة.

الطابع الاجتماعي للنظام الائتماني

لم يكن كارل ماركس يرى في الرأسمالية إلا طوراً حتمياً لا بد من المرور به ثم تجاوزه للوصول إلى الاشتراكية. إذ إن النظام الرأسمالي يحمل جنين نقضه في مؤسّساته ذاتها، وهو يحمل أيضاً الطابع الكلّي لرأس المال الاجتماعي الذي ينقض الطابع الخاص لرأس المال أو الملكية الخاصّة الفردية لرأس المال، لا بل هو يُثبت أن رأس المال الكلّي، لا الفردي الخاص، هو ملكية المجتمع أولاً وأخيراً.

فعلى افتراض أن هناك مصرف واحد يخصّ جماعة معينة من الناس، لا يمكن لهذه الجماعة إلا أن تتعامل معه، ومعه فقط. هنا ستكون الأموال المتاحة في هذا المصرف، هي أموال المجتمع ككل. ولنفترض أيضاً أن 20% من كل أموال هذا المصرف مملوكة من شخص يدير هذا المصرف، بينما تعود نسبة 10% إلى صناعي، ونسبة 7% إلى مرابي، ونسبة 3% إلى تاجر، بينما تعود بقية الأموال بملكيتها إلى 60 ألف شخص آخرين لا يعرفون بعضهم بعضاً. بهذا المعنى فإن نسبة أموال«الآخرين» تمثّل 60% من رأس المال، وهي تسمّى رأس مال المجتمع ككل.

فمدير البنك لديه ملكية فردية خاصة، وهو قادر من خلال منصبه هذا أن يتحكّم بتوزيع رؤوس الأموال التي يديرها البنك على هواه. فتارة يقتطع من قرض الصناعي ليقرض المرابي أو التاجر أكثر، وتارة أخرى يقتطع من المرابي ليقرض التاجر والصناعي أكثر. وما يحكم عملية الاقتطاع هذه وإعادة التوزيع التي قوم بها مدير المصرف، هو تحقيق أقصى كمّ ممكن من الربح. أما ما يراه أفراد المجتمع في معامل الصناعي، وفي مستودعات التاجر، وفي أموال المرابي، هو مالهم الخاص الذي وُهبت ملكيته بفائدة عبر وسيط هو مدير المصرف. هذه هي الحقيقة.

تخيلوا الآن أن يتّحد أصحاب النسبة 60% ويقرروا نقل ملكيتهم المبعثرة إلى رجل واحد يمثّل مصالحهم جميعاً، أو إلى شخصية اعتبارية (هيئة أو إدارة أو حتى دولة). في هذه الحالة ستؤول إدارة البنك لهذا الشخص الاعتباري. وبالتالي ستكون أموال مدير البنك، مضافاً إليها أموال الصناعي والمرابي والتاجر، إذا اتحدت إراداتهم، غير قادرة على تولّي منصب الإدارة. فالنسب هنا ستكون 40% مقابل 60%. هنا يظهر أن العملية الإنتاجية الكليّة للمجتمع هي عملية اجتماعية. وهنا يظهر لنا الطابع الاجتماعي لرأس المال الكلي كما أوضحه كارل ماركس في كتاب رأس المال؛ إذ «إن هذا الطابع الاجتماعي لرأس المال لا يتحقق ولا يكتمل إلا بتوسّط التطوّر الكامل للنظام الائتماني». كما أن «النظام الائتماني هذا، هو نفسه من جهة، شكلٌ يلازم نمط الإنتاج الرأسمالي، ومن جهة أخرى، هو قوّة محرّكة لتطوّره في اتجاه أعلى وآخر شكل نهائي ممكن». إنه الشكل النهائي (للرأسمالية في طورها التنافسي) الذي تظهر فيه حقيقة الطابع الاجتماعي لرأس المال ويؤكّد أن الرأسمال الكلّي هو رأس مال المجتمع ككل. فما الأفراد وملكياتهم، إلا أفراداً في هذا الكل. (كارل ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الخامس، الفصل السادس والثلاثون، دار الفارابي).

دعونا نأخذ مصرفاً لبنانياً كمثال عملي من دون أن نذكر اسمه، علماً بأن القطاع المصرفي اللبناني فيه الكثير من الأمثلة على ذلك. فمن بعد التدقيق في أرقام نسب المساهمة في رأس مال هذا المصرف، نجد أن أبرزهم مصارف أجنبية أو شخصيات غير لبنانية. الحصّة الأجنبية يفترض أن تعكس مدى سيطرة هذه المصارف والشخصيات على هذا المصرف (هناك تفسير لهذه العلاقة بين المصارف الأجنبية والمصرف الأم في كتاب لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»). أما إذا عزلنا الحصّة الأجنبية من الملكية، باعتبار أنها غير قادرة أو غير راغبة في إدارة المصرف بشكل مباشر، يتبيّن أن أبرز المساهمين في المصرف هي عائلة لبنانية تعود أصولها إلى دولة عربية، وحصّتها من رأس المال تبلغ 7,53%. ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي لهذا المصرف هو من هذه العائلة... كل هذا التدليل على الملكية في العبارات والأرقام هو صحيح، إنما يعود إلى نظرتنا لهذه أرقام التي نعاينها من وجهة نظر الملكية الخاصة للأفراد أو العائلات، إنما لم ننظر إليها أبداً من زاوية الملكية الاجتماعية. فلو فعلنا ذلك، لوجدنا أن أكبر نسبة من المساهمين الفعليين، والذين يفترض أن يكون لهم النفوذ والسيطرة، هم أولئك المجهولون تحت تسمية «آخرون». وإذا رُفعت الأقنعة عن هؤلاء لوجدنا أنهم المجتمع ليس إلا. فلو قرّر هؤلاء تشكيل هيئة اعتبارية مثلاً لنالوا حقّ التصرّف بتوزيع رأس المال الاجتماعي بما يتوافق مع مصالح المجتمع ككل، وليس مصلحة فرد أو عائلة أو عدة أفراد وعدة عوائل.

> خوسيه ألبرتو موخيكا كوردانو الملقب بـ «بيبي» ردّاً على سؤال عن عمليات سطو المصارف التي كان يقوم بها مع رفاقه عندما كانوا مقاتلين في منظمة «توباماروس» اليسارية الثورية: كانت الأموال أموال المجتمع وكنا نسميها «مصادرات»

عن اقتحام المصارف في لبنان

في مقالة سابقة بعنوان (مدخل لفهم غضب الشارع: نموذج «اقتصاد التبذير») جرى نقاش حول استياء وغضب الشارع انطلاقاً من نموذج اقتصاد التبذير باعتباره مدخلاً لقراءة ما يحدث في عدد من الدول العربية. فقد تبيّن أن هناك غياباً لمشروع بديل واضح المعالم تقوده أداة تغيير تعلن نفسها في إطار مؤسّساتي (حزب أو تجمع أو...)، وبالتالي فإن هذا الغياب لن يودي بالجماهير الغاضبة إلا إلى الإحباط أو يحوّلها إلى أداة ضغط بيد الإمبريالية العالمية لتجابه بالقمع الأمني من قبل الأنظمة المحلية.

هنا نأتي على المثال المذكور، أي المصرف اللبناني، وهو واحد من المصارف التي اقتحمها أفراد يطالبون بوديعتهم. حملت هذه الاقتحامات دلالة على إحباط بعض الأفراد من عدم وجود تغيير حقيقي اجتماعي يردّ حقوق الناس. لذا لجأ هؤلاء إلى خطوات فردية. إنما لم تكن أفعالهم أفعالاً ثورية اجتماعية بمقدار ما كانت استرداداً فردياً لبعض من حقوقهم المسلوبة وبحكم أسباب قاهرة. أما في ما بعد، وبعدما صار اقتحام المصارف أشبه بالنزهة، وبعدما حقّق مقتحمو المصارف شهرة في عالم الميديا، بتنا نرى من يتحدث عن اقتحام المصارف واصفاً هذا الفعل بشكل رومانسي واعتباطي بصفة «ثوري». ثم راح البعض يروّج لنظرية التراكم الكمّي لأفعال السرقة حتى تتحول نوعياً لتعطي صيغة ثورية! هنا يظهر القصور الفلسفي، ونقص الوعي التاريخي السياسي.

إن الكل لا يعني مجموع الأجزاء. ورأس المال الاجتماعي، وهو الكل، لا يُسترد من خلال استرداد الأجزاء، لأن كل جزء منه يعتبر بمثابة الكلّ. لنعطي مثالاً: عندما وجه المخرج السينمائي «إمير كوستاريكا»، في الفيلم الوثائقي (El Pepe: A Supreme Life 2018)، سؤالاً إلى أفقر رئيس دولة في العالم - رئيس الأوروغواي الأسبق خوسيه ألبرتو موخيكا كوردانو الملقب بـ «بيبي» - عن عمليات سطو المصارف التي كان يقوم بها مع رفاقه عندما كانوا مقاتلين في منظمة «توباماروس» اليسارية الثورية، فأجاب: كانت الأموال أموال المجتمع وكنا نسميها «مصادرات». وببسيط العبارة: لقد كان أي جزء مستردّ من أموال المجتمع يتخلّى عن كونه ملكية خاصة لفلان أو فلان، بل كانت توضع في خدمة المجتمع ككل بوساطة أداة تغيير ثورية اجتماعية (حزب ثوري). أما استرداد الأفراد لحقوقهم بصفة شخصية يبقى استرداداً فردياً معزولاً. وهي أفعال لن تودي بتراكمها إلا إلى الفوضى والفلتان الأمني، وليس إلى «ثورة» كما يزعم بعض المحللين، وذلك بسبب غياب أداة التغيير (الحزب الثوري، تجمع، هيئة...). إن الشرعية الأخلاقية والقانونية لبعض الأفعال الاجتماعية لا يعني بالضرورة أنها «ثورية» في حقيقة الأمر، كما أن تواترها لا يعتبر شرطاً كافياً لاعتبارها «ثورية». ولكم من الجميل رؤية إنسان يسترد حقه من المصرف وهو بأمس الحاجة إليه. ولكم من الأفضل نقد هذه الأفعال عندما تعتبر بداية طريق ثوري!